

157

٢١٤
ش . س

شرح ألقائد النسفية للسعد التفتازاني ، مسعود
ابن عمر - ٧٩٣ هـ . بخط حسين بن خواجه علي
ابن لحاجي حسين سنة ١٠٠٦ هـ .

٧٥ ق ١٥ س ٢١٥ × ١٥ سم

نخعة حسنة ، خطها تطبيق حسن ، طبع بدمشق
سنة ١٩٧٤ م (نسخة في المكتبة) .

٧٥٣٣

الأعلام ٨ : ١١٣ أوقاف بغداد ٢ : ١٩٧

أ. المؤلف

أ. أصول الدين

ج. تاريخ النسخ

ب. النسخ

ف ١٥٨٧ / ٢
١٤ / ٦ / ١٦

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

٢/١٥٨٧	٧٥٣٣	في	١٠٠٦	هـ	٧٥	هـ
الكتاب:	شرح العقائد النيسية					
المؤلف:	السيد محمد بن أبي					
تاريخ النسخ:	١٠٠٦	هـ				
اسم الناسخ:	محمد بن عبد الله بن علي بن أبي					
عدد الأوراق:	٧٥	هـ				
ملاحظات:						



وقف هذا الكتاب لله

واقص
الوكيل الموقر

وجعلته تولى تده لاود نام لاو لادم

والا اختلافات وممكنهم من المراجعة الى النفاذ
 عن تدوين العلمين ونهتسبهما ابوابا وقصودا وتقرير
 مقاصدهما قروعا واصولا لانه ان حدثت الفتن بين
 المسلمين وغلبت الكفة على ائمة الدين وطهر اختلاف
 الاراء والميل الى الدع والاصواء وكثرت الفتاوى
 والواقعات والبروج والعلامة المشتهرة فاستغلوا
 بالنظم والاستدلال والاجتهاد والانتباط ومحمد القواعد
 والاصول وترتيب الابواب والفصول وكثير السائل
 بادلتها وادوا الشبه باجوبتها وتعين الاوضاع وعطف
 الاصطلاحات وتبين المدايب والاختلافات ومما
 ما يغيب معرفة الاحكام الشرعية العلمية عن ادلتها التفصيلية
 بالفقه ومعرفة احوال الادلة اجالا في افاوتها الحكم
 باصول الفقه ومعرفة العقائد عن ادلتها بكلام لان وجه اوراق
 عنوانها كان قواعدهم الكلام كذا وكذا والادلة وجه ثالثة
 مسئلة الكلام كانت اشهر ما حتمه واكثرها نزاعا وجدا

هذا الكتاب من تصنيفه الشريف المصنف في بيان حقائق العلوم الشرعية والاصول والفصول والاصطلاحات والادلة والاشكال والاشتباهات والاصطلاحات والادلة والاشكال والاشتباهات

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان حقائق العلوم الشرعية والاصول والفصول والاصطلاحات والادلة والاشكال والاشتباهات

وجدا لاحت ان بعض المتعلمين قتل كثر من اجل الحق لعدم
 قوتهم في خلق الفكر ولانه يورث قدرة على الكلام في
 الشرحيات والدرام الخصوم كمنطق للفلسفة ولانه يورث
 اول ما يجب من العلوم انما تعلم وتتعلم بالكلام فليكن
 عليهم هذا الاسم لانه لم يخصص ولم يطلق على غيره غيره
 ولانه انما يخفق بالماخية واذا رة الكلام من الجانبين وغيره
 قد يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب ولانه الفهم والعلوم
 خلافا ونزاعا فينتد افتقاره الى الكلام مع الخافين وغيره
 الرق عليهم ولانه لقوة ادلتها صار كانه هو الكلام دون
 ما عدم من العلوم كما يقال لا قوى من الكلامين هذا هو
 الكلام ولانه لا يتنايه على الادلة القطعية المؤيد اكثر من الادلة
 السمعية استدلال العلوم في القلب وتعلقها فيه فسيح
 بالكلام المشتق من الكلام وهو الجرح وهذا هو كلام القواعد
 ومعظم خلافا في مع الفرق الاسلامية خصوصا المعتزلة لانهم
 اول فرقة استنبوا قواعد الحلال في ما ورد به فانه ستة

هذا الكتاب من تصنيفه الشريف المصنف في بيان حقائق العلوم الشرعية والاصول والفصول والاصطلاحات والادلة والاشكال والاشتباهات

فاطلق بيا

في قوله لا انا اكثر منكم فادخل الجنة
 معكم قالوا بل انتم اكثر منكم فادخلوا
 الجنة معكم قالوا بل انتم اكثر منكم
 فادخلوا الجنة معكم قالوا بل انتم
 اكثر منكم فادخلوا الجنة معكم

او جري عليه جماعة من الصحابة ربه في باب العقائد وكذلك
 ان ربه واصلي بن عطاء اعترل عن مجلس الحسن
 البصري فيقول ان من ترك الكتاب ليس بعمو من ولا كافر وثبت

المنزلة بين المتزلزلين فقال الحسن البصري قد اعترل ثنا
 فتموا المعرفة وهم سموهم اصحاب العدل والتوحيد

لقولهم بوجوب ثواب المطيع وغياب العاصي على الله تعالى
 نفي الصفات القديمة عنهم ثم اتهم ثوبه علم الكلام

وتتشوا باذبال الفلاسفة في كثير من الأصول وشذاع
 من مذهبهم فيما بين الناس لا ان قال الشيخ ابو الحسن

شعري لا ستاذه ابي علي الجبائي ما يقول في ثلثة اخوة
 احد منهم مطيع والآخر عاصي والثالث صغير فقال الاول

بكتاب الجنة والثاني يعاقب بالنار والثالث لا ينال ولا يعاقب
 قال الاشعري فان قال الثالث يا رب لم اخطئ صغير

وما البتة لانا اكثر منكم فادخل الجنة
 ما ذا يقول الرب فقال يقول الرب اني كنت اعلم من انك

في قوله لا انا اكثر منكم فادخل الجنة
 معكم قالوا بل انتم اكثر منكم فادخلوا
 الجنة معكم قالوا بل انتم اكثر منكم
 فادخلوا الجنة معكم قالوا بل انتم
 اكثر منكم فادخلوا الجنة معكم

في قوله لا انا اكثر منكم فادخل الجنة
 معكم قالوا بل انتم اكثر منكم فادخلوا
 الجنة معكم قالوا بل انتم اكثر منكم
 فادخلوا الجنة معكم

في قوله لا انا اكثر منكم فادخل الجنة
 معكم قالوا بل انتم اكثر منكم فادخلوا
 الجنة معكم قالوا بل انتم اكثر منكم
 فادخلوا الجنة معكم

في قوله لا انا اكثر منكم فادخل الجنة
 معكم قالوا بل انتم اكثر منكم فادخلوا
 الجنة معكم قالوا بل انتم اكثر منكم
 فادخلوا الجنة معكم

في قوله لا انا اكثر منكم فادخل الجنة
 معكم قالوا بل انتم اكثر منكم فادخلوا
 الجنة معكم قالوا بل انتم اكثر منكم
 فادخلوا الجنة معكم

انك لو كبرت لحصيت فدخلت النار فكان الاصلح لكم
 ان اغوت صغيرا قال الاشعري فان قال الثاني لم لم تخش صغيرا

ليلا اعطيه فلما دخل النار ما ذا يقول الرب فثبت الجاني
 ونزل الاشعري مذمومة واشتغل هو ومن تبعه راي المغفرة

واثبات ما ورد به السنة ومضى عليه الجماعة فتموا اصل
 السنة والجماعة ثم لما نقلت الفلسفة الى العرب وخاضت

فيها الاسلاميون حاولوا الرد على الفلاسفة فيما خالفوا فيه
 الشرعية في الطوايل الكلام كثير من الفلسفة ليخففوا عنها

فيمكنوا من ابطالها ومكبروا ان ادراجوا فيه معظم البقية
 والالتفات وخاضوا في الرغبات حتى كادوا لا يميزون عن

الفلسفة لولا استعمالهم على السمعات وهذا هو كلام المفكرين
 وبالجملة هو اشرف العلوم لكونه اساس الاحكام الشرعية

ورأس العلوم الدينية وكون معلوماته عقائد الاسلام و
 غايته الفوز بالسعادات الدنيوية والدينية وبقائه كلام

لا العطفية الموقدة اكثر بالادلة السمعية وما نقل عن السلف
 في الدين والاعمال والعبادات

في قوله لا انا اكثر منكم فادخل الجنة
 معكم قالوا بل انتم اكثر منكم فادخلوا
 الجنة معكم قالوا بل انتم اكثر منكم
 فادخلوا الجنة معكم

في قوله لا انا اكثر منكم فادخل الجنة
 معكم قالوا بل انتم اكثر منكم فادخلوا
 الجنة معكم قالوا بل انتم اكثر منكم
 فادخلوا الجنة معكم

في قوله لا انا اكثر منكم فادخل الجنة
 معكم قالوا بل انتم اكثر منكم فادخلوا
 الجنة معكم قالوا بل انتم اكثر منكم
 فادخلوا الجنة معكم

على ذلك وتباليه الباطل وأما الصدق فقد شاع في الأقوال
خاصة وتباليه الكذب وقد يعرف بينهما بأداة المطابقة يعبر عن
من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم ومعنى صدق الحكم
مطابقته الواقع ومعنى حقيقة الحكم مطابقة الواقع أي ما يقتضيه

مطابقته الواقع ومع حقيقة حكم مطابقته الواقع آياه قضا



10

بشء مفيد بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون



وَلَوْ أَنَّ قُلُوبَنَا كَفَتْ بِرَأْسِهَا
لَأُنْفِثَتْ كَالْفُتَيْتِ

بعض كالأب إذا أخذ من حيث (ن) جسم مكانه لم يعلم
بالحيوانية مفيداً فأخذ من حيث أنه حيوان ناطق كان ذلك
لغوا والعلم بهما أي بالحيوان من تصورنا والتقدير بهما وبا
وإحاطة مختلف وقيل المراد بالعلم العلم بتبعاتها للقطع بأنه لا علم
بجميع الحقائق والجواب أن المراد بها الجنس رد على القائلين بأنه

لا يثبت لك من الحقائق ولا علم بتبعات حقيقة الشيء ولا بعدم
تبعاتها خلافاً للشيء كما تبت فأن منهم من ينكر حقائق الأشياء
ويزعم أنها أوهام وخيلات باطلة وهم الغادبة ومنهم من
ينكر تبعاتها ويؤمن أنها تابعة للاعتقادات حتى أنه اعتقدا
الشيء جوهر فجوهر أوهاماً فعرض أو قدما قديماً أو حادثاً
فحادث وهم الغدبة ومنهم من ينكر العلم بتبعات الشيء
ولا يشعرون وينعم أنه شاك وشاك في أنه شاك وحكم خبراً وهم
اللاذنية لنا تحقيقاً أنا نجزم بالضرورة بتبعات بعض الأشياء
بالعيان وبعضها بالبيان والراكانة أنه لم يثبت بتبعات الأشياء
فقد ثبت وأن تحقق والتبع حقيقة من الحقائق لكونه نوعاً

بعض كالأب إذا أخذ من حيث (ن) جسم مكانه لم يعلم
بالحيوانية مفيداً فأخذ من حيث أنه حيوان ناطق كان ذلك
لغوا والعلم بهما أي بالحيوان من تصورنا والتقدير بهما وبا

نوعاً من الحكم فيثبت شيء من الحقائق فلم يصح تغيراً على الإطلاق
ولا يخفى أنه إنما يتم على العادية قالوا الفريادية متناهية حيث
والمتن قد يخلط كثيراً كالأحوال يرى الواحد اثنين والصور
بجد للوهم أو شيئاً بجهليات وقد يقع فيها اختلاف ويعرض
شبهة تقتصر في حلها لا انظار دقيقة والنظريات فرع النظريات

فصادفها فادما فلذلك أكثر فيها اختلاف العقلاء قلنا غلط
لحتم في البعض لأسباب مجتمعة لا ينبغي الجزم ببعضها
تنقاع أسباب الغلط والاختلاف في البديهي لعدم الالتفات
أو خفاء في التصور لا ينافي البديهة وكثير الاختلافات لف
الانظار لا ينافي حقيقة بعض النظريات والمحا أنه لا طريق
للمناقضة معهم خصوصاً إذا ادعى أنهم لا يعترفون بمعلوم
ليثبت به مجهول بل الطريق تعديهم بالتأثير ليعترفوا ويخبروا
وسوفطاء اسم للحكمة الموصلة والعلم المخرق لأن سوفطاء
معناه العلم والكلمة واسماء معناه المخرق والعلم
اشتقت النقطه كما اشتقت الفلقه من قبلها

نوعاً من الحكم فيثبت شيء من الحقائق فلم يصح تغيراً على الإطلاق
ولا يخفى أنه إنما يتم على العادية قالوا الفريادية متناهية حيث
والمتن قد يخلط كثيراً كالأحوال يرى الواحد اثنين والصور

الذي هو العلم والاعتراف بالحق
الذي هو العلم والاعتراف بالحق

مخرج الكل الى العقل جعله سبباً في بقاء العلم بحجراته
او بانضمام حدس او تجربة او ترتيب مقدمات فحقها السبب
في العلم بان لنا جوفاً وعظماً وان الكل غطى من الخبز
وان نور القمر مستفاد من الشمس وان السقونيات من الصفاء
وان العالم حادث هو العقل وان كان في البعض استغناء
من الحس فالحواس جمع حاسة بعينه القوة الحسية الحس
يعني ان العقل حاكم بالضرورة بوجودها واما الحواس فالتة
شبه الفلاسفة فلا يتم ولا يلزم على الاصول الاسلامية فحقها
السمع وهو قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ
يدرك بها الاصوات بطريق وصول الهواء المتكثف بكيفية
الصوت الى الصماخ يعني ان الله تعالى خلق الادراك في النفس
عند ذكيب والبعير وهو القوة المودعة في العصبين المجوفين
التي تتلاقيان في الدماغ ثم تغترقان فتتأديان الى العينين
يدرك بها الاضواء والالوان والاشكال والمقادير والحركات
والحسن والتبع وغير ذلك مما يخلق الله تعالى ادراكها في النفس

الذي هو العلم والاعتراف بالحق
الذي هو العلم والاعتراف بالحق

الذي هو العلم والاعتراف بالحق
الذي هو العلم والاعتراف بالحق

الذي هو العلم والاعتراف بالحق
الذي هو العلم والاعتراف بالحق

الذي هو العلم والاعتراف بالحق

في النفس عند استعمال العبد تلك القوة والشم هي قوة مودعة
في الرابدين التابنتين من مقدم الدماغ الشبهتين خلفي رأس
الذي يدرك بها الروائح بطريق وصول الهواء المتكثف بكيفية
ذي الرابحة الى الخيشوم والذوق وهو قوة منبثة في العصب
المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم بخالطة الرطوبة
اللعابية التي في الفم بالطعوم ووصولها الى العصب والشم
وهي قوة منبثة في جميع البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة ونحو ذلك عند التماس والاتصال بكل حاسة
منها اي من الحواس الخمس لو كانت اي يطلع على ما وضع
حبة اي تلك الحاسة كما يعني ان الله سبحانه وتعالى خلق كل من
كل الحواس لا يدرك الشياء مخصوصة كالسمع للاصوات
والذوق للطعوم والشم للروائح لا يدرك بها ما يدرك بالجماسة
الاخرى واما الله تعالى يجوز ذلك كما يمنع فقيه خلافه والحق
لما كان ان ذلك يحض خلف التبع من غير تأثير الحواس فلما
يمنع ان يخلق عقيب صغر الباصرة ادراك الاصوات
اي استعمال العبد الباصرة

الذي هو العلم والاعتراف بالحق
الذي هو العلم والاعتراف بالحق

الذي هو العلم والاعتراف بالحق
الذي هو العلم والاعتراف بالحق

[illegible]

موجب للعلم وذلك بالضرورة فانما نجد من انفسنا العلم بوجود
 الله تعالى بالضرورة وانما ليس الا بالافعال والثاني ان العلم الحاصل به
 ضروري ودون ذلك لا يجعل للتشديد وغيره حتى الصبيان الذين
 لا احدثوا لهم لطيف الاكتاب وترتيب المقدمات واما خبر
 النصارى بقتل عيسى و اليهود بتأييد دين موسى وموافقة
 فان منعوا قبل خبر كل واحد لا يفيد الا الفتن وضمت الفتن الى الفتن
 لا بوجوب البعدين وايضا جواز كذب كل واحد بوجوب جواز كذب
 الجميع لانه نفس الواحد قلنا كما يكون مع الاجتماع مالا يكون مع
 الانفراد وكقوة الحبل المتوحد من الشجرات فان قيل الضمورات
 لا يقع فيها التفاوت ولا اعتدالات ونحن نجد العلم يكون
 الواحد نصف الاثنين اتوبي من العلم بوجود اسكندر
 والمنواير قد اكتمل فادتم العلم جماعة من العقلاء كالمدينة
 والبراهمة قلنا هذا ممنوع بل قد يتفاوت النوع الضمور و
 بواسطه التفاوت في الالف والعادة والممارسة والافعال
 بالبال ونصوبات الطرف الاحكام وقد يختلف في مكانة و
 خاتم

ونحو ذلك كالمسألة الثانية في جميع النسخ ورياء واللوح الثاني
 خبر الرسول الموعود اي ثابت رسالته بالهجرة والرسول الثاني
 بعينه انه في المثلث لتسليم الاحكام وقد ثبت في الكتاب
 بخلاف النبي فانه اتم والهجرة امر خارج للعادة فثبت العلم
 صدق من ادعى انه رسول الله وهو اي خبر الرسول بوجوب
 العلم الاستدلالي اي لما حصل بالاستدلال اي بالنظر في الدليل
 وهو الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه العلم بمطلوب خبر
 وقيل قول مؤلف من قضايا بغير علم لانه قول آخر في الاول
 الدليل على وجود الصانع هو العالم وعلى الثاني قولنا العالم يستفيد
 خاتمة وكل حادث فله صانع واما قولهم الدليل هو الذي
 يلزم من العلم به شيء آخر فالثاني اوفق واما كونها جوازا
 للعلم فمقطع بان من اظهر الله الهجرة على يد تصديقه في دعوى
 الرسالة كان صادقا فيما اتى به من الاحكام واذا كان صادقا
 بجمع العلم بضمونها قطعاً واما انه استدلال في فلتوقف على
 الاستدلال واستحضار انه خبر من ثبت رسالته بالمعجزة
 وكل خبر

فثبت العلم بالاستدلال اي لما حصل بالاستدلال اي بالنظر في الدليل
 وهو الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه العلم بمطلوب خبر
 وقيل قول مؤلف من قضايا بغير علم لانه قول آخر في الاول
 الدليل على وجود الصانع هو العالم وعلى الثاني قولنا العالم يستفيد
 خاتمة وكل حادث فله صانع واما قولهم الدليل هو الذي
 يلزم من العلم به شيء آخر فالثاني اوفق واما كونها جوازا
 للعلم فمقطع بان من اظهر الله الهجرة على يد تصديقه في دعوى
 الرسالة كان صادقا فيما اتى به من الاحكام واذا كان صادقا
 بجمع العلم بضمونها قطعاً واما انه استدلال في فلتوقف على
 الاستدلال واستحضار انه خبر من ثبت رسالته بالمعجزة
 وكل خبر

فثبت العلم بالاستدلال اي لما حصل بالاستدلال اي بالنظر في الدليل
 وهو الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه العلم بمطلوب خبر
 وقيل قول مؤلف من قضايا بغير علم لانه قول آخر في الاول
 الدليل على وجود الصانع هو العالم وعلى الثاني قولنا العالم يستفيد
 خاتمة وكل حادث فله صانع واما قولهم الدليل هو الذي
 يلزم من العلم به شيء آخر فالثاني اوفق واما كونها جوازا
 للعلم فمقطع بان من اظهر الله الهجرة على يد تصديقه في دعوى
 الرسالة كان صادقا فيما اتى به من الاحكام واذا كان صادقا
 بجمع العلم بضمونها قطعاً واما انه استدلال في فلتوقف على
 الاستدلال واستحضار انه خبر من ثبت رسالته بالمعجزة
 وكل خبر

فثبت العلم بالاستدلال اي لما حصل بالاستدلال اي بالنظر في الدليل
 وهو الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه العلم بمطلوب خبر
 وقيل قول مؤلف من قضايا بغير علم لانه قول آخر في الاول
 الدليل على وجود الصانع هو العالم وعلى الثاني قولنا العالم يستفيد
 خاتمة وكل حادث فله صانع واما قولهم الدليل هو الذي
 يلزم من العلم به شيء آخر فالثاني اوفق واما كونها جوازا
 للعلم فمقطع بان من اظهر الله الهجرة على يد تصديقه في دعوى
 الرسالة كان صادقا فيما اتى به من الاحكام واذا كان صادقا
 بجمع العلم بضمونها قطعاً واما انه استدلال في فلتوقف على
 الاستدلال واستحضار انه خبر من ثبت رسالته بالمعجزة
 وكل خبر

وَيُؤْتِيهِ مَدْلُولَةً مُتَخَلِّفَةً عَمَّ الْبَيْتِ لِلْمَدْعَى وَالْبَيْتِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ
عَلِمَ بِالتَّوَانُرِ أَنَّهُ خَيْرُ الرَّسُولِ وَهُوَ قَدْ وَرِثَ نَحْمَ عِلْمَ مَنْ أَنَّهُ يَحِبُّ أَنْ
يَكُونَ الْبَيْتُ عَلَى الْمَدْعَى وَهُوَ سَدُّ لَائِي فَإِنَّ قَبْلَ الْبَيْتِ الْعَادِفِ
الْمُفِيدَ الْعِلْمَ لَا يَخْصُرُ فِي الدَّعْوَى بَلْ يَكُونُ حَبْرًا نَبِيًّا وَخَيْرَ الْمَلِكِ
أَوْ خَيْرَ أَهْلِ الْأَجْمَاعِ أَوْ خَيْرَ الْمُقَرَّبِينَ بِمَا يَفْعُ أَحْقَالَ الْكَذِبِ كُلِّ خَيْرٍ
يَهْدِيهِمْ زَيْدٌ عَنْ سَائِرِ قَوْمِهِ الْأَدَارَةَ فَلَنَا الْكَمَرُ أَوْ بِالْخَيْرِ خَيْرٌ يَكُونُ
سَبَبُ الْعِلْمِ لِعَامَّةِ الْخَلْقِ بِحُجْرَةِ خَيْرٍ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْقُرْآنِ
الْمُفِيدَ لِلْبَيْتِ يَدُلُّ لَالَةَ الْعَقْلِ فِي الدَّعْوَى أَوْ خَيْرَ الْمَلِكِ أَوْ خَيْرَ
الْعِلْمِ بِالْبَيْتِ إِلَى عَامَّةِ الْخَلْقِ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِمْ مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ
عَمَّ حُكْمُ حُكْمِ خَيْرِ الرَّسُولِ عَمَّ وَخَيْرُ أَهْلِ الْأَجْمَاعِ فِي حُكْمِ التَّوَانُرِ
أَوْ خَيْرُ أَهْلِ الْأَجْمَاعِ فِي حُكْمِ الْبَيْتِ لَا يَفِيدُ بِحُجْرَةِ خَيْرٍ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْقُرْآنِ
وَأَمَّا الْعَقْلُ وَهُوَ قُوَّةُ النَّفْسِ بِهَا تَنْتَبِهُ لِلْعِلْمِ بِأَلْوَابِهَا
وَلَا كَلَامَ وَهُوَ الْمَعْنَى بِقُوَّتِهِمْ تَنْتَبِهُ بِهَا تَنْتَبِهُ لِلْعِلْمِ بِأَلْوَابِهَا
عَنْ سَلَامَةِ الْأَلَاءِ وَقِيلَ يَوْجُوهٌ مَرْدُكُ الْغَائِبَاتِ بِالْوُكُلِ
الْعِلْمُ بِالْبَيْتِ يَدُلُّ لَالَةَ الْعَقْلِ فِي الدَّعْوَى أَوْ خَيْرَ الْمَلِكِ أَوْ خَيْرَ
الْعِلْمِ بِالْبَيْتِ إِلَى عَامَّةِ الْخَلْقِ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِمْ مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ
عَمَّ حُكْمُ حُكْمِ خَيْرِ الرَّسُولِ عَمَّ وَخَيْرُ أَهْلِ الْأَجْمَاعِ فِي حُكْمِ التَّوَانُرِ
أَوْ خَيْرُ أَهْلِ الْأَجْمَاعِ فِي حُكْمِ الْبَيْتِ لَا يَفِيدُ بِحُجْرَةِ خَيْرٍ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْقُرْآنِ
وَأَمَّا الْعَقْلُ وَهُوَ قُوَّةُ النَّفْسِ بِهَا تَنْتَبِهُ لِلْعِلْمِ بِأَلْوَابِهَا
وَلَا كَلَامَ وَهُوَ الْمَعْنَى بِقُوَّتِهِمْ تَنْتَبِهُ بِهَا تَنْتَبِهُ لِلْعِلْمِ بِأَلْوَابِهَا
عَنْ سَلَامَةِ الْأَلَاءِ وَقِيلَ يَوْجُوهٌ مَرْدُكُ الْغَائِبَاتِ بِالْوُكُلِ

١٠١٠
 بالوساطة والحسنة المفيدة فهو العلم ايضا
 صحيح بذلك فانه من خلاف السخنة في جميع النظريات وبعض
 الفلاسفة في الالهييات بناء على كثرة الاختلافات وتناقض
 الآراء والجواب انه في كل فساد النظر فلا ياتي كون النظر الصحيح
 من العقل مفيد للعلم على ان ما ذكرتم استدلال نظير العقل فيه
 اثبات ما نقيتم فيما مضى فان زعموا انه معارضة للفاسد باقاسم
 قلنا ما ان يبين شيئا فلا يكون فاسدا لو يبين فلا يكون معارضة
 فان قيل كون النظر مفيد للعلم ان كان ضروريا لم يقع فيه خلاف
 كما في قولنا الواحد نصف الاثنين وان كان نظريا لم اثبات
 النظر بالنظر وانه دور قلنا الضرورة قد يقع في خلاف اما العقول
 او لتصوره الاوراكل فان العقول متفاوتة بحسب العقول
 باتفاق من العقلاء واستدلال من الانوار وشهادة من الاخبار
 والنظر قد ثبت بنظر مخصوص لا يعبر عنه بالنظر كما يقال قلنا
 العالم متغير على متغير حادث بغير العلم بحادث العلم بالضرورة
 وليس كذلك بحسب متغير هذا النظر بل لكونه صحيحا مقرونا بشأطه

فيكون كل نظر صحيح مفهوماً بشرطه مفيد العلم وفي تحقيق
هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

أي من العلم الثابت بالعقل بالبداهة أي بأول التوجس من غير
احتياج إلى تفكير فهو ضروري كالعلم بأن كل شيء أعظم من جزءه

فإنه كلما تصور من الكمال والجزء والاعظم لا يتوقف على شيء
ومن توقف فيه حيث زعم أن جزء الإنسان كاليدين مثلاً قد يكون أعظم منه

فهو لم يتصور من الكمال والجزء وما شئت بالاستدلال بالنظر
في الدليل سواء كان استدلالاً من العلل على المعلول كما إذا رأينا

فعلنا أن لها دخاناً ومن المعلول على العلل كما إذا رأينا دخاناً
فعلنا أن هناك ناراً وقد نجح الأول باسم التعليل والثاني

بالاستدلال فهو كسبتي أي حاصل بالسبب وهو مباشرة
الأسباب بالاختيار كصرف العقل والتفكير في المقدمات في الاستدلال

استدلالاً بالآثار والاصفاء وتقليب البداهة وتكون كذا للآثار
فالأكتسابي أعظم من الاستدلال لآلية الذي يحصل بالنظر في الدليل

فكل استدلال اكتسابي ولا عكس كالاعتبار بالحاصل بالقياس
والاستدلال بالآثار

هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

والاختيار وأما الضروري فقد يقال في مقابلة الأكتسابي فمفهوم
بأن لا يكون تحصيله مفهوماً للخلق وقد يقال في مقابلة الاستدلال

وبغير ما حصل بدون فكر ونظر في دليل فمن جهة جعل بعضهم
العلم حاصل بالحواس كالتسبيط أي جاحداً لبداية الأسباب

بالاختيار وبعضهم ضرورياً أي حاصل بدون الاستدلال
فظهر أنه لا يناقض في كلام صاحب البداية حيث قال إن العلم

الحادث نوعان ضروري وهو ما يجدته الله في نفس العبد
من غير كسبه واختياره كالعلم بوجوده وتغير أحواله وكسبي

وهو ما يجدته الله في نفسه بواسطة كسبه العبد وهو مباشرة
أسبابه ولهجاته ثلثة الحواس البصيرة والجزء الصادق ونظر

العقل ثم قال والحاصل من النظر نوعان ضروري يحصل بأول
النظر من غير تفكير كالعلم بأن الكمال أعظم من جزئه واستدلال

بجناه بالانزع تفكير كالعلم بوجود النار عند رؤية الدخان
والالهام المتفكر بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض

ليس من أسباب المعرفة بعينه الشيء عند أهل الحق

هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وما شئت

[illegible]

وما سلب ما حدثت ابي شريح من عدم لا الوجود يعني انه كان
 معدوماً وتوجد خلافاً للفلاسفة حيث ذهبوا الى قديم الوجود
 بموادها وصورها واشكالها وقدم الفاعل بواجبها وصورها
 لكن بالنوع يعني انها لم تخل قط عن صورة نعم الملقب بالقول
 بحدوث ما سوى الله تعالى لكن بمعنى الاحتياج لا الغير لا يمتنع
 لعدم عليه ثم اشار الى دليل حدوث العالم بقوله اذ هو في العالم
 اعياناً واعراضاً لان قيام بذاته قعين والافترض وكل منهما حادث
 لما سبقين ولم يفرق في المعنى لان الكلام فيه طويل لا يليق بهذا
 المختصر كيف وهو مقصود على المسائل دون الدلائل فالاعيان
 ما هي ممكن يكون له قيام بذاته بغيره جعله من اقسام العالم
 ومعنى قيامه بذاته عند المتكلمين ان يمتنع غيره تابع لغيره
 شيء اخر بخلاف العرض فان يمتنع تابع لغيره الذي هو
 موضوعه اي محله الذي يقوم به ومعنى وجود العرض في الموضوع
 هو ان وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع ولم يمتنع
 الاستقلال عنه بخلاف وجود الجسم في الغير فان وجوده في نفسه
 استقلالاً
 انشأ الوفاة

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالافهام ولا يتصور بالاشواق ولا يفهم بالارادات ولا يدرك بالاشواق ولا يفهم بالارادات ولا يدرك بالاشواق ولا يفهم بالارادات

دفعنا ليعجز وان لم يكن شئ من المدعى وكل شئ ضعيف اما الاول
فلانه انما يدعى على ثبوت الفقطة وهو لا يستلزم ثبوت الجزء
لان حلولها في الحل ليس حلول السركان حتى يلزم من عدمها
عدم انقسام الحل واما الثاني والثالث فمشهوران فلان
الفلاسفة لا يقولون بان الجسم متألف من اجزاء بالعقل وانما
غير متناهية بل يقولون انه قابل لانقسامات غير متناهية
وليس فيه اجزاء اصلا واما العظم والصغير باعتبار مقدار
الغايم فيه والافراق يمكن لا المنهاية فلا يستلزم الجزء واما
الثاني ايضا فلان عن ضعف علمنا ما كان الماسك الكراشي في هذه
المسئلة الى التوقف فان قيل حمل لهذا الحلال ثمة فلنا نعم
في اثبات الجوهر الغر فجات عن كثير من علامات الفلاسفة قبل

اثبات الهيولي والصوره المؤدى لا قدم العالم وفيه خسر
الاجاد وكثير من اصول الملائكة المدعى عليها واما حجة السموات
ويامتناع البرق والالتيام عليها والعرض ما لا يقوم بذاته بل بعجزه
بان يكون تابعا له في الغلبة او اختصاصه باختصاص النافعة

بالمنعوت
بالمنعوت

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالافهام ولا يتصور بالاشواق ولا يفهم بالارادات ولا يدرك بالاشواق ولا يفهم بالارادات ولا يدرك بالاشواق ولا يفهم بالارادات

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالافهام ولا يتصور بالاشواق ولا يفهم بالارادات ولا يدرك بالاشواق ولا يفهم بالارادات

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالافهام ولا يتصور بالاشواق ولا يفهم بالارادات ولا يدرك بالاشواق ولا يفهم بالارادات

بالمنعوت عما سبق للبعث اذ لا يمكن العقل بدون الحل على ما هو عليه
فان وكما انما هو في بعض الاعراض ويجوز في الاجسام والحواس
قبل موت من تمام التعريف احضارها عن صفات السمع كاللون
واصولها قبل السواد والبياض وقيل الحرة والصغرة والفضة
والنقا والباقي بالترتيب والاكوان هي الاجتماع والافراق والكمية
والسكون والطعوم وانواعها تسعة وهي الحرارة والبرودة والموت
والحياة والعفوية والغضب والمداوة والدمومة والتفاهة والعلو
ويحصل بحسب الترتيب النوع لا يحسب والرواج وانواعها كثيرة
وليس لها اسماء مخصوصة ولا فخران ما عدا الاكوان لا يكون
الاجسام فاذا انقرض ان العالم اعيان واعراض والاجناس باسم
وجواهر فنقول الكل حادث اما الاعراض فبعضها بالثابتة
كالحرارة بعد السكون والظلمة بعد النور والسواد بعد البياض
وبعضها بالدليل وهو حرمان العدم كما في اخذ ادة كسب فان القديم
يبقى العدم لان القديم ان كان واجبا لانه في نفسه والقديم استلزامه
اليه بطريق الاجاب اذ الصادق عن الشيء بالصدق والاختيار

بالمنعوت
بالمنعوت

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالافهام ولا يتصور بالاشواق ولا يفهم بالارادات ولا يدرك بالاشواق ولا يفهم بالارادات

لا اله الا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الاوليه او عن استمرار الوجود في ارضه مقدرة غير متناهية
 في جانب الماضي ومعنى ارضه لما كانت الحادثة انه ما من حركة الا قبلها
 حركة اخرى لا لا بد اية وهذا هو مدعى الفلاسفة ومعنى
 يكون ان لا شيء من جزئيات الحركة بقديم وانما الكلام في الحركة
 المطلقة والجملة ان لا وجود للمطلق الا في ضمن الجزئيات فلا يتصور
 قدم المطلق مع حدوث كل من الجزئيات الرابع انه لو كان كل
 جسم في غير كثره عدم تناسلي للجسام لان الجزء هو السطح الباطن
 من الحاوي الخارج والجزء الخارج هو السطح الخارج من الحاوي
 عند المتكلمين هو القول الموعود الذي يتعلم الجسم وينفذ فيه
 العادة وما ثبت ان العالم محدث ومعلوم ان الحدوث لا بد له
 من محدث ضرورة امتناع ترجيح احد الطرفين الممكن من غير مرجح
 ثبت ان له محدثا والمحدث للعالم هو انه في اي الذات الواجب
 الوجود الذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج الى شيء اصلا اذ لو كان
 جائز الوجود لكان من جملة العالم فلم يصلح محدثا للعالم ومبدا له
 مع ان العالم اسم لجميع ما يصلح علما على وجود مبداء له وفرض
 ان لا شيء من جزئيات الحركة بقديم وانما الكلام في الحركة

من هذا ما يقال ان مبداء الحركات باسرها لا بد ان يكون
 واجبا ولو كان حركتها كان من جملة الحركات فلم يكن مبداء لها
 وقد يتوهم ان هذا دليل على وجود الصانع فيكون اقتضاها الى جلال
 التسلسل وليس كذلك بل هو إشارة الى اعادة مطلقان
 التسلسل وهو انه لو ترتبت سلسلة الحركات لا لانه نهاية لاحقا
 من المعلول الأخير وهو ما لا يكون علته شيء اصلا الا غير النهائية
 جملة وعاقبه بواحد مثلا الا غير النهائية جملة اخرى ثم ينطبق
 الخطين بان يجعل الاول من جملة الاول بازاء الاول من جملة
 الثانية والثاني بالثاني وعلم جواز ان كان بازاو كل واحد من الاول
 واحد من الثانية كان الناقص كالترتيب وهو محال وان لم يكن
 فقد وجد في الاول ما لا يوجد بالثاني في الثانية فينتقل الثاني
 ويتناسل ويلزم تناسلي الاول لانه لا يترتب على الثانية الا بقدر

من هذا ما يقال ان مبداء الحركات باسرها لا بد ان يكون
 واجبا ولو كان حركتها كان من جملة الحركات فلم يكن مبداء لها
 وقد يتوهم ان هذا دليل على وجود الصانع فيكون اقتضاها الى جلال
 التسلسل وليس كذلك بل هو إشارة الى اعادة مطلقان
 التسلسل وهو انه لو ترتبت سلسلة الحركات لا لانه نهاية لاحقا
 من المعلول الأخير وهو ما لا يكون علته شيء اصلا الا غير النهائية
 جملة وعاقبه بواحد مثلا الا غير النهائية جملة اخرى ثم ينطبق
 الخطين بان يجعل الاول من جملة الاول بازاء الاول من جملة
 الثانية والثاني بالثاني وعلم جواز ان كان بازاو كل واحد من الاول
 واحد من الثانية كان الناقص كالترتيب وهو محال وان لم يكن
 فقد وجد في الاول ما لا يوجد بالثاني في الثانية فينتقل الثاني
 ويتناسل ويلزم تناسلي الاول لانه لا يترتب على الثانية الا بقدر

من هذا ما يقال ان مبداء الحركات باسرها لا بد ان يكون
 واجبا ولو كان حركتها كان من جملة الحركات فلم يكن مبداء لها
 وقد يتوهم ان هذا دليل على وجود الصانع فيكون اقتضاها الى جلال
 التسلسل وليس كذلك بل هو إشارة الى اعادة مطلقان
 التسلسل وهو انه لو ترتبت سلسلة الحركات لا لانه نهاية لاحقا
 من المعلول الأخير وهو ما لا يكون علته شيء اصلا الا غير النهائية
 جملة وعاقبه بواحد مثلا الا غير النهائية جملة اخرى ثم ينطبق
 الخطين بان يجعل الاول من جملة الاول بازاء الاول من جملة
 الثانية والثاني بالثاني وعلم جواز ان كان بازاو كل واحد من الاول
 واحد من الثانية كان الناقص كالترتيب وهو محال وان لم يكن
 فقد وجد في الاول ما لا يوجد بالثاني في الثانية فينتقل الثاني
 ويتناسل ويلزم تناسلي الاول لانه لا يترتب على الثانية الا بقدر

هذا هو المقام الذي لا يمكن فيه ان يكون
الوجود في ذاته بغير وجوده في غيره
لان الوجود في ذاته هو الوجود في غيره
وغيره هو الوجود في ذاته

متناه والبريد على المتناهي قدر متناه يكون متناهي بالضرورة
وهذا التفسير انما يكون فيما دخل تحت الوجود دون ما هو فوقه
فانما يتفصح بانقطاع الوجود من غير ان يتفصح بانقطاع الوجود بان
حلتان احدهما عن الواحد لا الى نهاية والثانية من الاثنين لا الى نهاية

انها لا تنتهي الا لا يتصور فوقه اخر لا يقع ان لا نهاية له يدخل
في الوجود فانه محال الواحد يعني ان متناه العالم واحد ولا يمكن
ان يكون ما لا يتناهى له داخل في الوجود محال
ان يصدر مفهوم واجب الوجود الا على ذات واحدة والمشهور
في ذلك بين المتكلمين برهان المتناهي بقوله نعم لو كان عدم امکان حركته
فيها الكثرة الا انه لابد من تغير ذلك انه لو امكن التماهي لا يمكن
بينهما تمانع بان يريد احدهما حركته زيد والاخر سكوتيه كان كلاهما
شبههما في نفس امر ممكن وكذا تعلق الازالة لكل منهما اذ لا تضاد بينهما

بين الارادتين بل بين المرادين ومع امان ان يحصل الامر ان
فيجتمع الفقدان اولاً فيلزم عجز احدهما ومعاماة للحدث
والا فلو كانا في نفس الامر فيحصل احدهما فيحصل عجز
والا فلو كانا في نفس الامر فيحصل احدهما فيحصل عجز

هذا هو المقام الذي لا يمكن فيه ان يكون
الوجود في ذاته بغير وجوده في غيره
لان الوجود في ذاته هو الوجود في غيره
وغيره هو الوجود في ذاته

هذا هو المقام الذي لا يمكن فيه ان يكون
الوجود في ذاته بغير وجوده في غيره
لان الوجود في ذاته هو الوجود في غيره
وغيره هو الوجود في ذاته

هذا هو المقام الذي لا يمكن فيه ان يكون
الوجود في ذاته بغير وجوده في غيره
لان الوجود في ذاته هو الوجود في غيره
وغيره هو الوجود في ذاته

هذا هو المقام الذي لا يمكن فيه ان يكون
الوجود في ذاته بغير وجوده في غيره
لان الوجود في ذاته هو الوجود في غيره
وغيره هو الوجود في ذاته

هذا هو المقام الذي لا يمكن فيه ان يكون
الوجود في ذاته بغير وجوده في غيره
لان الوجود في ذاته هو الوجود في غيره
وغيره هو الوجود في ذاته

هذا هو المقام الذي لا يمكن فيه ان يكون
الوجود في ذاته بغير وجوده في غيره
لان الوجود في ذاته هو الوجود في غيره
وغيره هو الوجود في ذاته

هذا هو المقام الذي لا يمكن فيه ان يكون
الوجود في ذاته بغير وجوده في غيره
لان الوجود في ذاته هو الوجود في غيره
وغيره هو الوجود في ذاته

هذا هو المقام الذي لا يمكن فيه ان يكون
الوجود في ذاته بغير وجوده في غيره
لان الوجود في ذاته هو الوجود في غيره
وغيره هو الوجود في ذاته

والا فلو كان لما فيه من شائبة الاختلاف فالتعدد مستلزم لا يمكن
التماهي المستلزم المحال فيكون مع وهذا تفصيل ما يقال في وجود
ان لم يقدر على مخالفة الاخر لزم عجزه وان قدر لزم عجز الاخر
وبما ذكرنا نضع ما يقال انه يجوز ان يتفقا من غير تمانع او يكونا

المتماهي والمتخالفة غير ممكن لا مستلزم امهما المحال او يتفصح
اجتماع الارادتين كازالة الواحد حركته زيد وسكونه مع
واعلم انما قوله لو كان فيها آتية الالات لفد ناجية اقفا
والملازمة عادية على سائر الملازم بالخطابيات فان العادة
جارية بوجود التمانع والتعاقب عند تعدد الحكم على ما اشبه اليه

بقوله نعم ولعلنا بعضهم على بعض والا فان اريد الفساد بالفعل
اي خروجهما عن هذا النظام المتشابه مجرد التعدد لا يستلزم
لوازالا لبقائه على هذا النظام وان اريد امكن الفساد
فلا دليل على انتفاءه بل بالنسبة لخاصة بطي السجرات
ورفع هذا النظام فيكون ممكناً لا محالة لا يقال الملازمة قطعية
والمراد بغير دعاء عدم تكونها مع انه لو فرض صانعان

اي يقال في الاربع عن هذا الامر المذكور ان هذه
الالات هي حقيقة تفصيل والملازمة المذكورة قطعية
وكن لا يريد بالفساد الفناء بالفعل ولا امكن
الفساد لا يريد بعدم تكون السموات والارضين
على تقدير تعدد الالات القديمة

هذا هو المقام الذي لا يمكن فيه ان يكون
الوجود في ذاته بغير وجوده في غيره
لان الوجود في ذاته هو الوجود في غيره
وغيره هو الوجود في ذاته

لأننا نأوه ما يكونه ذاته متقنيا
لوجوده والقديم على الابد اعزى وما
لوجوده سر

قوله فاني قد كنت بعد الواسع فانه كما هو المعلوم من كلامه القدير
في قوله كلامه بان مراده ان صفات الله واجبة لذاته
اي لا يجوزها فان ذلك الشيء لا يخلو عنه ولا يوصف
فخصا به فكله في نفسه اياهه فهو هوها وفي قوله
كل من كان عاود في حد ذاته اياها فانه في نفسه
وهو هو الحق الذي
عليه الحق

فيقول بما ذهبنا الفلاسفة من انقسام كل من القديم
 والحادث الى الذاتي والذاتي وفيه رقيقين كثيرين القوي والضعيف
 وسببنا لهذا زيادة تحقيقنا ان شأنا له لوج القادر والذاتي وجود
 العلم السميع المرئي لان بديهته العقل جازمة بان تحدث
 العلم على هذا القطر السميع والنظام الحكم مع ما يشتمل عليه
 من الافعال المتنقلة والقوى المتحركة لا يكون بدون هذه
 الصفات على ان اخذوا ما يتاخر في نفسه من القوة والبقاء
 قد ورد الشرح بها وبعضها مما لا يتوقف ثبوت الشرط

عليها فيفتح التمسك بالشرح فيها كما توجد بخلاف وجودها
 وكلاهما ونحو ذلك مما يتوقف ثبوت الشرع عليه ليعرف لانه
 لا يقوم بذاته بل يقتضيه العمل بقوله فيكون ممكنا ولانه يمنع
 بقاؤه والكان البقاء مع قابلية المعنى قبله قيام المعنى
 بالمعنى وهو محال لان قيام العرض بالشيء معناه ان تجزئه تابع
 تجزئه والعرض لا يتجزأ له بذاته مع تجزئه غير تبعيته ومنها
 من حيث على ان بقاء الشيء معناه زايده على وجوده وان القيام معناه

الشيئية

فيقول بما ذهبنا الفلاسفة من انقسام كل من القديم
 والحادث الى الذاتي والذاتي وفيه رقيقين كثيرين القوي والضعيف
 وسببنا لهذا زيادة تحقيقنا ان شأنا له لوج القادر والذاتي وجود

الشيئية في الحقيقة ولكن ان البقاء المستلزم الوجود وعدم زواله
 وحقيقة الوجود من حيث النسبة الى الزمان والثبات ومع قولنا

وجد علمه في ذاته فليس مستلزما لوجوده ولم يكن ثابتا في الزمان
 الفاعل وان القيام هو الاختصاص بالثبات والضعف كما في
 الباري وان انتفاء الاجسام في كل آن ومشاهدة بقاها في وجودها
 الامثال ليس ببعيد من ذلك في الاعراض نعم في قيام العرض
 بالعرض بسرعة الحركة وبقاها ليس بتمام ان ليس جهتها في
 حركتها في سرعة او بطء بل هي حركتها في سرعة نسبية
 بالنسبة الى بعض الحركات سريعة وبالنسبة الى البعض بطيئة
 وبهذا يتبين ان ليس السرعة والبطء نوعين مختلفين من الحركة
 او الانواع المتبقية لاختلاف بالاضافات ولا اجسام لانه
 مركب ومتجزئ وذكرنا ان الحركة والوجود اما عندنا فكلما
 اسم الحركة الذي لا يتجزأ وهو متجزئ وجزء من الجسم والوجود
 متعال من ذلك وانما عند الفلاسفة فلا تميز وان جعلوه سببا

فيقول بما ذهبنا الفلاسفة من انقسام كل من القديم
 والحادث الى الذاتي والذاتي وفيه رقيقين كثيرين القوي والضعيف
 وسببنا لهذا زيادة تحقيقنا ان شأنا له لوج القادر والذاتي وجود

وہو

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

بر غفر الله له

هو الفرج المداوم التداوم

عَلَيْكُمْ مِنْكُمْ هَذَا الْغَائِبُ عَنْكُمْ وَاسْتَوْفُوا مِنْكُمْ
عَلَيْكُمْ مِنْكُمْ هَذَا الْغَائِبُ عَنْكُمْ وَاسْتَوْفُوا مِنْكُمْ
عَلَيْكُمْ مِنْكُمْ هَذَا الْغَائِبُ عَنْكُمْ وَاسْتَوْفُوا مِنْكُمْ
عَلَيْكُمْ مِنْكُمْ هَذَا الْغَائِبُ عَنْكُمْ وَاسْتَوْفُوا مِنْكُمْ
عَلَيْكُمْ مِنْكُمْ هَذَا الْغَائِبُ عَنْكُمْ وَاسْتَوْفُوا مِنْكُمْ

العلم على غير المحسوس باحكام المحسوس والاولاد
القطعة قائمة على التفرجات فيجب ان يفوض علم النصوص
الى ائمة على ما هو واجب السلف اشارة الى المظهر للاسليم وياول
تاويلات صحيحة على ما اختاره المتأخرون ونوعا لطايع لطايع
وجبا بضع الفاضل من سلك السبل الاحكام ولا يشترط
اي لا يمانه اما اذا اريد بالمثلية الاتحاد في الحقيقة فظاهر وان اذا

وهم يحش وحكم على غير المحسوس باحكام المحسوس والاولاد
القطعة قائمة على التفرجات فيجب ان يفوض علم النصوص
الى ائمة على ما هو واجب السلف اشارة الى المظهر للاسليم وياول
تاويلات صحيحة على ما اختاره المتأخرون ونوعا لطايع لطايع
وجبا بضع الفاضل من سلك السبل الاحكام ولا يشترط
اي لا يمانه اما اذا اريد بالمثلية الاتحاد في الحقيقة فظاهر وان اذا
اريد بها كونه الشئين بحيث احدهما بدست الاخرى يعلم
كل ما يصلح له الاخر فلا غيبا من الموجودات لا يستدسده في
من الاوصاف فان اوصافه من العلم والقدرة وغير ذلك اجل
واعلى غايه المخلوقات بحيث لا يشابهه بينهما قال في البداية
ان العلم من موجود وعرض وحدث وجائز الوجود ويجوز
في كل زمان فلو انشأ العلم صفة تتع ككان موجودا وصفه
وقدما وواجب الوجود ودائما من الازل الى الابد فلا يمانل
علم المخلوق بوجه من الوجود هذا كلامه وقد صرح بان الممانلة
عندنا انما تشب بالاشتراك في جميع الاوصاف حتى لو اختلفا

العلم على غير المحسوس باحكام المحسوس والاولاد
القطعة قائمة على التفرجات فيجب ان يفوض علم النصوص
الى ائمة على ما هو واجب السلف اشارة الى المظهر للاسليم وياول
تاويلات صحيحة على ما اختاره المتأخرون ونوعا لطايع لطايع
وجبا بضع الفاضل من سلك السبل الاحكام ولا يشترط
اي لا يمانه اما اذا اريد بالمثلية الاتحاد في الحقيقة فظاهر وان اذا
اريد بها كونه الشئين بحيث احدهما بدست الاخرى يعلم
كل ما يصلح له الاخر فلا غيبا من الموجودات لا يستدسده في
من الاوصاف فان اوصافه من العلم والقدرة وغير ذلك اجل
واعلى غايه المخلوقات بحيث لا يشابهه بينهما قال في البداية
ان العلم من موجود وعرض وحدث وجائز الوجود ويجوز
في كل زمان فلو انشأ العلم صفة تتع ككان موجودا وصفه
وقدما وواجب الوجود ودائما من الازل الى الابد فلا يمانل
علم المخلوق بوجه من الوجود هذا كلامه وقد صرح بان الممانلة
عندنا انما تشب بالاشتراك في جميع الاوصاف حتى لو اختلفا

صاحب البداية خالف لما ذكره الشيخ ابو المعين في كتابه المحسوس بالغير فان كلام صاحب البداية
في وصف واحد اشقت الممانلة قال الشيخ ابو المعين في في البقرة
انما نجد احد للغير لا يشقون من الفعل بان زيدا مثل غيره في اللغة اذا كان
ساوية فيه وبسته مستند في ذلك الباب وان كان بينهما اختلاف
بوجه كثيرة وما يقوله الاشعري من انه لا ممانلة الا بالمساوات
من جميع الوجوه فاسد لان النجوم قال للشيعة بالممانلة مثل يدل
واراد الاستدلال في الكيل لغيره وان تفاوت الوزن وعدد الطيات
والعلامة والفرقا والظاهر انه لا ممانلة لان مراد الاشعري
المساواة من جميع الوجوه فيما هي الممانلة كما لكيل مثلا وعلى هذا يتبين
ان جعل كلام البداية ايضا والاشعري في الشئين في جميع الاوصاف
ومساواتهما من جميع الوجوه برفع القدرة فكيف يصور الفاضل
ولا يخرج عن علمه وقد مر في السابق لان ليليل بالبعض او بالغير عن البعض للشي
نفس وانفقار الى غصص مع اصل القطعة الممانلة فيهم
العلم ويشدول القدرة فهو ككل شئ علم وعلى كل شئ قد مر ان الممانلة
العلم من ان لا يعلم الحيات ولا يقدر على اكثر من واحد وهو
انه لا يعلم ذاته والشك في ان لا يقدر على خلف الجليل والشيء والبكج
انما يكون جازا وان يكون في ان كان لا يعلم جازا ولا يقدر على
العلم من ان لا يعلم ذاته والشك في ان لا يقدر على خلف الجليل والشيء والبكج
انما يكون جازا وان يكون في ان كان لا يعلم جازا ولا يقدر على

العلم من ان لا يعلم ذاته والشك في ان لا يقدر على خلف الجليل والشيء والبكج
انما يكون جازا وان يكون في ان كان لا يعلم جازا ولا يقدر على

هذا هو الحق لا يقدر على مثل مقدور العبد وعاقبة المعقولة انه لا يقدر على نفس
مقدور العبد وله صفات ثابتة من انه عالم قادر على لا يفرد ذلك
ومعلوم ان كل من ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب
الحال
الحال العالم متشابهة وان صدق الشئ على شئ يفتقد ثبوت
سأخذ الاشتقاق له فثبت له صفات العلم والقدرة والحياة
وغير ذلك لا كما ينزعم المعقولة انه عالم لا يعلم له وقادر لا يقدر له
الا غير ذلك فانه حال ظاهر بمنزلة قولنا اسود لا اسود له وقد ثبت
ان المعقولة علمه وقدرته وغيرهما وول حلا لا فعل المتقنة لان فعل
في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والمكانات كما صرح به
شأن خارج من ان الله تعالى له حياة اذ لم يكن كونه ولا حلا
البقاء والله تعالى عالم لا يشك في شأكل ليس بعرض ولا متجبل
البقاء ولا غير ذلك ولا مكشوب وكذا في سائر الصفات بل النزاع
في انه كما ان للعالم متاعا علما وهو عرض قائم به زايده عليه حادث فمثل
للعالم العالم علم هو صفة اذنية قائمة به زايده عليه وكذا جميع الصفات
ام لا

انه لا يقدر على مثل مقدور العبد وعاقبة المعقولة انه لا يقدر على نفس
مقدور العبد وله صفات ثابتة من انه عالم قادر على لا يفرد ذلك
ومعلوم ان كل من ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب
الحال
الحال العالم متشابهة وان صدق الشئ على شئ يفتقد ثبوت
سأخذ الاشتقاق له فثبت له صفات العلم والقدرة والحياة
وغير ذلك لا كما ينزعم المعقولة انه عالم لا يعلم له وقادر لا يقدر له
الا غير ذلك فانه حال ظاهر بمنزلة قولنا اسود لا اسود له وقد ثبت
ان المعقولة علمه وقدرته وغيرهما وول حلا لا فعل المتقنة لان فعل
في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والمكانات كما صرح به
شأن خارج من ان الله تعالى له حياة اذ لم يكن كونه ولا حلا
البقاء والله تعالى عالم لا يشك في شأكل ليس بعرض ولا متجبل
البقاء ولا غير ذلك ولا مكشوب وكذا في سائر الصفات بل النزاع
في انه كما ان للعالم متاعا علما وهو عرض قائم به زايده عليه حادث فمثل
للعالم العالم علم هو صفة اذنية قائمة به زايده عليه وكذا جميع الصفات
ام لا

فانكسر

هذا هو الحق لا يقدر على مثل مقدور العبد وعاقبة المعقولة انه لا يقدر على نفس
مقدور العبد وله صفات ثابتة من انه عالم قادر على لا يفرد ذلك
ومعلوم ان كل من ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب
الحال
الحال العالم متشابهة وان صدق الشئ على شئ يفتقد ثبوت
سأخذ الاشتقاق له فثبت له صفات العلم والقدرة والحياة
وغير ذلك لا كما ينزعم المعقولة انه عالم لا يعلم له وقادر لا يقدر له
الا غير ذلك فانه حال ظاهر بمنزلة قولنا اسود لا اسود له وقد ثبت
ان المعقولة علمه وقدرته وغيرهما وول حلا لا فعل المتقنة لان فعل
في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والمكانات كما صرح به
شأن خارج من ان الله تعالى له حياة اذ لم يكن كونه ولا حلا
البقاء والله تعالى عالم لا يشك في شأكل ليس بعرض ولا متجبل
البقاء ولا غير ذلك ولا مكشوب وكذا في سائر الصفات بل النزاع
في انه كما ان للعالم متاعا علما وهو عرض قائم به زايده عليه حادث فمثل
للعالم العالم علم هو صفة اذنية قائمة به زايده عليه وكذا جميع الصفات
ام لا

فانكسر الفلسفة والمفسرة وزعموا ان صفاته عين ذاته يعني ان ذاته
شئ باعتبار التعلق بالمعلوما عالما بالقدرة ذات قادر اذ يفرد ذلك
فلا يلزم تكثير الذات ولا تعد في القدماء والواجبات والواجب
حاسب من ان المتجبل تعد الذات القديمة وهو غير لازم بل يلزم
كون العلم مثالا قدرة وحياة عالما وحيا وقادرا وصانعا للعالم
ومعبود الحق وكون الواجب غير قائم بذاته اذ يفرد ذلك من الحالات
اذنية لا كما تنزعم الكبرامية من ان له صفات كشها حاوثة كاستحالة
قيام الحوادث بذاته فاقعة بذاته ضرورة انه لا معنى لعنة الشئ
الا ما يقوم به لا كما ينزعم المعقولة من انه متكمم بكلام هو قائم بغيره لكن
مرادهم ان يكون الكلام صفة له لا اشياء كونه صفة له غير قائم بذاته
ولما نسكت المعقولة بانها اشياء الصفات الباطل التوحيد لما انها
موجودات قديمة متغايرة بذات الله تعالى قبلهم قدم غير الله تعالى وتعد
القدماء بل تعد الواجب لذاته على ما وقعت الاشارة اليه بكلام
المفسرين والمفسرين في كلام المتأخرين من انه واجب الواحد
بالذات هو الله تعالى وصفاته وقد كثر في الفعاري باثبات ثلثة

هذا هو الحق لا يقدر على مثل مقدور العبد وعاقبة المعقولة انه لا يقدر على نفس
مقدور العبد وله صفات ثابتة من انه عالم قادر على لا يفرد ذلك
ومعلوم ان كل من ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب
الحال
الحال العالم متشابهة وان صدق الشئ على شئ يفتقد ثبوت
سأخذ الاشتقاق له فثبت له صفات العلم والقدرة والحياة
وغير ذلك لا كما ينزعم المعقولة انه عالم لا يعلم له وقادر لا يقدر له
الا غير ذلك فانه حال ظاهر بمنزلة قولنا اسود لا اسود له وقد ثبت
ان المعقولة علمه وقدرته وغيرهما وول حلا لا فعل المتقنة لان فعل
في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والمكانات كما صرح به
شأن خارج من ان الله تعالى له حياة اذ لم يكن كونه ولا حلا
البقاء والله تعالى عالم لا يشك في شأكل ليس بعرض ولا متجبل
البقاء ولا غير ذلك ولا مكشوب وكذا في سائر الصفات بل النزاع
في انه كما ان للعالم متاعا علما وهو عرض قائم به زايده عليه حادث فمثل
للعالم العالم علم هو صفة اذنية قائمة به زايده عليه وكذا جميع الصفات
ام لا

هذا هو الحق لا يقدر على مثل مقدور العبد وعاقبة المعقولة انه لا يقدر على نفس
مقدور العبد وله صفات ثابتة من انه عالم قادر على لا يفرد ذلك
ومعلوم ان كل من ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب
الحال
الحال العالم متشابهة وان صدق الشئ على شئ يفتقد ثبوت
سأخذ الاشتقاق له فثبت له صفات العلم والقدرة والحياة
وغير ذلك لا كما ينزعم المعقولة انه عالم لا يعلم له وقادر لا يقدر له
الا غير ذلك فانه حال ظاهر بمنزلة قولنا اسود لا اسود له وقد ثبت
ان المعقولة علمه وقدرته وغيرهما وول حلا لا فعل المتقنة لان فعل
في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والمكانات كما صرح به
شأن خارج من ان الله تعالى له حياة اذ لم يكن كونه ولا حلا
البقاء والله تعالى عالم لا يشك في شأكل ليس بعرض ولا متجبل
البقاء ولا غير ذلك ولا مكشوب وكذا في سائر الصفات بل النزاع
في انه كما ان للعالم متاعا علما وهو عرض قائم به زايده عليه حادث فمثل
للعالم العالم علم هو صفة اذنية قائمة به زايده عليه وكذا جميع الصفات
ام لا

هذا هو الحق لا يقدر على مثل مقدور العبد وعاقبة المعقولة انه لا يقدر على نفس
مقدور العبد وله صفات ثابتة من انه عالم قادر على لا يفرد ذلك
ومعلوم ان كل من ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب
الحال
الحال العالم متشابهة وان صدق الشئ على شئ يفتقد ثبوت
سأخذ الاشتقاق له فثبت له صفات العلم والقدرة والحياة
وغير ذلك لا كما ينزعم المعقولة انه عالم لا يعلم له وقادر لا يقدر له
الا غير ذلك فانه حال ظاهر بمنزلة قولنا اسود لا اسود له وقد ثبت
ان المعقولة علمه وقدرته وغيرهما وول حلا لا فعل المتقنة لان فعل
في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والمكانات كما صرح به
شأن خارج من ان الله تعالى له حياة اذ لم يكن كونه ولا حلا
البقاء والله تعالى عالم لا يشك في شأكل ليس بعرض ولا متجبل
البقاء ولا غير ذلك ولا مكشوب وكذا في سائر الصفات بل النزاع
في انه كما ان للعالم متاعا علما وهو عرض قائم به زايده عليه حادث فمثل
للعالم العالم علم هو صفة اذنية قائمة به زايده عليه وكذا جميع الصفات
ام لا

من القدماء قالوا بالثمانية او اكثر ان رطب الجواب بقوله وعلى الوجه
 ولا يخفى ان صفات الله تعالى ليست عين الذات ولا غير الذات
 فلا يلزم قدم الغير ولا كثرة القدماء والنفاري وان لم يدر جواب القدماء
 المتفائرة لكن لزمهم ذلك لانهم اشتهوا الايمان بالثلاثة الى ان ياتي الوجود
 والعلم والحيوة ويستقيم الاله والابن وروح القدس ودعوا
 ان اقدم العلم قد انتقل من ذات الله الى بدن عيسى بن مريم
 الانكسار والانتقال فكانت ذوات متفائرة ولما لم يكن كذا يقع توقف
 التعدد والتكثف على التفائرة يعني جوار الانكسار للقطع بان من
 الاغدا من الواحد والاثنتين والثلاثة الى غير ذلك متعددة ومختلفة
 مع ان البعض جزء من البعض ولا ينافي الكمال وانما لا يتصور
 الفرائض من اصل السبعة كثرة الصفات وتعدد ما متفائرة كانت
 او غير متفائرة فالاول ان يقال المستحيل تعدد ذوات قديمة لادوات هي
 وصفات وان لا يتجسس على القول بكون الصفات واجب الوجود فهذا التقدير
 لا انهما بل يقال هي واجبة لا غير بل ما ليس عنهما ولا غير ما اعني
 ذات الله تعالى وتقدس ويكون هذا مراد من قال الواجب الوجود لذاته
 صفات الدين
 واجبة لا غير بل ما ليس
 عنها لا غير

من القدماء من قالوا بالثمانية او اكثر ان رطب الجواب بقوله وعلى الوجه
 ولا يخفى ان صفات الله تعالى ليست عين الذات ولا غير الذات
 فلا يلزم قدم الغير ولا كثرة القدماء والنفاري وان لم يدر جواب القدماء
 المتفائرة لكن لزمهم ذلك لانهم اشتهوا الايمان بالثلاثة الى ان ياتي الوجود

من القدماء من قالوا بالثمانية او اكثر ان رطب الجواب بقوله وعلى الوجه
 ولا يخفى ان صفات الله تعالى ليست عين الذات ولا غير الذات
 فلا يلزم قدم الغير ولا كثرة القدماء والنفاري وان لم يدر جواب القدماء
 المتفائرة لكن لزمهم ذلك لانهم اشتهوا الايمان بالثلاثة الى ان ياتي الوجود

صفات الدين
 واجبة لا غير بل ما ليس
 عنها لا غير

من القدماء من قالوا بالثمانية او اكثر ان رطب الجواب بقوله وعلى الوجه

من القدماء من قالوا بالثمانية او اكثر ان رطب الجواب بقوله وعلى الوجه

من القدماء من قالوا بالثمانية او اكثر ان رطب الجواب بقوله وعلى الوجه
 ولا يخفى ان صفات الله تعالى ليست عين الذات ولا غير الذات
 فلا يلزم قدم الغير ولا كثرة القدماء والنفاري وان لم يدر جواب القدماء
 المتفائرة لكن لزمهم ذلك لانهم اشتهوا الايمان بالثلاثة الى ان ياتي الوجود
 والعلم والحيوة ويستقيم الاله والابن وروح القدس ودعوا
 ان اقدم العلم قد انتقل من ذات الله الى بدن عيسى بن مريم
 الانكسار والانتقال فكانت ذوات متفائرة ولما لم يكن كذا يقع توقف
 التعدد والتكثف على التفائرة يعني جوار الانكسار للقطع بان من
 الاغدا من الواحد والاثنتين والثلاثة الى غير ذلك متعددة ومختلفة
 مع ان البعض جزء من البعض ولا ينافي الكمال وانما لا يتصور
 الفرائض من اصل السبعة كثرة الصفات وتعدد ما متفائرة كانت
 او غير متفائرة فالاول ان يقال المستحيل تعدد ذوات قديمة لادوات هي
 وصفات وان لا يتجسس على القول بكون الصفات واجب الوجود فهذا التقدير
 لا انهما بل يقال هي واجبة لا غير بل ما ليس عنهما ولا غير ما اعني
 ذات الله تعالى وتقدس ويكون هذا مراد من قال الواجب الوجود لذاته
 صفات الدين
 واجبة لا غير بل ما ليس
 عنها لا غير

صفات الدين
 واجبة لا غير بل ما ليس
 عنها لا غير

لا يكون مفهوم مفهوم الآخر ولا يوجد به كالجبر مع الكل والصفة

لا يكون مفهوم مفهوم الآخر ولا يوجد به كالجبر مع الكل والصفة
الذات وبعض الصفات مع البعض فانه ذات اربع وصفاته اربعة
والعدم على الازلح والوجود من العشرة يستحيل تقاؤه بينهما
وتقاؤه به نه اذ هو منها بعد ما عدم وجودها وجوده بخلاف العتقا
المحدثة فانه قيام الذات بدون تلك الصفات متصور فيكون غير الذات
كما ذكره المشايخ وفيه نظر لانهم ان ارادوا صحة الانتماء بين الجانبين
انتقض العالم مع الصانع والعرض مع الكل اذ لا يتصور وجود العالم بينهما
مع عدم الصانع كاستحالة عدمه ولا وجود العرض كالسوا مثلاً
بدون الكل وهو قطع القطع بالمغايرة اتفاقاً وان اختلفوا بجانب
واحد لم تثنى المغايرة بين الكل والجبره وكذا بين الذات والصفة
بقطع جواز وجود الجبره بدون الكل والذات بدون الصفة وما ذكره
من استحالة بقاء الواحد بدون العشرة طاهر القضا لا يقال المراد امكن
تصور وجود كل منهما مع عدم الآخر ولو بالفرض وان كان محالاً للعالم
قد يتصور وجوده ثم يطلب بالبرهان ثبوت الصانع بخلاف الجبره
مع الكل فانه كما يتصور وجود العشرة بدون الواحد يتصور وجود الواحد

مناقشة

فان كان العالم لا يتصور وجوده مع الكل فانه كما يتصور وجوده مع الكل

من العشرة بدون العشرة اذ لو وجد مكان واحد من العشرة

من العشرة بدون العشرة اذ لو وجد مكان واحد من العشرة
ولما حصل ان وصف الاضافة مغفلة وانما في الانتماء ط لا تأتيل
تدعوها لعدم المغايرة بين الصفات بناء على انها لا تتصور عددها
سكونها الزينة مع القطع بانها تتصور وجود البعض كالعلم مثلاً
ثم يطلب اثبات البعض الآخر تعلم انهم لم يريدوا هذا المعنى اذ امكن تصور كل منها بدون الآخر
مع انه لا يستقيم العرض مع الكل ولو اعتبر وصف الاضافة
لزم عدم المغايرة بين كل متضادين كالاب والابن وكالاخوين
وكالعلة والمعلول بل بين الغيرين لان المعاشق الاسماء الاضافة
ولا قابل بذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكون مرادهم انها لا تتصور
المفهوم ولا غير بحسب الوجود كما هو حكم سائر العلوم لا بالنسبة
الموضوعات انما فانه يشترط الاتحاد بينهما بحسب الوجود ليصح
الكل والتعاضد بحسب المفهوم ليفيد لكل مكانة قولنا الانسان كاتب
يختلف قولنا الانسان جرة فانه لا يتصور قولنا الانسان انسان
فانه لا يفيد قلنا لانه هذا ما يصح في مثل العالم والعاور بالنسبة
الذات لانه مثل العلم والقدرة مع ان الكلام فيه ولا في الاجزاء
لان لا يتصور ان يقال انه علم وقدره
عدم الاتحاد بحسب الوجود

لان لا يتصور ان يقال انه علم وقدره عدم الاتحاد بحسب الوجود

فان كان العالم لا يتصور وجوده مع الكل فانه كما يتصور وجوده مع الكل

غير المحلولة كالواحد مع العشرة واليد من زيد وذكر في النبوة
ان يكون الواحد من العشرة واليد من زيد غير عالم بقيل به احدهم المتكلمين
سوى جعفر بن حارث وقد خالف في ذلك جميع المعتزلة وعنده ذلك
من جهات كثيرة وهذا لان العشرة اسم لجميع الافراد فتناول لكل
فرد من افراده مع اغيره فلو كان الواحد غير علم كان غير نفسه لان العشرة
وان يكون العشرة بدونه وكذا لو كان زيد غير علم كان اليد غير نفسها
هذا كلامه ولا يخفى ما فيه وهي اي صفاته الازلية العلم وهي
صفة الازلية بتكسيف المعلومة بتعلقها بها وبالقدرة وهي صفة
ازلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها وبالقدرة وهي صفة الازلية
توجب صحة العلم والقدرة وهي بفتح القدرة والسبح وهي صفة
يتعلق بالمسموعات والبصر وهي صفة تتعلق بالمبهمات فتدرك
ادراكا تاما على سبيل التخييل والتوهم ولا على طريق تأثير حاسة ووصول
هو ولا يلزم من قدمها قدم المسموعات والمبهمات كما لا يلزم
من قدم العلم والقدرة قدم المعلومة والمقدورات لانها صفات
قدية يحدث لها تعلقات بالحوادث والارادة والمشيئة وبها

عبارتان

تعلق العلم بالمعلوم تابعا للواقع وبها ذكر نسبة العلم على الرقعة من رستم
انا المشيئة قدية والارادة عادية فانه بذات الدفع وعلى من رستم
ان معنى ارادة الدفع فعله انه ليس بكثرة ولا ساء ولا مغلوب
ومع ارادته فعله انه امر به او نهي له وكل مكلف بالاجابة وسائر
الواجبات ولو شاء لوقع والفعل والتخليق عبارة عن صفة
الازلية يسمى التكوين وسيجي تحقيقه وعديل عن لفظ الخلق ليشيوع
استعماله في المخلوقات والتركيب وهو تكوين مخصوص صرح به اشارة
الى ان مثل التخليق والتعديب والترتيب والاقليم والامانة وغير ذلك
ما اسند الى الله تعالى كل منها راجع الى صفة حقيقة الازلية قائمة بالذات
وهي التكوين لا كما زعم المشرك من انها اضافات وصفات لافعال
والكلام وهي صفة الازلية غير غيرها بالنظم المستحق بالمراتب
من الظروف وذلك ان العلم من باهر وبهني وبغير تحيد من نفسه
ثم يدل عليه بالعبارة او الكتاب او الاشارة وهو غير العلم او غيره
تعلق العلم بالمعلوم تابعا للواقع وبها ذكر نسبة العلم على الرقعة من رستم
انا المشيئة قدية والارادة عادية فانه بذات الدفع وعلى من رستم
ان معنى ارادة الدفع فعله انه ليس بكثرة ولا ساء ولا مغلوب
ومع ارادته فعله انه امر به او نهي له وكل مكلف بالاجابة وسائر
الواجبات ولو شاء لوقع والفعل والتخليق عبارة عن صفة
الازلية يسمى التكوين وسيجي تحقيقه وعديل عن لفظ الخلق ليشيوع
استعماله في المخلوقات والتركيب وهو تكوين مخصوص صرح به اشارة
الى ان مثل التخليق والتعديب والترتيب والاقليم والامانة وغير ذلك
ما اسند الى الله تعالى كل منها راجع الى صفة حقيقة الازلية قائمة بالذات
وهي التكوين لا كما زعم المشرك من انها اضافات وصفات لافعال
والكلام وهي صفة الازلية غير غيرها بالنظم المستحق بالمراتب
من الظروف وذلك ان العلم من باهر وبهني وبغير تحيد من نفسه
ثم يدل عليه بالعبارة او الكتاب او الاشارة وهو غير العلم او غيره

تعلق العلم بالمعلوم تابعا للواقع وبها ذكر نسبة العلم على الرقعة من رستم
انا المشيئة قدية والارادة عادية فانه بذات الدفع وعلى من رستم
ان معنى ارادة الدفع فعله انه ليس بكثرة ولا ساء ولا مغلوب
ومع ارادته فعله انه امر به او نهي له وكل مكلف بالاجابة وسائر
الواجبات ولو شاء لوقع والفعل والتخليق عبارة عن صفة
الازلية يسمى التكوين وسيجي تحقيقه وعديل عن لفظ الخلق ليشيوع
استعماله في المخلوقات والتركيب وهو تكوين مخصوص صرح به اشارة
الى ان مثل التخليق والتعديب والترتيب والاقليم والامانة وغير ذلك
ما اسند الى الله تعالى كل منها راجع الى صفة حقيقة الازلية قائمة بالذات
وهي التكوين لا كما زعم المشرك من انها اضافات وصفات لافعال
والكلام وهي صفة الازلية غير غيرها بالنظم المستحق بالمراتب
من الظروف وذلك ان العلم من باهر وبهني وبغير تحيد من نفسه
ثم يدل عليه بالعبارة او الكتاب او الاشارة وهو غير العلم او غيره

الانسان عا لم يعلم بل يعلم خلافة وغير الارادة لانه قد امر بما لا يريد
 كمن امر عبيد قتل اظهار عصيانه وعدم امتثاله لاوامره
 ويسمى هذا كلاما نفسيا على ما اشار اليه الاخطي بقوله الكلام
 لغة الفداد واما جعل اللسان على الفداد ولولا وقال عمر رضي الله
 عنهما زورت في نفسي مثابة كثيرة وكثيرا تعدل لصاحبها ان في نفسي
 كلاما اريد ان اذكره لك وللدليل على ثبوت صفة الكلام اجماع الناس
 وتواتر النقل عن الانبياء واما معكم مع القطع بحتمية الكلام من غير
 ثبوت صفة الكلام فنثبت ان الله تعالى قد منع شيئا ثانياً وهي العلم والقدرة
 والحيوة والسمع والبصر والارادة والتكوين والكلام ولا مكان
 في الثبوت الاخرية زيادة نزاع وخفاء كمرر الاشارة الى اثباتها وقدمها
 وقيل الكلام بعض التفصيل فقال وهو اي السمع معكم بكلام
 هو صفة له ضرورة امتناع انبات المشتق للشيء من غير قيام
 ما هو الاستفاد به وفي هذا رد على المعترلة حيث ذهبوا الى انه
 بكلام هو قائم بغيره ليس صفة له اذ لا ضرورة امتناع قيام
 لموادت بذاته ليس من جنس الحروف والاصوات ضرورة
 انها

كلاما اريد ان اذكره لك
 وتواتر النقل عن الانبياء
 ثبوت صفة الكلام
 العلم والقدرة
 والحيوة والسمع
 والبصر والارادة
 والتكوين والكلام
 ولا مكان في الثبوت
 الاخرية زيادة نزاع
 وخفاء كمرر الاشارة
 الى اثباتها وقدمها

ليس الكلام بعض التفصيل
 فقال وهو اي السمع
 معكم بكلام هو صفة له

كلاما اريد ان اذكره لك
 وتواتر النقل عن الانبياء
 ثبوت صفة الكلام

كلاما اريد ان اذكره لك
 وتواتر النقل عن الانبياء
 ثبوت صفة الكلام

انها اعراض حادثة مشروطة حدوث بعضها بانقضاء البعض
 لانه امتناع الكلام بالحروف الثاني بدون انقضاء الحرف الاول
 وفيها ردة لطيفة وكلامية القائمين بان كلام السمع عرضي وليس
 الاصوات والحروف ومع ذلك فهو قائم وهو الكلام صفة
 اليه قائم بالذات متافية للسكوت الذي هو ترك الكلام
 مع القدرة عليه والافادة التي هي عدم مطابقة الكلمات
 الفطرية للحرس او بحسب ضعفها وعدم بلوغها حد القوة
 كما في الطفولة فان قيل هذا انما يصدق على الكلام اللفظي دون
 الكلام النفسي السكوت والحرس انما ينافي التلغظ فلما المراد
 بالسكوت والافادة الباطنية بان لا يريد في نفسه الكلام ولا يقدر
 على ذلك كما ان الكلام لفظي ونفسي وكذا ضد ما اعني السكوت
 والحرس والسكوت معكم بها امر فانه غير يعني انه صفة واحدة متكررة
 في الامر والنهي والبيان والتمثيل كما يعلم والقدرة وسائر القضا
 فان كلامها واحدة تدبيرة والتكوين والحرس انما هو في التعلل والاضافا
 كما ان ذلك اليق بكمال التوحيد ولانه لا دليل على كونه من جنس
 كقول واحد قديم

كلاما اريد ان اذكره لك
 وتواتر النقل عن الانبياء
 ثبوت صفة الكلام
 العلم والقدرة
 والحيوة والسمع
 والبصر والارادة
 والتكوين والكلام
 ولا مكان في الثبوت
 الاخرية زيادة نزاع
 وخفاء كمرر الاشارة
 الى اثباتها وقدمها

ليس الكلام بعض التفصيل
 فقال وهو اي السمع
 معكم بكلام هو صفة له

فذهب الاشعرى الى انه يجوز ان يسع ومنه الاستاذ ابو الحقان
 الاسخاني وهو اختيار الشيخ في مصدر نفع قوله مع يسع
 كلام السديع ما يدل عليه كما يقال سمعت علم فلان فوسى وم يسع
 صونا والاعلى كلام السديع لكن لما كان بلا واسطة الكتابة والملك حص
 بسم الكلام فان قيل لو كان كلام السديع حقيقة في المعنى القديم جار في النظم
 المؤلف لصح نفيه عنه بان يقال ليس النظم المنقول المعجز المفضل في السور
 والابيات كلام السديع والابيات على خلافه وايضا المعجز المتحدى به
 هو كلام السديع حقيقة مع القطع بان ذلك انما يتصور في النظم المؤلف
 المفضل في السور والابيات اذ لا معنى لمعارضة الصفة القديمة فلما
 التحقن ان كلام السديع اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم ومعنى
 الاضافة كونه صفة لحدث وبين النظم لحدوث المؤلف من السور
 والابيات ومعنى الاضافة انه مخلوق للحدث ليس من تأليف المحدثين
 فلا يصح النفي اصلا فلا يكون الاعجاز والتعدي الافي كلام السديع وما وقع

الاشعرى في قوله ان يسع ومنه الاستاذ ابو الحقان
 الاسخاني وهو اختيار الشيخ في مصدر نفع قوله مع يسع
 كلام السديع ما يدل عليه كما يقال سمعت علم فلان فوسى وم يسع
 صونا والاعلى كلام السديع لكن لما كان بلا واسطة الكتابة والملك حص
 بسم الكلام فان قيل لو كان كلام السديع حقيقة في المعنى القديم جار في النظم
 المؤلف لصح نفيه عنه بان يقال ليس النظم المنقول المعجز المفضل في السور
 والابيات كلام السديع والابيات على خلافه وايضا المعجز المتحدى به
 هو كلام السديع حقيقة مع القطع بان ذلك انما يتصور في النظم المؤلف
 المفضل في السور والابيات اذ لا معنى لمعارضة الصفة القديمة فلما
 التحقن ان كلام السديع اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم ومعنى
 الاضافة كونه صفة لحدث وبين النظم لحدوث المؤلف من السور
 والابيات ومعنى الاضافة انه مخلوق للحدث ليس من تأليف المحدثين
 فلا يصح النفي اصلا فلا يكون الاعجاز والتعدي الافي كلام السديع وما وقع

في عبارة بعض المشايخ من انه جار فليس معناه انه غير موضح للنظم
 المؤلف بل معناه ان الكلام في التحقيق وبان ذلك اسم للمعنى القائم
 في عبارة بعض المشايخ من انه جار فليس معناه انه غير موضح للنظم
 المؤلف بل معناه ان الكلام في التحقيق وبان ذلك اسم للمعنى القائم

في عبارة بعض المشايخ من انه جار فليس معناه انه غير موضح للنظم
 المؤلف بل معناه ان الكلام في التحقيق وبان ذلك اسم للمعنى القائم
 في عبارة بعض المشايخ من انه جار فليس معناه انه غير موضح للنظم
 المؤلف بل معناه ان الكلام في التحقيق وبان ذلك اسم للمعنى القائم

بالنفس وتسمية اللفظ به ووضع ذلك كما هو باعتبار ولا الترتيب
 على اللفظ فلا نزاع على الوضع والتسمية وذلك ببعض المحققين
 الى ان المعنى في قول بعض مشايخنا كلام السديع معنى قديم يسع
 مقابلة اللفظ حتى يراود مدلول اللفظ ومفهوما بل في مقابلة العين
 والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات ومرادهم ان القرآن اسم اللفظ
 والمعنى شامل لهما وهو قديم لا كما قيل ان اللفظ لما لم يزل في القدم المولف
 المرتب الاجزاء فانه يديرها في الاستحالة للقطع بان لا يمكن التلفظ
 بالسبب في بسم الله الابد التلقظ بالباء بل معنى ان اللفظ القائم
 بالنفس ليس مرتب الاجزاء في نفسه كالتأثير بنفسه لما قلنا من غير
 ترتيب الاجزاء وتقدم البعض على البعض والترتيب انما يحصل
 في التلقظ والقراءة لعدم مساعدة الالة وهذا معنى قولهم الموقوف قديم
 والقراءة حادثة واما القائم بذات السديع فلا ترتيب فيه حتى ان يسع
 كلامه مع سماعه غير مرتب الاجزاء لعدم الاجتناع الى الالة في الكلام
 كلامه وهو جدي لمن نحفل لفظا فاما بالنفس غير موقوف من الحروف
 المنطوقة او الخيلة المشروطة وجود بعضها بعدم البعض ولان

بالنفس وتسمية اللفظ به ووضع ذلك كما هو باعتبار ولا الترتيب
 على اللفظ فلا نزاع على الوضع والتسمية وذلك ببعض المحققين
 الى ان المعنى في قول بعض مشايخنا كلام السديع معنى قديم يسع
 مقابلة اللفظ حتى يراود مدلول اللفظ ومفهوما بل في مقابلة العين
 والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات ومرادهم ان القرآن اسم اللفظ
 والمعنى شامل لهما وهو قديم لا كما قيل ان اللفظ لما لم يزل في القدم المولف
 المرتب الاجزاء فانه يديرها في الاستحالة للقطع بان لا يمكن التلفظ
 بالسبب في بسم الله الابد التلقظ بالباء بل معنى ان اللفظ القائم
 بالنفس ليس مرتب الاجزاء في نفسه كالتأثير بنفسه لما قلنا من غير
 ترتيب الاجزاء وتقدم البعض على البعض والترتيب انما يحصل
 في التلقظ والقراءة لعدم مساعدة الالة وهذا معنى قولهم الموقوف قديم
 والقراءة حادثة واما القائم بذات السديع فلا ترتيب فيه حتى ان يسع
 كلامه مع سماعه غير مرتب الاجزاء لعدم الاجتناع الى الالة في الكلام
 كلامه وهو جدي لمن نحفل لفظا فاما بالنفس غير موقوف من الحروف
 المنطوقة او الخيلة المشروطة وجود بعضها بعدم البعض ولان

في عبارة بعض المشايخ من انه جار فليس معناه انه غير موضح للنظم
 المؤلف بل معناه ان الكلام في التحقيق وبان ذلك اسم للمعنى القائم
 في عبارة بعض المشايخ من انه جار فليس معناه انه غير موضح للنظم
 المؤلف بل معناه ان الكلام في التحقيق وبان ذلك اسم للمعنى القائم

المرتبة الدالة عليه ونحن لا نعقل من قيام الكلام بنسب الحقائق لاكون
 صور الحروف مخروجة من رسمه في خياله بحيث اذا التفت اليها كان
 كلاما موصفا من الناطق مخيلة او نقوش من مرتبة واذا تلفظ كان كلاما موصفا
 والتكويين وهو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل والخلق والاياد
 والاحداث والاضراس ونحو ذلك ويقتضي باخراج المعلوم من العلم
 الى الوجود حقيقة تدعى لاطباق العقل والنقل على انه خالف للعالم
 ممكن له وانما في الطلاق الاسم المشتق على الشيء من غير ان يكون مأخوذا
 الاشتقاق وصفا له فالأصل لوجوه احدها انه يتبع قيام الحوادث
 بذات الشيء لما هو الثاني انه وصف ذاته وكلامه الازلي بانه خالق
 فلو لم يكن في الازل خالقا لزم الكذب والعدول الى الجازي في الخلق
 فيما يستقبل او القادر على الخلق من غير تعذر الحقيقة على انه لو جاز
 اطلاق الخلق عليه لكان على الخلق جاز اطلاق كل ما يقدر معه
 عليه من الاغراض والثالث انه لو كان حادثا لما يتكويين افرق بين
 النفس وروحها من حيث استحالته لتكويين العالم مع انه مشاهد وما يدرك
 فيستغنى لما حدث عن المحدث والاحداث وفيه تعطيل الصانع

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان العلم لا يتغير بغيره
 بل العلم هو الذي لا يتغير
 بغيره بل العلم هو الذي لا يتغير

فان العلم لا يتغير بغيره
 بل العلم هو الذي لا يتغير
 بغيره بل العلم هو الذي لا يتغير

والدليل

والرابع انه لا يحدث حدث اما في ذاته فيجب على الحوادث او في غيره
 كما ذهب ابو الهيثم الى الخلاف من انه يتكويين كل جسم قائم بكونه
 كل جسم خالقا لنفسه ويكونا ولا يخالف في استحالته ويقتضي هذه الادلة
 على انه يتكويين له صفة حقيقة كالعلم والقدرة والطقون من التكويين
 على انه من الاضراس والاعتبار العقلية مثل كون الصانع مع نفسه
 قبل كل شيء ومعه وبعده ومذكورا بالسنن ومعبودا والنا وعتقا
 وحسبا ونحو ذلك ولما حصل ان في الازل هو مبدأ الخلق والفرق
 والامانة والاحياء وغير ذلك ولما دليل على كونه صفة اخرى سوي
 القدرة والارادة فان القدرة وان كانت نسبتا الى الوجود المكون
 وقدره على السواء لكن مع انهما الارادة تخصص احد الجانبين ولما
 العالمون بحدوث التكويين بانه لا يتصور بدون المكون كالخرب
 بدون المخرّب فلو كان قد يالزم قدم المكونات ويوجب حاشا تدبر
 الى الجواب بقوله وهو اي التكويين تكويين العالم وكل خبر من خبراته
 لا في الازل بل لو قف وجوده على حسب علمه وادارته فان التكويين
 بان ازلا وابتداء المكون حادث بحدوث التعلق كما في العلم والفكر

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان العلم لا يتغير بغيره
 بل العلم هو الذي لا يتغير
 بغيره بل العلم هو الذي لا يتغير

فان العلم لا يتغير بغيره
 بل العلم هو الذي لا يتغير
 بغيره بل العلم هو الذي لا يتغير

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان العلم لا يتغير بغيره
 بل العلم هو الذي لا يتغير
 بغيره بل العلم هو الذي لا يتغير

هذه الادلة على ان التكويين لصفة حقيقة تدعى لاطباق العقل والنقل على انه خالف للعالم
 ممكن له وانما في الطلاق الاسم المشتق على الشيء من غير ان يكون مأخوذا
 الاشتقاق وصفا له فالأصل لوجوه احدها انه يتبع قيام الحوادث
 بذات الشيء لما هو الثاني انه وصف ذاته وكلامه الازلي بانه خالق
 فلو لم يكن في الازل خالقا لزم الكذب والعدول الى الجازي في الخلق
 فيما يستقبل او القادر على الخلق من غير تعذر الحقيقة على انه لو جاز
 اطلاق الخلق عليه لكان على الخلق جاز اطلاق كل ما يقدر معه
 عليه من الاغراض والثالث انه لو كان حادثا لما يتكويين افرق بين
 النفس وروحها من حيث استحالته لتكويين العالم مع انه مشاهد وما يدرك
 فيستغنى لما حدث عن المحدث والاحداث وفيه تعطيل الصانع

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان العلم لا يتغير بغيره
 بل العلم هو الذي لا يتغير
 بغيره بل العلم هو الذي لا يتغير

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان العلم لا يتغير بغيره
 بل العلم هو الذي لا يتغير
 بغيره بل العلم هو الذي لا يتغير

بعض الآخر

Handwritten musical notation on a staff, likely a vocal line, with notes and lyrics in Devanagari script.

Handwritten text in a script, likely Persian or Urdu, with a large initial 'A' (Alif) and a signature at the bottom right.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

بعض الأجزاء كالمهوى والآدمي^{الذي} إنما يقولون بعدم ما يخفى عدم السبوتية
بالعدم لا يخفى عدم تكونه بالغير فالما حصل أن الآدمي لا يتصور التكوين بدون
وجود المكون وأن وزنه معه وزان الغرض مع المضروب فأن الغرض
صفة إضافية لا يتصور بدون المضامين أي الطلب الخارج بالمضروب
والتكوين صفة حقيقية وهي مبدأ الإضافية التي هي إخراج المكون
عن عدم إلى الوجود لا غير^{التي} لو كانت جنبها على ما وقع في عبارة
المشايخ لكان العقل يمتنعها بدون المكون مكابرة وانكار الضرري
فلا يندفع بما يقال من أن الغرض عرض مستحيل البقاء فلما لم يتعلق
بالمفعول ووصول الآدمي^{الذي} من وجود المفعول معه أو لو تأخر
بالعدم هو بخلاف فعل الباري فإنه ازلي واجب الدوام يعني لا وقت
وجود المفعول وهو غير المكون عندنا لأن الفعل يمتنع بالمفعول
بالضرورة كالغرض مع المضروب والاكل مع المأكول ولأنه لو كان
نفس المكون لزم أن يكون المكون مكوّنًا مخلوقًا بنفسه ضرورة
أنه مكوّن بالتكوين الذي هو عينه فيكون قد يماست غنا عن الصانع
ووجوده وان لا يكون الخالق تعلق بالعالم سوى أنه آدم منه وفاق عليه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء والطلاب
والله اعلم بالصواب

[illegible]

من غير طعن وناجور

فمن الكلام
الذي في كلامه
الذي في كلامه
الذي في كلامه

[illegible][illegible]

يعلم من حقيقة هذا الكلام ان في الوجود افعال الله
 ليس من صفاته معاشرة الله القدوس غير متعين تتعلق القدرة بالقدورات
 وخصه صفات الافعال انما هو مكتسب خصه صفات المتدورات
 والطاقات انما هي من تلك الصفات ان الوجود
 ازلية ثابته لذات الوجود والى الثالث ان الوجود
 حقيقة معاشرة الله في كل شيء واحد
 من الصفات صفات الوجود في كل شيء واحد
 وجود المتدورات

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, showing various lines of text and some corrections or additions.

الشيء كما هو بحاسة البصر وذلك اننا اذا نظرنا الى البدن ثم غمضنا العين
فلما خفاء في انية وان كان متكشفا لينا في الما لئين لكن انكشف في حال النظر اليه
انتم واكل ولنا بالنسبة اليه ح حالة مخصوصة هي السعادة بالروية
جائزة في العقل يعني انه العقل اذا علمي ونفسكم لم يحكم باستيعاب رؤيت
منه لم يعلم له برون على ذلك مع ان الاصل عدمه وهذا القدر ضروري في ادراكه فانه لا يعرف
مع ذلك مع حصوله المادية
الاشياء
العلم بالكلية

من كلام الشيخ الرئيس في الفروق
بين العلم بالجوهر والعلوم
التي هي في الصفات والاعراض

اما نفوق بالبحرين جسم وجسم غريم وعرض وعرض ولا بد للملك المستنير

بهما والحدوث عبارة عن الوجود بعد عدمه والامكان عبارة عن عدم

وَيُفَوِّضُ إِلَيْهِ أَمْرَهُ كُلَّهُ

والطعم والروائح وغير ذلك وانما الذي شاء على الله تعالى الخ

بأن العجة قد ميتة فلا يستدعي غلة ولو سلم فالواحد النوع قد يعمل

قال يحيى بن علقم اللخمي والاسلم فلان اشترى الوجود لي ووجد كل

الامر

بالعلم من العلم الذي هو العلم بالعلم

[illegible]

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع
فان العقل لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره
والشرع لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره
فان العقل لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره
والشرع لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع
فان العقل لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره
والشرع لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره
فان العقل لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره
والشرع لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره

في لزوم كونه وجودا ثم لا يجوز ان يكون خصوصية الجسم
ما يرى من ان بعد ان يدرك منه هويته فادون خصوصية جوهرية او فردية
او اسبانية او فردية ونحو ذلك وبعد رؤيته برؤية واحدة متعلقة
بهويته فتقدر على تفضيله الى ما فيه من الجواهر والاعراض وقد لا تقتل
الرؤية من كون الشيء في نفسه هوية تاد وهو المعنى بالوجود والشيء في نفسه
وفي غير اعتبار خصوصية وتقدير الثاني ان موسى قد سئل الرؤية بقوله
رب ابرني انظر اليك فلو لم يكن ممكنة لكان طلبنا جرمنا لا يجوز في ذات
الشرع وما لا يجوز ان يتبعها وغشا وطلبنا لجمال والانبياؤ فيكون عن ذلك
بالممكن ممكن ان لا مغشاه الاخبار بثبوت المعلق عند ثبوت المعلق
ولم لا يثبت على شيء من التقادير الممكنة او اعترض بعجوه افواه ان سؤال
موسى لم كان لاجل قومه حيث قالوا ان نؤمن لك حتى نرى الاية
فسأل ليعلموا احتشاه كما علمه هو وبان لان ان المعلق عليه ممكن بل هو
استقرار الجليل حال حركته وهو صحيح بان كل من ذلك خلاف الظاهر ولا ضرورة

واجيب

ان كان الامر على ما ذكره في كلامه في كلامه
فان العقل لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره
والشرع لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره

في كتابه على ان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع
فان العقل لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره
والشرع لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره
فان العقل لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره
والشرع لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره

في ارتكابه على ان القدم ان كانوا مؤمنين كما هم قول موسى
ان الرؤية متعنة وان كانوا كافرا لم يصدقوه في حكم الشرع بالاعتناء
وايا ما كان يكون السؤال عينا والاستقرار حال التحرك ايضا ممكن بان يقع
السكون بدل الحركة وانما الحال اجتماع الحركة والسكون واجبة
بالنقل واما الدليل السمي بالاجاب رؤية المؤمنين الشرع في الدار
الآخرة اما الكتاب فتقول مع وجوه يوشدناخرة الى ربهما نظرة
واما السنة فتقول مع انكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر
وهو مشهور رواه احد مشردين من اكابر الصحابة واما الاجماع
فهو ان الامة كافرا مجتمعين على وقوع الرؤية في الآخرة وان الابات
الواردة في ذلك محمولة على ظواهر ما ثم ظهرت منالة الخائبين
وشاعت شبهتهم وتاويلاتهم واقرى شبهتهم من العقلية
ان الرؤية مشروطة بكون المرئي في مكان وجهه ومتابطة من الراي
وثبوت ما في بينهما بحيث لا يكون في غاية القرب ولا في غاية البعد
واتصال شعاع من الباصرة بالمرئي وكل ذلك محال في حق الشرع
ولما يمنع هذا الاستقرار واليه اشار بقوله فيرى لاني كان ولا على جهة

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع
فان العقل لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره
والشرع لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره
فان العقل لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره
والشرع لا يقبل ان يكون الشيء في نفسه
موجودا في غير نفسه ولا في غيره

بالاستقام والابتكار والوارث ان ذلك تضمنهم وعنادهم في طلبها
للاستماع والالتفات موسى عن ذلك كما فعل حين سألوا النبي صلى
الله عليه وسلم فقال بل انتم قوم تجهلون وهذا من ربكم ان الرؤية في الدنيا
ولهذا اختلف الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين في ان النبي صلى الله عليه وسلم هل
راي ربه ليلة المعراج ^{او لا} واختلفوا في الوقوع دليل الاكسكان واما الرؤية
في المنام فقد حكيت عن كثير من السلف ولا خلاف في انها نوع متبادلة
تكون بالقلب دون العين والسمع خالي لافعال العباد كلها من اللغو
والاجان والطاعة والعصيان لا كما زعمت المعتزلة ان العبد خالي لافعاله
وقد كانت الاول منم يتجاسون عن اطلاق لفظ الخالي ويكتفون بلفظ
الموجب والظن ^{في} ونحو ذلك وحينئذ اى الجلاء وانما بعد ان معنى
كل واحد وهو الخرج من العدم الى الوجود تجاسروا على اطلاق
لفظ الخالي ^{الذي} اخرجهم الى بوجوه الاول ان العبد لو كان خاليا لافعاله
لكان عالما بتفاصيل ضرورة ايجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون
الا كذلك واللام بعد فان الشيء من الموضع الى موضع قد يشغل
على سكنات متخللة وعلى حركات بعضها اسرع وبعضها ابطء ولا شعور

وكتبه
المرحوم
أدلا قاضي بالعرفان
قوله بذكره الان
باب في مقام
بين قوله
لعله
أو غير
الحمد

مجلس إدارة الريا

[illegible]

للماشي تركه وليس هذا هو العلم بل لو سئل لم يعلم وهذا هو العلم
 افعاله واما اذا تأملت في حركات اغصان في المشي والافعال البطش
 وتوذلك وما يحتاج اليه من تحريك العضلات وتغير الاعضاء وتوذلك الامر
 انهم الثاني في النصوص الدالة في ذلك كقولهم والمخلوقون على علم
على ان ما صدر به ليل يحتاج الى حذف الضمير ومعلوم على ان ما هو موصولة
 وتسمى الافعال لانا اذا قلنا افعال العباد غلظت قد تدفع او للعبد لم يرد
 بالفعل المفعول المصدر الذي هو الايجاد والايقاع بل الما حصل بالمصدر الذي
 هو متعلق الاجاد والايقاع اعني ما يشاهد من الحركات والسكنات مثلا والادوار
 عن هذه التكنية قد يتوهم ان الاستدلال بالآية موقوف على كون ما هو موصولة
 وكقولهم تدفع الى كل شيء اي يمكن بدلالة العقل وكقولهم تدفع الى كل شيء
 لا يخلو في مقام التمدح بالخالقية وكونها من افعال العباد لا يقال
 فالقائل يكون العبد خالق الافعال يكون من المشركين ومن الموحدين لا نقول
 انهم كل هو اثبات الشريك في الالهية يعني وجوب الوجود كما للجوسي
 او بجمع استحقاق العبادة كما لعبدة الاصنام والمفترقة لا يشيرون ذلك
 بل لا يجهلون خالقية العبد كخالقية الله لا نقفاره الى الاسباب والآلات

هي تخلو

هي تخلو الله الان مشايخ ما ^{والله} الله قد بالعبادة تضليلهم
 في هذه المسئلة حتى قالوا ان الجوسي اسعد حالهم حتى لم يبقوا الا سريجا
 واحدا والمفترقة انبتوا شجرة واحدة او صحت المفترقة بان يعرف
 بالخروج بين حركة الماشي وحركة المتعش فان الاول باختياره دون الثانية
 وبانه لو كان الكل يخلو الله لعل قاعدة التكليف والموج والدم والشراب
 والعبادة حركات والشراب ان ذلك انما يتوجه على الجبرية انما يتوجه على الكسب
 والاختيار راجعا واساسا فثبت على ما حققه ان شاء الله تدفع وقد يمتسك
 بانه لو كان خالق الافعال العباد لكان هو العالم والقاعد والاكل والشارب
 والرائح والسارق الى غير ذلك وهذا جهل عظيم لانه المصنف بالشئ في قام
 ذلك الشئ لان اوجده الا لا يرد ان الله تدفع على كل شيء للسواد والبياض
 وسائر الصفات الاجسام ولا يتصف بذلك وعبادتك تقولون في كتاب الله
 احسن الحسنين ومن خلص من الطين كهيئة الطير والشراب ان الخلق هم هنا
 بجمع التقدير هي اي افعال العباد كلها بارادته ومشيته قد سبق انهم
 عندنا عبارة عن معنى واحد وحكم لا يجد ان يكون ذلك إشارة الى خطاب
 الكلين وقضية اي قضائه وعبارة عن الفعل مع زيادة احكام لا يقال

لو كان الكفر بقضاء الدين واجب الرضا لكان الرضا بالقضاء واجب ^{لأن} ^{لأن} الرضا بالقضاء واجب الرضا بالقضاء واجب
لأن الرضا بالقضاء واجب الرضا بالقضاء واجب الرضا بالقضاء واجب
المقضى وتقدره بتقديره كل مخلوق بحده الذي يوجد من حسن وقيح وتنع
وضرور ما يجوبه من زمان ومكان وما يترتب عليه من ثواب وعقاب والمقصود بغير
ارادة الدين وقد رتب ما قرئ من ان الكل يخلى الدين وهو يستدعي القدر والارادة
لعدم الاكراه والاجبار فان قيل فيكون الكافر مجبوراً في كفره والغاشي نفسه
فلا يصح تكليفها بالابانة والطاعة قلنا الدين اراد منها الكفر والفسق باختيارها
فلا يجبرها على علم منها الكفر والفسق بالاختيار ولم يلزم تكليف الحال والمقتضية
الكفر والارادة الدين للشروط والقبائح حتى انفع اراد من الكافر والغاشي
ابانة وطاعة لا كفرة ومصلحة زعمنا منهم اذ ارادة الفبيح بنبهة خلقه واجباده
ونحن ننع ذلك بل الفبيح كسب الفبيح والانصاف به فعندكم كونه الكفر طائع
من افعال العباد على خلاف ارادة الدين وهذا شنيع جداً على عن عمر بن عبد
انه قال ما الذي مني احد مثل ما الذي مني مجوسي كان معني في السبينة فقلت له
لم لا لم قال لانه الدين لم يرد اسلامي فاذا اراد اسلامي اسلمت فقلت للمجوسي
ان الدين يريد اسلامك ولكن الشياطين لا يتركوك فقال المجوسي فانا اكون معكم

الاعلى

الاعلى وحكي ان القاضي عبد الجبار في التمهيد دخل على القاضي
بن عباد وعندهما استاد في ابواسحق الاسفرائيلي فلما رآه الاسفرائيلي قال سبحان
من تشبه عن الفناء فقال الاسفرائيلي على الفوسحجان من لا يجري في ملكه الايمان
والمعقولة اعتقدوا ان الامر يستلزم الارادة والنهاي عدم الارادة فجعلوا
ايمان الكافر في كونه كافر غير مراد ونحن نعلم ان الشيء قد لا يكون مراداً او لا يكون
وقد يكون مراداً او ينهي عنه حكمه ومصالح بحيث يعلم الدين اولاً لانه لا يسأل عما يفعل
الا بمرئ اذ السيد اراد ان يظهر على الحاضر بن عصبان غيبه بأمر بالشيء
ولا يبريه منه وقد تمسك من الجانبين بالابانة وباب التنازل مفتوح على الطرفين
وللعباد افعال اختيارية يتناول بها ان كانت طاعة ويعاقبون عليها ان كان
معصية كما عرفت الخبرية انه لا فعل للعبد احلاً وان حركته بخلافه المبادات
لا قدرة عليها ولا قصد ولا اختيار وهذا لا يفرق بالضرورة بين حركة البطن
وحركة الاركان ونحن نعلم ان الاول باختياره دون الثاني ولانه لو لم يكن للعبد
فعل اصلاً لما صح تكليفه ولانه ثبت استحقاقه الثواب والعقاب على افعاله
وكما شاهد الافعال التي تفيض سابعة القصد والاختيار اليه على سبيل الحقيقة
مثل حلي وحام وكتب بخلاف مثل حال الغلام وكسود كونه والنقص من الطبيعة

ينبغي ذلك كقولهم جردوا كما قالوا يعلمون وقوله من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر
على غير ذلك فان قيل بعد تعليم علم الدين واداءه الجبر لازم قطعاً لانها ما انما انما
بوجود العقل فوجب اوجبه فيمنع والا اختيار مع الوجوب الامتناع قلنا نعم
ويبرر ان العبد فعله او تركه باختياره فلا اشكال فان قيل فيكون فعله الاختياري
واجباً او ممتنعاً وهذا يناقض الاختيار قلنا ممتنع فان الواجب بالاختيار محقق
للاختيار لا منافاً ايضاً منقوض بافعال الباري فان قيل لا يقع لكون العبد غلاماً
بالاختيار الا كونه موجد لافعاله بالقصد والارادة وقد سبق ان الدين مستقل
بخلق الله لافعاله واجباده ومعلوم ان المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين
مستقلين قلنا كلام في قوة هذا الكلام ومثانيته الا انما ثبت بالبرهان ان الخالق
هو الدين وبالضرورة انه القدرة العبد واداءه مودخل في بعض الافعال حركة البطش
دون البعض حركة الارهاش اختصاراً في التفسير عن هذا المصنف عليه القول بالدين
خالق والعبد كاسب وخفيته ان صرف العبد قدرته واداءه الى الفعل كسب الجاد
الدين العقل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد اخل تحت قدرتين لكن
مختلفتين فالعقل مقدور الدين بجهة الاجاد ومقدور العبد بجهة الكسب
وهذا المقدور من المعنى ضروري وان لم تقدّر على اريد من ذلك تخصيص العبارة

المفصلة

المفصلة عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الدين واجاده مع ما فيه للعبد من القدرة
والاختيار وخلق في الفرق بينهما عبادات مثل ان الكسب وقع بالقدرة والخلق لا بالقدرة
والكسب مقدور وقع في محل قدرته والخلق لا في محل قدرته والكسب لا يصح انفراد
القدرة والخلق لا يصح فان قيل قد انتم ما نسبتم الى المعزلة من اثبات
الشركة قلنا الشركة ان يجمع اثنان على شئ ويغرد كل منهما بما عليه دون
الآخر كشركة الغيرة والحكمة وكما اذا جعل العبد خالقاً لافعاله والصانع خالقاً
لسائر الاعراض والاجسام بخلاف ما اذا اضعف امر الى شئيين من جنسين
مختلفين كالارض يكون ملكاً لدين بجهة الخلق وللعباد بجهة ثبوت النقص
فكف العبد ينسب الدين بجهة الخلق والى العبد بجهة الكسب فان قيل كيف
كان فيهما ستموجاً لا تتحقق الدم والعباد بخلاف خلق قلنا لانه قد ثبت
ان الخالق حكيم لا يخلو شيئاً الا وله عاقبة حميدة وان لم نطلع عليه في هذا
بان يستقيم من الافعال قد يكون له فيها حكم ومصلح كما في خلق الاجسام
الحسنة الضارة المولدة بخلاف العكس فانه قد يفعل الحسن وقد يفعل القبيح
فجعلنا كسب القبيح مع دورود النهي عنه فيجاء ستموجاً لا تتحقق
الدم والعباد والى ستموجاً اي من افعال العباد وهو ما يكون متعلق بالدين

في العاجل والنجاة في الآجل والاحسن ان يفسر لا يكون متعلقا للذم والعقاب
 ليسهل المباح بغير ضاء السمع اي ارادته من غير اعتراض والنجاة منها وهو ما يكون
 متعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل ليس بضر ضاء لما عليه من الاعتراض
 قال السمع ولا يرضى لعباده الكفر فيجزي ان الارادة والشيء والتفسير متعلقان
 والرضا والمجبة والامر لا يتعلق الا بالحسن دون القبيح والامتناع مع الفعل
 خلافا للمقتضية وهي حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل اشارة الى ما ذكره
 صاحب البصيرة من انما عرض بخلق الله في الحيوان بفعله الافعال الاختيارية
 وهي علم المنفعل والمجهول على انهما شرط لاقاء الفعل لا علمه كما وبالجملة هي
 يخلق الله السمع عند قسم السبب الفعل بعد سلامة الباب والاشارة ان قصد فعل الخير
 خلق الله قدرة فعل الخير وان قصد فعل الشر خلق قدرة فعل الشر فكان دور
 القدرة فعل الخير فيسمي الذم والعقاب ولهذا ذم الكافر من انهم لا يتطوعون
 السمع واذا كان الامتناع عرضا وجب ان يكون متعارفا للمنفعل بالزمان لا سابقة
 عليه والامر وقوع الفعل بلا استطاعة وقدرة لما من امتناع بقاء الاعتراض
 فان قيل لو سلم استحالة بقاء الاعتراض فلا نزاع في إمكان تجديد الافعال
 عقيب الزوال فمن اين يلزم وقوع الفعل بدون القدرة قلنا انما تدعى لزوم

ذلك

ذلك اذا كانت القدرة التي بها الفعل هي القدرة السببية وما اذا جعلت
 مثل التجرد المتعارف قد اعترفتم بان القدرة التي بها الفعل لا يكون الامتناع
 ثم ان ادعيت ان لا تلبس من امثال سابقة حتى لا يمكن الفعل باول ما يحدث
 من القدرة فعليكم البيان وانما يقال لو فرضنا بقاء القدرة الى ان الفعل
 اما تجديد الامتثال واما باستنفاة بقاء الاعتراض فان قالوا يجوز وجود
 الفعل بما في الحالة الاولى فقد تم كواحد منهم حيث جوزوا امتناع الفعل
 القدرة وان قالوا باستنفاة لزم التحكم والتمسح بلا مرجع اذ القدرة
 بما لم يتغير ولم يحدث فيها حتى لا تستحال ذلك على الاعتراض فلم صار الفعل
 بما في الحالة الثانية واجبا وفي الحالة الاولى بمنعها فغير نظر لان العالمين
 بكون الامتناع قبل الفعل لا يقولون باستنفاة المتعارفة الزمانية وبان
 فعل يجب ان يكون بقدر سابقة عليه بالزمان البتة حتى يتسرع حدوث الفعل
 في زمان حدوث القدرة مقدرة بجميع الشرائط ولان يجوز ان يمنع الفعل
 في الحالة الاولى لا تنفاد شرطه ووجود مانع ويجوز في الثانية تمام
 الشرائط مع ان القدرة التي هي سنة القادر في طائفتين على السواء
 ومن ههنا ذهب بعضهم الى انه ان اريد بالاستطاعة المحضة بجميع الشرائط
 السببية المستحقة

التامية فالحق انها مع الفعل والافقيله واما امتناع لقاء الاعراض فبني
 على مقدمات صعبة البيان وهي ان بقاء الشيء امر متحقق لا بد عليه وانه
 يتسنى العرض بالعرض وانه يتسنى قيامهما معا باعل وكما يستدل الفاعلون
 بكون الاستطاعة قبل الفعل بان التمكن حاصل قبل الفعل ضرورة
 ان الكافر مكلف بالايمان وتارك الصلوة مكلف بها بعد دخول الوقت
 فلو لم يكن الاستطاعة غنقة لزم التكليف العاخر وهو بطاير الجواب
 بقوله ويقع هذا الاسم يعني لفظ الاستطاعة على سلامة الاسباب الاول
والجواب كما في قوله تعالى وسعد على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
 فانه قبل الاستطاعة صفة المكلف وسلامة الاسباب والثاني ليست صفة له
 فكيف يقع تفسيره بما قلنا المراد سلامة اسبابه والثالث المكلف
 كما يتصرف بالاستطاعة يتصرف بذلك حيث يقال في سلامة اسبابه الاول
 لزمه لا يشق منه اسم فاعل يحل عليه بخلاف الاستطاعة وصحة التكليف
يعني هذه الاستطاعة التي هي سلامة الاسباب والثاني لا الاستطاعة
 بالمعنى الاول فان اريد بالعرض عدم الاستطاعة بالمعنى الاول فلام اخالة
 تكليف العاخر وان اريد بالمعنى الثاني فلام لزوم جواز ان يحصل قبل

سلامة الاسباب

سلامة الاسباب والثالث ان لم يحصل حقيقة القدرة التي بها الفعل
 وقد يجاب بالقدرة صالحة للضدين عند لبع حبيبه رغبه حتى ان القدرة
 المحروقة الى الكفر هي بعينها القدرة التي تعرف الى الايمان لا اختلاف التعلق
 وهو لا يوجب الاختلاف في نفس القدرة فالكافر قادر على الايمان المكلف
 به الا انه صرف قدرته الى الكفر وضيع باختيابه صرفه الى الايمان والجواب
 الذم والعقاب ولا يخفى ان في هذا الجواب سيما كونه القدرة قبل العقل
 لان القدرة على الايمان في حال الكفر يكون قبل لا محالة الاعان فان اجيب بان المراد
 ان القدرة وان صلحت للضدين كنهها من حيث التعلق باحدهما لا يكون
 الا معه حتى ان ما يلزم متازتها للفعل هو القدرة المتعلقة بالفعل
 مما يلزم متازتها للترك هي القدرة المتعلقة به واما نفس القدرة
 فقد لا يكون متقدمة متعلقة بالضدين قلنا هذا لا يتصور فيه نزاع بل هو لغو
 من الكلام فليتناحل ولا يكلف العبد باليسرة وسعة سواء كان متعاضدا
 في نفسه كبح الضدين او متمكنا كخلق الجسم واما يتسنى بقاء على ان يسدح
 علم خلافه او اراد خلافا كما يمان الكافر وطاعة العاص فلا نزاع في ذلك
 التكليف بكونه متقدرا مكلف بالنظر الى نفسه ثم عدم التكليف باليسر

في نفسه لكن لا يمكن للعبد

في الواسع منفع عليه لقوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها والامر في قوله
 انبؤني بهما وهو لا يتبع دون التكليف وقوله تعالى حكاية ربنا والحمد لنا
 ما لا طاقة لنا به ليس المراد بالتعبيل هو التكليف بل افعال ما لا طاقة من العواض
 اليهم وانما التفرغ في الطوارق ففعله المعتزلة بناء على التبع العيني وجوزة
 الاشهر في لانه لا يتبع من الاشياء وقد يستدل بقوله لا يكلف الله نفسا
 الا وسعها على نفي الجواز فيغير به انه لو كان جائزا لما يلزم من فرض وقوعه في حال
 ضرورة استياد اللانم بوجوب استحالة الملزوم تحقيقا لمصلحة اللزوم لكنه
 لا وقع لزوم كذب كلام الله ووجوه ومذهبة نكتة في بيان استحالة كل ما يتعلق
 علم الله او ارادته او اختياره بعدم وقوعه وحالها ان لا يتم ان كل ما يكون
 ممكن في نفسه لا يلزم من فرض وقوعه محال وانما يجب ذلك ان لو لم يعرف الله الا
 بالغير والالحاز ان يكون لزوم الحال بناء على الاعتناء بالغير لا بغيره ان الله
 لما وجد العالم بقدرته واختياره ^{فقد} يمكن في نفسه مع انه يلزم من فرض
 وقوعه تخلف العلول عن علية النامة ووجوه ولما اصل ان الممكن لا يلزم
 من فرض وقوعه بالنظر الى ذاته واما بالنظر الى اخره الذي على نفسه فلان انه
 يستلزم الخ وما يوجد من الالم في المضروب عقيب ضرب انسان والانسار

فقد

في الزجاجة

في الزجاجة عقيب كسر انسان فيجب ان لا يصح حمل الخلاف في انه لا للمعصية
 فيه ام لا والمصلحة كالموت عقيب القتل كل ذلك مخلوق الله لا من ان
 الخالق هو الله وحده فان كل الممكن من شئ الله بلا واسطة والمعتزلة
 لما استدلوا ببعض الافعال التي غير الله تعالى ان كان القتل صادرا
 عن الفاعل لا يتوسط فعل اخر فهو بطريق الكسبة والا فبطريق التدبير
 ان يوجب فعله ما عليه فعلا اخر فحركة اليد توجب حركة الفم فحركة الفم تولد
 من الغضب والانسار من الكسرة وليس الخلق من الله وعندها الكل خلق الله
 لا صنع للعبد في خلقه والاولى ان لا يقيد بالخلق لان ما يستتبعه متولد
 لا صنع للعبد فيه اصلا اما التخليق فلما استحق الله من العبد ^{الانسار} الكسابة
 فكيف يمكن ان لا يكون لها بالجملة القدرة ولهذا لا يمكن العبد من عدم حصولها
 بخلاف افعال الاختيارية والمقتول ميت باجله اي الوقت المحدد لموته لا كما رغب
 بعض المعتزلة من ان الله قد قطع عليه الاجل لاني ان الله قد حكم باجل
 العباد على ما علم من خبره وقد وانه اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة
 ولا يستقدمون واجتبت المعتزلة بالاحاديث الواردة في ان بعض الطاعات
 يزيد في العمر وانه لو كان المقتول ميتا باجله كما ينبغي العاقل وما لا اعتناء

واما

الاجل عبارة عن الوقت المحدد
 بحدوث الموت

بعض الطائعات
في هذه العجوة

ولادته ولا قضاة ليس موت المقتول بختمه ولا بكسبه والجواب عن الاول
ان الدرع كان يعلم انه لو لم يفعل هذه الطاعات لكان عمره اربعين سنة
لكن علم انه يفعلها ويكون عمره سبعين فثبتت هذه الزيادة الى تلك الطاعة
بناء على علم الدرع انه لو لم يفعلها كانت تلك الزيادة وعن الثانية ان وجوب
العقاب والقيام على العاقل تعبد لا ركنه المنهني وكسبه الفعل الذي يخلق الدرع
عقوبة الموت بطريق جري العادة فانه القتل فعل العاقل كسب وان لم يكن
خلقا والموت قائم بالثبوت مخلوق الدرع لا صنع فيه للعبد تخليفا ولا نقابا
ومنه هذا على ان الموت وجودي بوليده فلو لم يخلق الموت والطبوة والاكثر من
على انة عدي ومعنى خلق الموت قدره والاجل واحد لا كما زعم الكعبة ^{المقتول}
اجلين القتل والموت وان لم يخلق القتل الى اجله الذي هو الموت
والا كما زعم الفلاسفة ان الحيوان اجلا طبيعيا بعد وقت موته بمخلوق وطوبه
وانطفا وحرارة الغريزة بين و اجالا اخراجه بحسب الاوقات والامراض
ولوام رزق لان الرزق اسم لما يسوقه الدرع الى الحيوان فيأكله وذلك قد يكون
حلالا وقد يكون حراما وهذا اول من تفسيره بالتعدي به الحيوان لحوته عن معنى
الاضافة الى الدرع مع انه معتبر في مفهوم الرزق وعقد المعتزلة الحرام

ليس يزن

ليس يزن لانهم نسوة مارة بملوك يأكله المالك مارة بالايمنع
من الانتفاع به وذلك ليكون الحلالا لكن يلزم على الاول ان لا يكون ما يأكله
المرء اب رزقا وعلى الوجهين ان من اكل الحرام طول عمره لم يرقه الدرع حلالا
ومنه هذا الاختلاف على ان الاضافة الى الدرع معتبرة في معنى الرزق والله لا
الا الله وحده وانه العبد يستحق الذم والعقاب على اكل الحرام وما يكون مستندا
الى الدرع لا يكون قبيحا ومعه كسبه لا يستحق الذم والعقاب والاول ان ذلك سوء
بجائز اسبابه باختياره وكل يستحق رزق نفسه حلالا كان او حراما
الحدود التقدي بها جميعا ولا ينحصر ان لا يأكل انسان رزقه او يأكل غيره رزقه
الا قدره الدرع هذا لشئ يحسن ان يأكله ويتنفع ان يأكله غيره واما ما يحسن
المكسب فلا يتنفع الدرع بفصل من يشاء ويهدي من يشاء فيخلق الضلالة
والاجتهاد لانه الخالق وحده وفي التقيد اشارة الى ان ليس بالهداية
بيان طريق الحق لانه عام في حق الكل ولا الضلال عبارة عن وجوب العبد
ضلالا او تسمية ضلالا اذ لا معنى لتعلق ذلك لشئ الدرع نعم قد يضاف
الهداية الى النبي ثم يجاز بطريق التشبيك بسند الى القرآن وقد بسند الاضلال
الى الشيطان كما بسند الى الاضلال ثم المذكور في كلام الشيخ انه الهداية

الحمد

عندنا خلق الاستدعاء ومثل علم العلم يهتدى مجاز عن الدلالة والضرورة
 الى الاستدعاء وعند المعقولة بيان طريق الصواب وموئيد لقوله مع انك لا تهتدى
 من اجبت وتعلم نعم العلم اهدى قوسى مع انه يقين الطريق ووعدهم الى الاستدعاء
 والمشهور ان الهداية عند المعقولة بعد الدلالة الموصولة الى المطر وعندنا
 الدلالة على طريق الوصول الى المطلوب سواء حصل الوصول والاستدعاء
 ولم يحصل وما هو الاصل للعبد فليس ذلك بواجب على الدارج والخالق
 الدالك في الغيبة المعذب في الدنيا والاخرة ولما كان له منفعة على العباد
 واستحقاق شكر في الهداية واقفاصة انواع الخيرات كذا اذا اداء العايب
 ولما كان اعتقاده على النبي وم فوق اعتقاده على ابي جهل لعنة الله عليه
 اذ فعل لكل منهما غاية مقدرة من الاصل له ولما كان لسؤال العترة
 والتوفيق وكشف الغطاء والبسط في الخصب والرخاء معنى لانه عالم بغيره
 في حق كل واحد منهما منسبة له بحسب علم الله تعالى ولما يتبع في قدرة الدارج
 بالنسبة الى مصالح العباد شئ اذ قد اتى بالواجب وتعمى ابن منسب
 هذا الاصل اعني وجوب الاصل بل اكثر اصول المعقولة من ان يحفى
 واكثر من الانجيس وذلك لتصور نظم في المعارف الالهية ورواج تلبس

الغائب

الغائب على الشاهد في الطباعهم وغاية تشبههم في ذلك ترك الاصل
 يكون كمالا وسفها وجوابه ان منع ما يكون من المانع وقد ثبت بالدلالة القاطنة
 كبرية وحكمة وعلمه بالعواقب يكون محض عدل وحكمة ثم ليست شري
 ما منع وجه الشئ على البديع اذ ليس معناه استحقاق تارة الدم
 والقاب وهو ظاهر والارزوم صدوره عنه بحيث لا يتمكن من الترتيب بناء
 على استلزامه كمالا من سفاهة وجرم او عيب او جمل او كونه ذلك
 لانه رفض لقاعدة الاختيار وميل الى الفلسفة الظاهرة
 العوار وعذاب القبر للكافرين وبعض عصاة

وَعَلَى الْقَائِلِ لَلْكَافِرِينَ

والبعض عقاب المؤمن ختم البعض لأن منهم من لا يريد الله
تغذيه فلا يعذب وتعيم أهل الطاعة في القبر بما يجعله الله تعالى ويريه
ومذا أولى مما يقع في عامة الكف من الانقصار على إثبات عذاب القبر
دون تعذيبه بناء على أن النصوص الواردة فيه كثيرة وعلى عامة أهل القبر
كأنه وعقوبة فالعذاب بالكفر أجدر وسؤال منك وكثير ومما

مكأن يدخلان القبر فيسئلان العبد عن ربه وعن دينه وعن نبيه قال
السيد أبو شجاع إن للصبيان سؤالا وكذا الأنبياء عند البعض ثابت

كل من هذه الأمور بالدلائل السمعية لأنها أمور مكنة أخبر بها الصادق
عليه السلام فثبت به النصوص قال الشيخ النازي يعرض عن علمه وأخباره في القبر

وعنه ما يروى تقدم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب
وقال الشيخ آخره أنا دخلوا النار في كبره وقال النبي عم يستنبرجوا عن البول

فإن عامة عذاب القبر منه وقال النبي عم قلوبهم مع شيبته الذين آمنوا
بالقول الثابت فمن ليس في عذاب القبر إذا قيل له من ذلك وما ذلك ومن ليس

بالقول الثابت فمن ليس في عذاب القبر إذا قيل له من ذلك وما ذلك ومن ليس
بالقول الثابت فمن ليس في عذاب القبر إذا قيل له من ذلك وما ذلك ومن ليس

والبعض عقاب المؤمن ختم البعض لأن منهم من لا يريد الله
تغذيه فلا يعذب وتعيم أهل الطاعة في القبر بما يجعله الله تعالى ويريه
ومذا أولى مما يقع في عامة الكف من الانقصار على إثبات عذاب القبر
دون تعذيبه بناء على أن النصوص الواردة فيه كثيرة وعلى عامة أهل القبر
كأنه وعقوبة فالعذاب بالكفر أجدر وسؤال منك وكثير ومما
مكأن يدخلان القبر فيسئلان العبد عن ربه وعن دينه وعن نبيه قال
السيد أبو شجاع إن للصبيان سؤالا وكذا الأنبياء عند البعض ثابت
كل من هذه الأمور بالدلائل السمعية لأنها أمور مكنة أخبر بها الصادق
عليه السلام فثبت به النصوص قال الشيخ النازي يعرض عن علمه وأخباره في القبر
وعنه ما يروى تقدم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب
وقال الشيخ آخره أنا دخلوا النار في كبره وقال النبي عم يستنبرجوا عن البول
فإن عامة عذاب القبر منه وقال النبي عم قلوبهم مع شيبته الذين آمنوا
بالقول الثابت فمن ليس في عذاب القبر إذا قيل له من ذلك وما ذلك ومن ليس
بالقول الثابت فمن ليس في عذاب القبر إذا قيل له من ذلك وما ذلك ومن ليس

فيقول ربي الله وربي الإسلام وربي محمد صلى الله عليه وسلم

وقال أم إذا قبر الميت أتاه مكان أسودان أزرقان فقال أحدهما
المكلم والآخر الذمير إلى آخر الحديث وقال أم القبر روض من رياض

الجنة أو حفرة من حفر البئران وبالحكمة الأحاديث في هذا المعنى وفي كثير
من أحوال الآخرة متواترة المعنى وإن لم يبلغ أحاديث أحد النواحي

وأنك عذاب القبر بعض المعزلة والمرواض لأن الميت حماد لا جوده له
ولا أدراكه فتعذبه بوجع والجواب أنه يجوز أن يخلق الله في جميع أحواله

أولى بعضها نوعا من الجوده قدر ما ذكره ألم العذاب أو لذة النعيم
فوق ما يلزم إعادة الروح إلى بدنه وإن يتحرك ويضطرب أو يرى

أثر العذاب عليه حتى إن العرق في الماء والمأكول في بطون المؤمنين
والمصطفى في الهواء أعذب وأن لم تطلع عليه ومن تأمل عجائب

ملكه وملكوته وغرائب قدرته وجبروته لم يستبعد أمثال ذلك
فضلا عن الأحوال وأعلم أنه لا مكان أحوال القبر عام وموسم

بين أمر الدنيا والآخرة أفرد ما بالذكور ثم اشتغل ببيان حقيقة المشرك
وتعاقيل ما يتعلق بأمور الآخرة ودليل المحل أنها أمور مكنة أخبر بها

والبعض عقاب المؤمن ختم البعض لأن منهم من لا يريد الله
تغذيه فلا يعذب وتعيم أهل الطاعة في القبر بما يجعله الله تعالى ويريه
ومذا أولى مما يقع في عامة الكف من الانقصار على إثبات عذاب القبر
دون تعذيبه بناء على أن النصوص الواردة فيه كثيرة وعلى عامة أهل القبر
كأنه وعقوبة فالعذاب بالكفر أجدر وسؤال منك وكثير ومما
مكأن يدخلان القبر فيسئلان العبد عن ربه وعن دينه وعن نبيه قال
السيد أبو شجاع إن للصبيان سؤالا وكذا الأنبياء عند البعض ثابت
كل من هذه الأمور بالدلائل السمعية لأنها أمور مكنة أخبر بها الصادق
عليه السلام فثبت به النصوص قال الشيخ النازي يعرض عن علمه وأخباره في القبر
وعنه ما يروى تقدم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب
وقال الشيخ آخره أنا دخلوا النار في كبره وقال النبي عم يستنبرجوا عن البول
فإن عامة عذاب القبر منه وقال النبي عم قلوبهم مع شيبته الذين آمنوا
بالقول الثابت فمن ليس في عذاب القبر إذا قيل له من ذلك وما ذلك ومن ليس
بالقول الثابت فمن ليس في عذاب القبر إذا قيل له من ذلك وما ذلك ومن ليس

العباد في وقتها الكتاب والسنة تكون ثابتة وشرح حقيقة
 كل من الحقيقة والتكيد واعتناء بشأنه فقال والبعث وهو ان يعث
 المبعث الموتى من القبور بان يجمع اجزائهم الاصلية وتعيد الارواح
 اليها حتى لقوله تعالى انكم يوم القيمة تبعثون وقوله تعالى قل كما الذي
 انشأنا اول مرة الى غير ذلك من النصوص القاطعة الناطقة بحقيقة
 الاجساد وانكسر الفلاسفة بناء على امتناع إعادة المعلوم بعينه
 وهو مع انه لا دليل لهم عليه يعذبهم غير متفق بالمتفق لان من ادعى
 بجمع الاجزاء الاصلية للسان ويعيد روحه اليه سواء سمي ذلك إعادة
 المعلوم بعينه او لم يسم به وبهذا يستفاد ما قاله انه لو كان انسانا
 بحيث صار جزءا منه فكل الاجزاء ما يعاد فيها وهو مع انه واحد
 فلا يكون الا جزءا معاد كجميع اجزائه وذلك لان المعاد اما هو الاجزاء
 الاصلية الباقية من اول الامر الاخره والاجزاء المأكولة فضلت في الاول
 الاصلية فان قيل هذا قول بالتناسخ لانه البدن الثاني ليس الاول
 لما ورد في الحديث من ان اهل الجنة جزء ومردوا الجنة جزء من اجزاء
 ومن هنا قال من قال ما من عبد حبيب الا والتناسخ فيه قدم راسخ ثابت
 ارد من اجل ان يقول للمعاد وحشر الاجساد
 قول بالتناسخ

لو ورد في الحديث من ان اهل الجنة جزء ومردوا الجنة جزء
 من اجزاء التناسخ لانه البدن الثاني ليس الاول
 من اجزاء التناسخ لانه البدن الثاني ليس الاول

بعض اعادة الروح الى البدن بعد
 الموت في نسخا وعند اهل السنة
 البعث كان النزاع فيه بين اهل السنة

قلنا انما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن الثاني مخلوقا من الاجزاء
 الاصلية للبدن الاول وانما سمي خلقا ذلك لانه كان من اجزاء التناسخ
 ولا دليل على استحالة اعادة الروح الى مثل هذا البدن بل الاول له حالة
 على حقيقة سواء سمي تناسخا ام لا والوزن حتى لقوله تعالى والوزن يومئذ
 الحكي والميزان عبارة عما يعرف به مقادير الاعمال والعقل قاطع على
 كيفيته وانكسر المعقولة لان الاعمال اعراض ان احسن اعادةها لم يمكن
 ولانها معلومة الدخ فوزنها عشت والواجب ان قد ورد في الحديث
 ان كتب الاعمال هي التي توزن فلا يمكن ان يكون افعال الدارين
 معلة بالاعراض العقل في الوزن حكم لا تطلع عليها وعدم اطلاعها على الاعمال
 ملكة لا يوجب العيب والكتاب المكتب فيه ما كان العباد ومعاصيهم
 يومئذ للمؤمنين بما عملهم وللكفار بما عملهم ووراء ظهورهم حتى لقوله تعالى
 ويخرج له يوم القيمة كتابا يلقاه مشورا وقوله تعالى وما من امة الا عنده كتاب
 بعينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا وسيتك من ذلك الكتاب الكتاب بالكتاب
 وانكسر المعقولة زعمنا منهم انه عيب والواجب ماعر والسؤال حتى
 لقوله تعالى ان الذين يدين في المؤمن فيضع عليه كنفه ويستمر فيقول
 الذي ينفذ امره ان كان في المؤمن ان كان في المؤمن

بعض ان الاعمال ليست معلة بالاعراض
 لقوله تعالى لا يسئل عما يعمل
 بعض ان الاعمال ليست معلة بالاعراض
 لقوله تعالى لا يسئل عما يعمل

الذي ينفذ امره ان كان في المؤمن ان كان في المؤمن

قلنا

وإنما قيل في الخبر أن الله لا يظلم عبداً

لا يظلم عليها عدم مستحق له في حق الفريقين فالدين فيها ابدأ وأما ما قيل
من أنها تختص بالذين لا يظلمون تخفيفاً لقوله كل شيء ما كسب لا يظلمهم فلا يخاف
البقاء بهذا المعنى على أن كل شيء عرفته أنه لا دالة في الآية على القضاء وفيه
للجنة إلى أنهما تفتيان وبغني أهلها وهو قول بطخالف للكتاب والسنة
والإجماع ليس عليه شبهة فضلاً عن حجة والكبرى قد اختلف الروايات

فيها وروى ابن عمر رضي الله عنهما أنها في الشك وتقتل النفس حتى
وقد في الحصة والزنا والفرار عن الزحف والسهم وكل مال اليتيم وعقوق
والوالدين المسلمين والأخادق في الحرم وزاده أبو هريرة رضي الله عنه كل الربا
منه شيء مما ذكره أو كبره وقيل كل ما نزع الشارع خصوصاً وقيل
كل معصية أصغر عليها العبد فهي كبيرة وكل ما استغفر عنها فهي صغيرة
وقال صاحب الكفاية الحجة أنها آسان إذا بيان لا يعرفان بناتهما فكل

معصية إن أضيف إلى ما فوقها فهي صغيرة وإن أضيف إلى ما دونها فهي كبيرة
والكبرى المطلقة هي الكفر ولا ذنب أكبر منه وبالجملة المراد بهن أن الكبرى
التي هي غير الكفر لا يخرج العبد المؤمن من الإيمان ببقاء التصديق الذي هو حقيقة

الإيمان

هذا الخبر لا يثبت على ما قيل في الخبر أن الله لا يظلم عبداً
فإنه لا يظلم عليها عدم مستحق له في حق الفريقين فالدين فيها ابدأ
وأما ما قيل من أنها تختص بالذين لا يظلمون تخفيفاً لقوله كل شيء ما كسب
لا يظلمهم فلا يخاف البقاء بهذا المعنى على أن كل شيء عرفته أنه لا دالة
في الآية على القضاء وفيه للجنة إلى أنهما تفتيان وبغني أهلها وهو قول
بطخالف للكتاب والسنة والإجماع ليس عليه شبهة فضلاً عن حجة والكبرى
قد اختلف الروايات فيها وروى ابن عمر رضي الله عنهما أنها في الشك وتقتل
النفس حتى وقد في الحصة والزنا والفرار عن الزحف والسهم وكل مال اليتيم
وعقوق والوالدين المسلمين والأخادق في الحرم وزاده أبو هريرة رضي الله عنه
كل الربا منه شيء مما ذكره أو كبره وقيل كل ما نزع الشارع خصوصاً وقيل
كل معصية أصغر عليها العبد فهي كبيرة وكل ما استغفر عنها فهي صغيرة
وقال صاحب الكفاية الحجة أنها آسان إذا بيان لا يعرفان بناتهما فكل
معصية إن أضيف إلى ما فوقها فهي صغيرة وإن أضيف إلى ما دونها فهي كبيرة
والكبرى المطلقة هي الكفر ولا ذنب أكبر منه وبالجملة المراد بهن أن الكبرى
التي هي غير الكفر لا يخرج العبد المؤمن من الإيمان ببقاء التصديق الذي هو حقيقة

وإنما قيل في الخبر أن الله لا يظلم عبداً

وإنما قيل في الخبر أن الله لا يظلم عبداً

الإيمان خلافاً للمعقولة حيث زعموا أن تركب الكبيرة ليس بخوف ولا كراهة

وهذا هو المعقولة بين المؤمنين بناء على أن الأعمال عندهم جزء من حقيقة الإيمان
ولا تخطئ أي العبد المؤمن في الكفر خلافاً للمخرج فانهم ذهبوا إلى أن تركب

الكبرى بل الصغيرة أيضاً كافراً وأنه لا واسطة بين الإيمان والكفر لا وجود

الأول صحيح من أن حقيقة الإيمان هو التصديق القلبي فلا يخرج المؤمن

عن الانصاف به إلا بما فيه وجوه لا تقوم على الكبرية لغلبة شهوة أو حجة حيث عن كذا حجة
أو أنفة أو كسل فتدحها إذا اتقن به خوف عقاب ورجاء العود

والغرم على التوبة لا بما فيه نعم إذا كان بطريق احتمال والاختلاف كان كلفاً

لكونه علامة للتكذيب ولا نزاع في أن من المباح ما جعله الشارع أمارة

للتكذيب وعلم كونه كذلك بالادلة الشرعية كسجود الضم والقاء

المصحف في القارورات والتلفظ بكلمات الكفر ونحو ذلك مما ثبت

بالادلة أنه كفر وهذا يحمل ما يقال أن الإيمان إذا كان عبارة عن التصديق

والإقرار ببعض أن لا يصير الكفر التصديق كافراً بشي من أفعال الكفر والظاهر

مأم بتحقيق منه التكذيب في الشك الثاني والآيات والأحاديث والآلة

بإطلاق المؤمن على العاصي كقولهم يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله عليكم القصاص

وإنما قيل في الخبر أن الله لا يظلم عبداً
فإنه لا يظلم عليها عدم مستحق له في حق الفريقين فالدين فيها ابدأ
وأما ما قيل من أنها تختص بالذين لا يظلمون تخفيفاً لقوله كل شيء ما كسب
لا يظلمهم فلا يخاف البقاء بهذا المعنى على أن كل شيء عرفته أنه لا دالة
في الآية على القضاء وفيه للجنة إلى أنهما تفتيان وبغني أهلها وهو قول
بطخالف للكتاب والسنة والإجماع ليس عليه شبهة فضلاً عن حجة والكبرى
قد اختلف الروايات فيها وروى ابن عمر رضي الله عنهما أنها في الشك وتقتل
النفس حتى وقد في الحصة والزنا والفرار عن الزحف والسهم وكل مال اليتيم
وعقوق والوالدين المسلمين والأخادق في الحرم وزاده أبو هريرة رضي الله عنه
كل الربا منه شيء مما ذكره أو كبره وقيل كل ما نزع الشارع خصوصاً وقيل
كل معصية أصغر عليها العبد فهي كبيرة وكل ما استغفر عنها فهي صغيرة
وقال صاحب الكفاية الحجة أنها آسان إذا بيان لا يعرفان بناتهما فكل
معصية إن أضيف إلى ما فوقها فهي صغيرة وإن أضيف إلى ما دونها فهي كبيرة
والكبرى المطلقة هي الكفر ولا ذنب أكبر منه وبالجملة المراد بهن أن الكبرى
التي هي غير الكفر لا يخرج العبد المؤمن من الإيمان ببقاء التصديق الذي هو حقيقة

الإيمان خلافاً للمعقولة حيث زعموا أن تركب الكبيرة ليس بخوف ولا كراهة

وهذا هو المعقولة بين المؤمنين بناء على أن الأعمال عندهم جزء من حقيقة الإيمان

ولا تخطئ أي العبد المؤمن في الكفر خلافاً للمخرج فانهم ذهبوا إلى أن تركب

الكبرى بل الصغيرة أيضاً كافراً وأنه لا واسطة بين الإيمان والكفر لا وجود

الأول صحيح من أن حقيقة الإيمان هو التصديق القلبي فلا يخرج المؤمن

عن الانصاف به إلا بما فيه وجوه لا تقوم على الكبرية لغلبة شهوة أو حجة حيث عن كذا حجة

أو أنفة أو كسل فتدحها إذا اتقن به خوف عقاب ورجاء العود

والغرم على التوبة لا بما فيه نعم إذا كان بطريق احتمال والاختلاف كان كلفاً

لكونه علامة للتكذيب ولا نزاع في أن من المباح ما جعله الشارع أمارة

للتكذيب وعلم كونه كذلك بالادلة الشرعية كسجود الضم والقاء

المصحف في القارورات والتلفظ بكلمات الكفر ونحو ذلك مما ثبت

بالادلة أنه كفر وهذا يحمل ما يقال أن الإيمان إذا كان عبارة عن التصديق

والاحاديث

[illegible]

والاحاديث الواردة على ان العاصي مؤمن حتى قال عام لا يجزيك ما بلغ

عن أبي ذر رضى قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله أريد أن أتبعك فماذا علي من ذلك لا دخل
لغيري قلت وإن زنته وإن سرقه قال وإن زنته وإن سرقه
فإنك لا تدخل الجنة قلت وإن زنته وإن سرقه قال وإن زنته وإن سرقه
فإنك لا تدخل الجنة قلت وإن زنته وإن سرقه قال وإن زنته وإن سرقه

الحق العام بل الحقة المحتمل العموم والخصص فنقول المبدأ
من انهم كل من في عالمنا اعدا اصلا فلا تترك
في كونه كافرا سحر مولانا

واعلم ان اختصاص الغدار بطلبها بالكتاب قد ذهب متاخرين
هذه الالة كما يخصها بالغدار المرحوم فلا يظلم
وبين الاول علماء غيد افراء

ولم يرد الاعتقاد انقطع اصلا
لا تعلق بعد الموت التعلق

العفو عنه حكمه وإنما عا^ل اعتقاد الألب في وجب جزاء الألب وهذا الحكم
سائر الذنوب ويعفو ما دون ذلك لمن يشاء من الصغائر والكبائر
مع التوبة أو بدونها خلافا للمعقولة وفي تقريب الحكم ملاحظة الآية الدالة
على تواتر الآيات والأحاديث الواردة في هذا المعنى كثيرة والمعقولة
تستدل به من نقل مرنا منعها عن أخوانه جنهم حالها فيها وحولها
يخصونها بالصغار والكبائر المقررة بالتوبة فليسوا بأوجهين الأول
الآيات والأحاديث الواردة في وعيد العصاة والواجب أن يعاقب
عموماً أما يدل على الوقوع دون الواجب وقد كثرت النصوص في العفو
فيخصص المذهب المعفون من عمومات الوعيد ودعم بعضهم أن
في الوعيد كرم فيجوز من استرع والمحققون على خلافه كيف وهو تبديل
للمقول وقد قال استرع ما يتبدل القول له أي والثاني أن المذهب إذا علم
أن لا يعاقب على ذنب كان ذلك تعميماً إلى على الذنب وإخراجاً للغير عنه
وهذا بناء على حكم إرسال الرسل والجواب أنه يجوز العفو للأوجب
عدم العقاب فضلاً على العلم كيف والعصاة الواردة في الوعيد
المقررة بغاية من التهديد يخرج جواب الوقوع بالنسبة لكل واحد
وكنه زاجراً ويجوز العقاب على الصغيرة سواء اجتنب أم لم يكن

۱۰۰

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الكبرى أم لا لا يوجد تحت قوله مع وبعض ما دون ذلك لكن سقاء
وقوله مع لا يحدّر صغيرة والكبرى الاحصاء والاحصاء المأخوذ
للسؤال والمخاربات الى غير ذلك من الايات والاحاديث وذهب
بعض المفسرين الى انه اذا اجتبى الكتاب لم يخف تحريمه لما يقع فيه من
عقوبات بل يقع انه لا يجوز ان يقع قيام الادلة السريعة على ان يقع قوله مع
ان تحبوا الكتاب ما ترون عن خلفكم شيئاكم واجيب بان الكبرى
المطلقة هي الكفر لانه الكامل وجميع الاسم بالنظر الى انواع الكفر وانه كان
العمل مرة واحدة في ذلك او الى افراد العامة بافراد المخاطبين على ما مضى
من قاعدة انه مقابلة للمع بالمع يقتضيه انقسام الاحاد بالاحاد كقولنا ركب
القوم ودايمهم وليسوا اثباتهم والعفو عن الكبرى ما ذكره فيما سبق
الا انه عادة ليعلم ان ترك المأخضة على الذنب يطلق عليه نظر العفو
كما يطلق نظر العفو وليس على به قوله اذا لم تكن عن استعمال والاحتمال
كفر كما فيه من الكذب النافذ المضيق وبهذا تأول النصوص الواردة

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined.

من قاعدة انه مقابلة للمع بالمع يقتضيه انقسام الاحاد بالاحاد كقوله لثابت

عَلَى تَحْلِيلِ الْعِبَادَةِ فِي النَّادِ أَوْ عَلَى سَبِّ اسْمِ الْإِيمَانِ عَنْهُمْ وَالشَّفَاعَةُ مِنَ الشَّيْءِ وَهَذَا أَوْتَمُّ لَانِ الشَّيْءِ
مَعَ الْمُشْفَعِ وَهَذَا أَوْتَمُّ لِمَا سَمِعَ كَوَاصِعَ

ثابتة المرسل والاشارة في حق اهل الكباير المستفيض من الاخبار خلافا
 في الامايات
 في الامايات

والمحرمات والحشرات لهم شفاعه
من يرحمهم ويغفرهم ويستغفرهم وكذا
الصدقات والحرمان والفاقات
صحة المداواة السبل والمساجد
وسماطها وسرورها وأهواها
أنكفون كلها شفيع
لا إله الا الله

المغفرة

استحقاق العتاب

لا يستحقان العذاب عندكم ولا مع العفو وأما الثاني فلأن العفو
دالة على الشفاعة يجب طلب العفو عن الجنابة وأهل الكتاب بين المؤمنين
والجذلة في النار وإن ماتوا من غير توبة لنولسنع ممن يجعل مثقال
ذرة خيرaire ونفس الأيمان عمل خير لا يمكن أن يرى جزاءه قبل الدخول
النار ثم يدخل النار لأنه بط بالاجماع فتعين المخرج من النار لنولسنع
وعداة المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار
أمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نم لا خالدين
فيها غير ذلك من الآيات على كون المؤمنين من أهل الجنة مع ما سبق من الأدلة
القاطعة على أن العبد لا يخرج بالمعصية عن الأيمان وإيضا الخلود في النار
من أعظم العقوبات وقد جعل خبر الكفرة الذي هو أعظم للجنابات
فقد جوزى به غير الكافر كانت زيادة على قدرة الجنابة فلا يكون عدلا
وهو صيب المقررة له أن من دخل النار فهو خالد فيها لأنه أكافر
أو صاحب كبيرة مات بلا توبة إذا المحصوم والغائب وصاحب
الصغيرة إذا اجتنب الكبائر ليسوا في النار على ما سبق من أصولهم
والكافر مخلد بالاجماع وكذا صاحب الكبيرة بلا توبة لوجوبين الأول

انه يستحق العذاب وهو موقفة خالصة دائمة فيلزم استحقاق التذات
 الذي هو موقفة خالصة دائمة والتذات منع قيد الامام بل منع الاتحاق
 بالمعنى الذي قصدوه وهو الاحتجاب وانما التذات فضل منه والعذاب
 فان شاء غفاه وان شاء عذبه مدة ثم يدخله الجنة الثاني النصوص الدالة
 على الخلود وكقولهم ومن قتل مؤمنا متعمدا جزاءه جهنم خالدا فيها وفسخ
 ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخلنا نار خالدا فيها وفسخ
 ومن كسب سيئة واحاكت به خطيئة فاولئك اصحاب النار هم خالدون
 ولتواب ان قاتل المؤمن لكونه مؤمنا لا يكون الكافر او كذا من تعدي جميع
 الحدود وكذا من احاكت به خطيئة وشملت من كل جانب ولو سلم
 في الخلود قد يستعمل في الكثرة الطويل كقولهم سجن محله وسلم
 تفارض بالصدق الدالة على عدم الخلود كما مر الايمان في اللغة التصديق
 اي وادعان حكم الخبر وقوله وجعله صادقا افعال من الايمان كان حقيقة
 آمن به آمنه من التكذيب والحال انه يعتد باللام كافي قوله تع وانا انت
 بمؤمن لنا اي بصدق وبالباء كما في قوله ام الايمان ان تؤمن بالله الحديث
 اي ان تصدق وليس حقيقة التصديق ان يقع في القلب نسبة الصدق

الى الخبر

الى الخبر او الخبر من غير ادعان وقوله بل هو ادعان وقوله لذلك يحشر
 يقع عليه اسم التسليم على ما صرح به الامام الغزالي رحمه الله وبالمعنى
 المعنى الذي يعبر عنه بالنارسية بكسر وفتح وهو معنى التصديق
 المقابل للتصديق حيث يقال في اول علم الميزان العلم اما تصور
 واما تصديق صرح بذلك ^{ابو علي} ^{رسم} ^{ابن سينا} ^{فله} ^{حصل} ^{هذا} ^{المعنى}
 لبعض الكفار كان اطلاق اسم الكافر عليه من جهة ان عليه شيئا
 من امارات التكذيب والانكار كما فرضنا ان احدا صدق بجميع
 ما جاء به النبي وسلم واقربه وعمل به ومع ذلك شهد النار بالاخيار
 وسجد للصنم بالاخيار فجعله كافر اما ان النبي جعل ذلك علامة التكذيب
 والانكار وتحقق هذا المقام على ما ذكره يستلزم لك الطريق المحل
 كثير من الاشكال الواردة في مسألة الايمان واذا عرفت حقيقة
 معنى التصديق فاعلم ان الايمان في الشرع هو التصديق بما جاء به ^{عنه}
 اي تصديق النبي بالقلب في جميع ما علم بالضرورة تحصيله من عند الله
 اجمالا وانه كاف في المذهب عن عقيدة الايمان ولا يخطو درجه عن الايمان
 التفصيلي فالمشرك الصدق لوجود الصانع وصفاته يكون مؤمنا

معنى 2 المجتهد من حق الايمان وجوز ان يكون من قبل قول العرب من حقته يعني جاد من حقته

بجسب اللغة دون الشرع لاختلافه في التوجه والبيان بقوله

وَيَا يَوْمَئِذٍ لِّلشَّامِ بِالْبُادِ
مَشْكُونٌ وَالْأَقْرَبُ بِرَأْيِ الْبَصِيرِ
الآن التفتيح

ركن لا يحتمل السقوط أصلاً والاقرار فمحتمل كما في حالة الامراه فان قيل

قوله لا يبغي التصديق كما في حالة النوم والغفلة قلنا التصديق باق في القلب

والذي هو انما هو عن حصوله وانما في الشارح جعل الحق الذي

وكانت هذه الامور كلها من اثار الجور والفساد
والتي كانت من اثار الجور والفساد

ثم يهرء عليه ما يصاد في حم الباطن حتى كان احسن السمان من اهل

او في الماضي ولم يطر عليه ما هو علامة التذويب

هو التصديق والافراز من غير بعض العلماء وهو اختيار الامام

الكروري وغير الاسلام وفتيب جمهور المحققين الى انه التصديق بالقلب

وانما الاخر ان شرط الاجراء الاحكام في الدنيا بما ان تصديق القلب امر باطن لا بد له

من علامة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فمن عذابه وان لم يكن مؤمنا

في احكام الدنيا ومن اقر ببعثته ولم يصدق قلبه كالمخاف في العاكس

وَمَا مِنْ خَلْقٍ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ مَرْجِعُهُمْ وَالْأَوَّلُ مُعَادٌ إِلَيْهِ يَوْمَ يُنْفَخُ الصُّورُ فَسَأَعْلَمُ أَعْمَالَهُمْ

قال استنوا لكتف في قلوبهم الامان وقال استنوا ولام يدخل

قال اصبر اليك يا رب في كل حين
الا ان في قلبك وقال له فقال له لا يا رب

الايمان في قلوبهم وقال اللهم ثبت قلبي على دينك وقال اللهم عاظم

ان الامانة هي المصلحة
الاولى

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً للقلوب
والقلم ريشاً للنفوس
والكتاب زاداً للذاكرين
والسنة هدى للسير
والله اعلم بالصواب

عن الصادق عليه السلام قال لا تعلموا الصدقة
باللسان بل تعلموا بالقلوب والاعمال
عن الصادق عليه السلام قال لا تعلموا الصدقة
باللسان بل تعلموا بالقلوب والاعمال
عن الصادق عليه السلام قال لا تعلموا الصدقة
باللسان بل تعلموا بالقلوب والاعمال

عهد التقيديين لكن اهل اللغة لا يعرفون منه الا التصديقه باللسان والنقل

واصحابه كانوا يقتضون من المؤمن يكفيه الشهادة وحكمه بما كان

من غير استفسار عما في قلبه فقلت الخضاء في الزمان في الدنيا

الملك حنا ورضوانا وانا التوبة ان يعننا
لاد الصديق غارة

القلب من لوم من ضاعدم لظ التصديق لنع او وضه لنع غير التصديق
 لا عن فعل الانسان

العليم علم أهل النعمة والعرفان المتلفظ بكلمة صدق

مصدق النبي ﷺ ومومن به وهذا صحيح في الايمان عن بعض القسوس باللسان
جبران ٢٢

قال الله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين

وقال استمع قالت الاغراب امنوا قدامي ثم امنوا ولكن قولوا للسموات والارض

باللذان وحده فلا تراخ في اني بسم مؤمن الغفر ويجري عليه احكام الامم

ظاهره وانما الفروع في كونه مؤثرا فيما بينه وبين الدعوى والشروط من ذلك حال انما لغة

لَكَ اَنْوَاجُكُمْ بَعْدَ اَنْ تَكُونَ مِنْكُمْ يَكُونُ الشَّيْءُ كَمَا كَانَ الْاَمْرُ

المعاني والآثار على الألف في الامانة فاما الآيات الاثني عشر

والله اعلم بالصواب

من حيداً بقلبى وخصيصة الاقرار باللسان ومنع من اقرار

من حسن وجهه يظهر ان ليس حقيقة الياباني مجرد ملحق الشهادة

سیدان طاهره و اله و اسیدان

محمد انور عبد الوهاب

في هذا الموضع لا بد من بيان ما هو المقصود من هذا الكلام

على ما ذكرت الكرامة وكان من ذهب الجمهور المتكلمين والمحدثين والفكرية
ان الايمان تصديق بالبيان واقرار بالصفة وعلى بالاركان اشياء اخرى
فولس فاما الاعمال الاى الطاعات فهي تتراب في نفسها والايان لا يزيد ولا ينقص
فهذه هي المقامات الاولى ان الاعمال غير داخل في الايمان لما مر من ان حقيقة الايمان
هو التصديق ولانه قد ورد في القرآن والسنة عطف الاعمال على الايمان كقوله
ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات جمع القطع بان العطف يقتضي المغايرة وعدم
دخول المعطوف في المعطوف عليه وورد ايضا جعل الايمان شرط صحة
الاعمال كما في قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن مع القطع بان شرط
لا يدخل في الشرط لا يمنع استثناء الشيء بغيره وورد ايضا استثناء
الايمان لمن ترك بعض الاعمال كما في قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا على امر مع القطع بانه لا يفتقر لشئ بدون ركنه ولا يخفى ان هذا الوجه
انما تقدم حجة على من يجعل الطاعات ركن من حقيقة الايمان كقوله تعالى
لا يكون مؤمنا ما عور رأى المغفرة لا على رأى من ذهب الى انها ركن
من الايمان الكامل كقوله تعالى لا يخرج ناركها عن حقيقة الايمان كما هو من ذهب
الشافعية رحمه الله وقد سبق تمسكات المغفرة باجوبتها فيما سبق المقام

الثاني ان حقيقة

في هذا الموضع لا بد من بيان ما هو المقصود من هذا الكلام

الثاني ان حقيقة الايمان لا تزيد ولا تنقص لما مر من ان الايمان التصديق

الذي يلحق به كماله والادعان وهذا لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان
ان من حصل له حقيقة التصديق فسواء اتي بالطاعات او تركها لم يمتد
تصديقه بان على حاله لا تغير فيه اصلا واما الاشياء الدالة على زيادة الايمان
فقدالة على ما ذكره ابو حنيفة رضي الله عنه انهم كانوا امنوا في مكة ثم يهاجروا
فرض فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص وحاصله انه كان يزيد بزيادة
ما يجب الايمان به وهذا لا يتصور في غير عصر النبي صلى الله عليه وسلم لان الاطلاع
على ما حصل الفرائض يمكن في غير عصر النبي صلى الله عليه وسلم والاعمال واجبة
اجلها وتصلها فيما علم تفصيلا ولا يخفى ان التفصيل لا يزيد على ما علم
وما ذكر من ان الاجابة لا يحل يحيط عن درجته فاما ما ذهب اليه من ان الايمان
وقيل ان الثبات والدام على الايمان زيادة عليه في كل ساعة وحاصله انه تعالى
تزيد زيادة الايمان لا يتجدد الامثال وفيه نظر لان حصول
المثل بالعدم الشئ لا يكون من الزيادة في شئ كما في سواد الج مثل
وقيل المراد زيادة قوته واشهر ان نوره وضيائه في القلب فلا يزيد بالاعمال
انه المراد من الامانة الدوام زيادة الايمان زيادة في شئ من الاعمال
وتنقص بالمعاصي ومن ذهب الى ان الاعمال جزء من الايمان فتقبل الزيادة والنقصان

في هذا الموضع لا بد من بيان ما هو المقصود من هذا الكلام

في هذا الموضع لا بد من بيان ما هو المقصود من هذا الكلام

من الكليات النفسية دون الافعال الاختيارية لانها اذا انقضت
 النسبة بين الشئ وشكلها انما بالاثبات او بالنفي ثم اقيم البرهان
 على ثبوتهما فاذي يحصل لنا هو الادعاء والقبول بتلك النسبة
 وجود المصدق ولكن والاثبات والاتباع ثم يحصل تلك
 الكيفية يكون بالاختيار في مباشرة الاسباب وحرف الظهور
 الحوان ونحو ذلك وهذا الاعتبار رفع التكليف بالايان وكان في الامور
 يكون كسبها اختياريا ولا يلحق المعرفة لانها قد يكون بدون ذلك ثم يلزم ان يكون
 المعرفة النفسية المتكسبة بالاختيار تصديقا ولا باس بذلك لانها لا تحصل
 المحنة الذي يعجز عنه بالفارسية بكونه وليس الايمان والتصديق
 سوى ذلك وحصوله للكافرين والمعاندين المستكبرين ممنوع وعلى
 تقدير الحصول فتكفرهم يكون باكرام بالان واصرارهم على العناد
 والاستعلاء وما هو من علامة التكذيب والاكثار والايان والاسلام
 واحد لان الاسلام هو الخضوع والالتقاء بمعنى قبول الاحكام والادعاء
 وذلك حقيقة التصديق على ما ترويه قوله في قوله تعالى من كان فيها
 من المؤمنين فادعنا فيها غير انفس من المسلمين وبالجملة لا يوجب الشئ
 من الكليات النفسية دون الافعال الاختيارية لانها اذا انقضت

ظاهر ولهذا قيل ان هذه المسئلة تخرج مسئلة كون الطاعن الايمان وقال بعض
 الحققين لانهم ان حقيقة التصديق لا يتلوا الزيادة والنقصان بل يتفاوت
 قوة وضعها للقطع بان تصديق احاد الامة ليس بتصديق الجمع ثم وظنوا
 ابراهيم عليه السلام ولكن ليظهر من قوله في صحتها بحث آخر وهو ان بعض القدرة
 ذهب الى ان الايمان هو المعرفة والاطلاع على كسارح على فساد لان كل كتاب
 كانوا يعرفون بقوة محمد كما كانوا يعرفون انما هم مع القطع بكفرهم لعدم
 التصديق ولان من الكفار من كان يعرف الحق يقينا او كما كان ينكره عارا او استهزاء
 قال الله تعالى وحججهما واستفتيا انفسهم فلا بد من بيان الفرق بين معرفة
 الاحكام واستفتاها وبين التصديق بها واعتقادها ليصح كون الثاني ايمانا دون
 الاول والذكر في كلام بعض المشايخ ان التصديق عبارة عن ربط القلب
 على ما علم من اخبار الخبر وجماعه كسب يتب باختيار المصدق ولهذا يثبت
 ويجعل رأس العبادات بخلاف المعرفة فانها بما يحصل للمؤمنين وقع بصره المصدق
 على جسم فحصل له معرفة انه جدار او حجر وما ذكره بعض الحققين من ان
 هو ان تصديق اختيارك المصدق لا الخبر فلو وقع ذلك في القلب غير اختيارك
 لم يكن تصديقا وان كان معرفة وهذا مشكل لان التصديق من اقسام العلم وهو
 المكون المصدق كسبا وضلا
 من الكليات النفسية دون الافعال الاختيارية لانها اذا انقضت

من الكليات النفسية دون الافعال الاختيارية لانها اذا انقضت
 النسبة بين الشئ وشكلها انما بالاثبات او بالنفي ثم اقيم البرهان
 على ثبوتهما فاذي يحصل لنا هو الادعاء والقبول بتلك النسبة
 وجود المصدق ولكن والاثبات والاتباع ثم يحصل تلك
 الكيفية يكون بالاختيار في مباشرة الاسباب وحرف الظهور
 الحوان ونحو ذلك وهذا الاعتبار رفع التكليف بالايان وكان في الامور
 يكون كسبها اختياريا ولا يلحق المعرفة لانها قد يكون بدون ذلك ثم يلزم ان يكون
 المعرفة النفسية المتكسبة بالاختيار تصديقا ولا باس بذلك لانها لا تحصل
 المحنة الذي يعجز عنه بالفارسية بكونه وليس الايمان والتصديق
 سوى ذلك وحصوله للكافرين والمعاندين المستكبرين ممنوع وعلى
 تقدير الحصول فتكفرهم يكون باكرام بالان واصرارهم على العناد
 والاستعلاء وما هو من علامة التكذيب والاكثار والايان والاسلام
 واحد لان الاسلام هو الخضوع والالتقاء بمعنى قبول الاحكام والادعاء
 وذلك حقيقة التصديق على ما ترويه قوله في قوله تعالى من كان فيها
 من المؤمنين فادعنا فيها غير انفس من المسلمين وبالجملة لا يوجب الشئ
 من الكليات النفسية دون الافعال الاختيارية لانها اذا انقضت

من الكليات النفسية دون الافعال الاختيارية لانها اذا انقضت
 النسبة بين الشئ وشكلها انما بالاثبات او بالنفي ثم اقيم البرهان
 على ثبوتهما فاذي يحصل لنا هو الادعاء والقبول بتلك النسبة
 وجود المصدق ولكن والاثبات والاتباع ثم يحصل تلك
 الكيفية يكون بالاختيار في مباشرة الاسباب وحرف الظهور
 الحوان ونحو ذلك وهذا الاعتبار رفع التكليف بالايان وكان في الامور
 يكون كسبها اختياريا ولا يلحق المعرفة لانها قد يكون بدون ذلك ثم يلزم ان يكون
 المعرفة النفسية المتكسبة بالاختيار تصديقا ولا باس بذلك لانها لا تحصل
 المحنة الذي يعجز عنه بالفارسية بكونه وليس الايمان والتصديق
 سوى ذلك وحصوله للكافرين والمعاندين المستكبرين ممنوع وعلى
 تقدير الحصول فتكفرهم يكون باكرام بالان واصرارهم على العناد
 والاستعلاء وما هو من علامة التكذيب والاكثار والايان والاسلام
 واحد لان الاسلام هو الخضوع والالتقاء بمعنى قبول الاحكام والادعاء
 وذلك حقيقة التصديق على ما ترويه قوله في قوله تعالى من كان فيها
 من المؤمنين فادعنا فيها غير انفس من المسلمين وبالجملة لا يوجب الشئ
 من الكليات النفسية دون الافعال الاختيارية لانها اذا انقضت

من الكليات النفسية دون الافعال الاختيارية لانها اذا انقضت
 النسبة بين الشئ وشكلها انما بالاثبات او بالنفي ثم اقيم البرهان
 على ثبوتهما فاذي يحصل لنا هو الادعاء والقبول بتلك النسبة
 وجود المصدق ولكن والاثبات والاتباع ثم يحصل تلك
 الكيفية يكون بالاختيار في مباشرة الاسباب وحرف الظهور
 الحوان ونحو ذلك وهذا الاعتبار رفع التكليف بالايان وكان في الامور
 يكون كسبها اختياريا ولا يلحق المعرفة لانها قد يكون بدون ذلك ثم يلزم ان يكون
 المعرفة النفسية المتكسبة بالاختيار تصديقا ولا باس بذلك لانها لا تحصل
 المحنة الذي يعجز عنه بالفارسية بكونه وليس الايمان والتصديق
 سوى ذلك وحصوله للكافرين والمعاندين المستكبرين ممنوع وعلى
 تقدير الحصول فتكفرهم يكون باكرام بالان واصرارهم على العناد
 والاستعلاء وما هو من علامة التكذيب والاكثار والايان والاسلام
 واحد لان الاسلام هو الخضوع والالتقاء بمعنى قبول الاحكام والادعاء
 وذلك حقيقة التصديق على ما ترويه قوله في قوله تعالى من كان فيها
 من المؤمنين فادعنا فيها غير انفس من المسلمين وبالجملة لا يوجب الشئ
 من الكليات النفسية دون الافعال الاختيارية لانها اذا انقضت

ان يحكم على احد بانه مؤمن وليس بمسلم او مسلم وليس بمؤمن
 ولا ينعى بوجه من سوي هذا وقام كلام المشايخ انهم ارادوا عدم
 تغايرهما يعني انه لا ينفك احدهما عن الآخر لا الاتحاد بحسب المفهوم
 لما ذكره في الكفاية من ان الايمان هو تصديق السمع فيما اخبر من او امره ونوا
 والاسلام هو الانقياد والخضوع لادب الله ودينه وركب لا يخفى الا بقول الامر
 والنهي فالايان لا ينفك عن الاسلام حكما فلا يتغايران ومن اثبت التغاير
 يقال له ما حكم من آمن ولم يسلم او اسلم ولم يؤمن فانه اثبت لاحدهما حكما
 ليس ثابت للآخر فيها والظاهر بطلان قوله فان قيل فليس في قوله
 آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا صح في تحقيق الاسلام بدون الايمان
 قلنا المراد ان الاسلام المعبر في الشريعة لا يوجد بدون الايمان وهو في الآية
 يلحق الانقياد الطاهر من غير انقياد الباطل بمرئى التلفظ بكلمة الشهادة من غير
 تصديق في باب الايمان فان قيل قوله عدم الاسلام انه تشهد ان لا اله الا الله
 وان محمد رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان
 ونحو البينة انه استطعت اليه سبيلا ليس على ان الاسلام هو الحال
 لا التصديق الغلبي قلنا المراد ان ثمرات الاسلام وعلامته ذلك قالوا

لقد

لقد

لقد وفذوا عليه تدرون ما الايمان بالله وحده فقالوا
 الله ورسوله اعلم قال شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله
 واقام الصلوة واتيا الزكاة وصيام رمضان ومن يعطوا من الغنم
 الخمس وما قال الايمان بغير سبعون شعبا اعلا ما قولنا لا اله الا الله
 وادنا ما اله الا الذي عن الطريق واذا وجد من العبد التصديق
 والاقرار صح له انه يقول انا مؤمن حقا لتحقيق الايمان ولا ينبغي ان يقول
 انا مؤمن ان شاء الله لانه ان كان لشك فهو كفر لا محالة وان كان
 للتأديب واحالة الامور الى مشيئة الله تعالى او للشك في العاقبة والمآل
 لا في الايمان والحال او للتبرك بذكر الله تعالى والتبري عن تركه نفسه
 والعجاب بحاله فالاولى تركه لما انه يؤمن بالشك في الآن والحال ولهذا
 قال لا ينبغي دون ان يقول لا يجوز لانه اذا لم يكن للشك في الآن والحال فلا
 تنفع له ان يكتفي بغيره في صلب اليقين من السلف في الصحابة والتابعين
 رض وليس هذا مثل قولك انا شاب ان شاء الله تعالى لان الشباب
 ليس من افعاله كالكسبية ولا مما يتصور البقاء عليه في العاقبة والمآل
 ولا مما يحصل به تركه النفس والعجاب بل مثل قولك انا زاهد متق

ان شاء الله وذو جيب بعض المحققين الى ان الحاصل للعبد حقيقة
التصديق الذي يخرج عن الكفر لكن التصديق في نفسه قابل للنشوء والضعف
وحصوله التصديق الكامل المتجني المثار اليه بقوله نعم واولئك هم
المؤمنون فقالهم مغفرة واجرم عظيم انما هو في مشيئة الله تعالى وانما نقل عن بعض
الاشاعرة انه يصح ان يقال ان المؤمن ان شاء الله تعالى بناء على ان العبرة
في الايمان والكفر والسعادة والشقاوة بالخالقة حتى ان المؤمن السعيد
من مات على الايمان وان كان طول عمره على الكفر والعصيان والكفر الشقي
من مات على الكفر لغزو باسره وان كان طول عمره على التصديق والاطاعة
على ما تشير اليه بقوله نعم هو ابليس عليه اللعنة وكان من الكافرين وقوله
عم السعيد من سعد في بطن امة والشقي من شقي في بطن امة اشار الى ان
ذلك يقول والسعيد قد يشقي بان يرد بعد الايمان لغزو باسره والشقي
قد يسعد بان يرد من بعد الكفر والتغير يكون على السعادة والشقاوة
دون الاسعاد والاشقاء وهما من صفات الله تعالى ان الاسعاد تكون
السعادة والاشقاء تكون الشقاوة والتغير على الله ولا صفات المأمور
من ان القديم لا يكون محلا للحوادث والحق انه لا خلا في الحق لانه ان العبد
ابن الانسان
والمصنف

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

باب الاجتناب والسعادة بعد حصول المصالح فهو حاصل في الحال وانريد
ما ينزب عليه النجاة والتميز فهو في مشيئة التفرع لا في حصوله في الحال

وفي ارساله الى السلطان رسول فعول من الرسالة وهو سفارة العبد من
الدين ومن ذوي الالمان من خلصته له من العبد العبد

الكتاب حكيم معصية وعافية تهدية ومعها إشارة الى ان الارسل

لأنه كان قد ذهب إليه بعض المتكلمين ثم أشار إلى وقوع الأثر في

والشباب ومنهم من لا يمل الكفر والعصيان بالنار والعقاب فان ذلك

وَمِثْلَيْنِ لِلنَّاسِ مَا كُنَّا جَعَلْنَا الْيَمِينَ أَمُورَ الدُّنْيَا وَالْيَسْرَى فَنُفَوِّضُهَا لِقُلُوبِ

احول حاله من الالهيات واحول الاخرة في الان
سنة في النبوة واحول المعاني بارسال النبيهم

[illegible]

المكتبة الوطنية - قديم المخطوطات

215

في كتابه في بيان ما لا يفتوح في شي من الاحتمالات

والله اعلم بغيره من دينه على الدين كله كما وعدته ولا يخفى للنبوة والرسالة سوى ذلك
واذا ثبت نبوته وقدره كل كلامه وكل ما في العلم والدين المنقول عليه على انه حاتم النبيين
وانه يثبت ان كافة الناس بل الجن والانس ثبت انه اخر الانبياء وانه نبوته
لاختصاص العرب كما زعم بعض النصارى فان قيل قد ورد في الحديث انه ولد في مكة
بعده فلما بلغ كذا يتابع محمد اعم لان شريعته قد نزلت فلا يكون اليه وحى ونصب
احكام بل يكون خليفة له رسول الله اعم ثم الاصح انه يصل بالكنس ولو مشاهير
ويقتدى به المحدثي لانه افضل قامة اول وقد روي في بيان عدمه في بعض
الاحاديث على ما روي انه لم يسئل عن عدد الانبياء فقال مائة الف واربع
وعشرون الفا وفي رواية مائة الف واربع وعشرون الفا والاولى
ان لا يتصور على عدد في التسمية مطلق فقد قال الله تعالى من قبضنا عليك
ومنهم من لم نقصص ولا يؤمن في ذكر العدد وان يدعى فيهم من ليس منهم
ان ذكر عدد القرن من عدمه او يخرج منهم من هو فيهم ان ذكر عدد اقل من عدمه
بعضه جزءا لواءه على تقدير استعماله على جميع الشرائط المذكورة في اصول الفقه
لا ينفذ الا الظن ولا عبث بالظن في الاعتقادات خصوصاً اذا اشغل على
روايات وكان القدر بوجوب ما يفيض الى مخالفة فاهم الكتاب وهو ان بعض

في كتابه في بيان ما لا يفتوح في شي من الاحتمالات

في كتابه في بيان ما لا يفتوح في شي من الاحتمالات

في كتابه في بيان ما لا يفتوح في شي من الاحتمالات

والله اعلم بغيره من دينه على الدين كله كما وعدته ولا يخفى للنبوة والرسالة سوى ذلك
واذا ثبت نبوته وقدره كل كلامه وكل ما في العلم والدين المنقول عليه على انه حاتم النبيين
وانه يثبت ان كافة الناس بل الجن والانس ثبت انه اخر الانبياء وانه نبوته
لاختصاص العرب كما زعم بعض النصارى فان قيل قد ورد في الحديث انه ولد في مكة
بعده فلما بلغ كذا يتابع محمد اعم لان شريعته قد نزلت فلا يكون اليه وحى ونصب
احكام بل يكون خليفة له رسول الله اعم ثم الاصح انه يصل بالكنس ولو مشاهير
ويقتدى به المحدثي لانه افضل قامة اول وقد روي في بيان عدمه في بعض
الاحاديث على ما روي انه لم يسئل عن عدد الانبياء فقال مائة الف واربع
وعشرون الفا وفي رواية مائة الف واربع وعشرون الفا والاولى
ان لا يتصور على عدد في التسمية مطلق فقد قال الله تعالى من قبضنا عليك
ومنهم من لم نقصص ولا يؤمن في ذكر العدد وان يدعى فيهم من ليس منهم
ان ذكر عدد القرن من عدمه او يخرج منهم من هو فيهم ان ذكر عدد اقل من عدمه
بعضه جزءا لواءه على تقدير استعماله على جميع الشرائط المذكورة في اصول الفقه
لا ينفذ الا الظن ولا عبث بالظن في الاعتقادات خصوصاً اذا اشغل على
روايات وكان القدر بوجوب ما يفيض الى مخالفة فاهم الكتاب وهو ان بعض

في كتابه في بيان ما لا يفتوح في شي من الاحتمالات

في كتابه في بيان ما لا يفتوح في شي من الاحتمالات

بعض خاف من النسخ

الانبياء لم يذكروا للنبي عم ويحتمل مخالفة الواقع وهو عند النبي عم من غير الانبياء
او غير النبي من الانبياء بناء على ان اسم العدد اسم خاص في مدلوله لا يحتمل
الزيادة ولا النقصان وكلهم كانوا مخبرين ببلغين عن السبع لان ما مع النبوة
والمرسالة صادقين ما يحتمل ليلا يبطل فائدة البعثة والمرسالة وفي هذا إشارة
على ان الانبياء معصومة عن الكذب خصوصاً فيما يتعلق بما امر الشرايع ويبلغ
الاحكام وارشاد الامة اما عندنا لا جاع واما سهواً فعند اكثر من في معتقدهم
عن سائر الذنوب تفصيل وهو انهم معصومة عن الكفر قبل الوحي وبعده
بالاجماع وكذا عن تعبد الكبار عند الجمهور خلافاً للحنفية واما المالكية في انهم
بدليل السبع او العقل واما سهواً فخرجه الاكثر من واما الصغائر فخرجه
عند الجمهور خلافاً للحنفية في متابعتها وخرجه سبواً بالاجماع الا ما يدل على التنبه كقوله
لعمري والتطهيف كقوله لكن المحققين اشتهر ان ينهوا عليه فيمنعوا عنه من الكفر بالوحي
واما قبل الوحي فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة وذهب المخلة لانها غير
لانها توجب النقرة المانعة عن اتباعهم فينبغي مصلحة البعثة والوحي فيجب
النقرة كغير الامتياز والفجور والصغائر الاله على الجنسية ومنع الشبهة
صدور الكبيرة والصغيرة قبل الوحي وبعده كقوله جوزوا الطهار الكفر بغيره اذا نزل
الافواه

مستحق
في غير ما يوجب
في غير ما يوجب

في غير ما يوجب

لما فاقنا من الانبياء مما يشعرك بلبا ومعتبة فاما كان من غير الطريق
فمردود وما نقل بطريق التواتر فمردود عن ظاهره ان الممكن والاحتمال
على ترك الاول او كونه قبل البعثة وتفضيل ذلك في الكتب المبسوطة وفضل الانبياء
مردود كقولهم نعم كنتم خير امة ااتت ولا شك في خيرة الامة بحسبكم كما لهم في الدين
وذلك ما يحتمل بكمال نبوتهم الذي يتبعونه والحمد لله لا يقولون هم انا سيد اولاد آدم
ولا فر صغيب لان يدل على كونه افضل من آدم بل من اولاده والملائكة عباد الله
العاقلون بامرهم على ما يدل عليه قوله نعم لا ينبغي ان يقولوا هم بامرهم يقولون
لا يستكبرون عن عبادتي ولا يستخسرون ولا يوصفون بذكورة ولا انوثة اذ لم يرد
بذلك نقل ولا دل عليه عقل وما ذمهم عبدة الاصنام انهم بنات النوع مع بط
لكنهم لما كان شأنهم كما ان قول اليهود ان الواحد فالواحد منهم قد كذب الكفر ويعاقبه
الدين بالشيخ توفيق ونصير في حالهم فان قيل اليس قد كذب ابلس وقد كان
من الملائكة بدليل صحة استثنائهم قلنا لا بل كان من الجن ففسق عن امر ربه
لكنه لما كان وصفه الملائكة في باب العبادة ورفع الدرجة وكان جنياً واحداً معجوراً
فيما بينهم حتى استثناه منهم تغليبا واما عاروت وماروت فالاحتمال انهما كانا
لم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة وتعديهما انما هو على وجه المعاتبة كما تعاتب

الواحد عقيب الواحد منهم
بترك الكفر بين الاثنين الكفر
في زيادة واحد

في غير ما يوجب

في نسخة اخرى من نسخة ابن جرير
في نسخة اخرى من نسخة ابن جرير
في نسخة اخرى من نسخة ابن جرير

في نسخة اخرى من نسخة ابن جرير
في نسخة اخرى من نسخة ابن جرير
في نسخة اخرى من نسخة ابن جرير

الانبياء على الآلة والسرور وكانا يعلمان الناس السحر ويقولان انما نحن
فطنة فلا تكلموا ولا تكلموا في تعليم السحر بل في اعتقاده والعمل به ولقد كتبت كتابا
على انبيائه وبيان فيها امره ونهييه ووعده ووعدته وكلها على السبع وهو واحد
واما التعدد والتفاوت في النظم المعروفة والمسبوحة وبهذا الاعتبار كان الفصل
في القرآن لان نظمهم مع اختلاف سائر الكتب ثم التورية والانبيا والذوق كما ان القرآن
سطر واحد لا يتصور فيه تفضيل ثم باعتبار القرآن والكتابة يجوز ان يكون بعض الصور
افضل كما ورد في الحديث وحقيقة التفضيل ان قرأته افضل مما انتهى انفع او ذكره الله
فيه اكثر ثم الكتب قد نسخت بالقرآن تلاوتها وكاتبها وبعض احكامها والمواضع
له رسول الله في البقرة بنحوه الى السماء ثم لا ما شاء الله من الخلق انما
بالخير المشهور حقا منكره يكون مبتدعا وانكاره وادعاء استحالة انما يتبعه ثنائيت
على اصول العكسفة والافراط والالتزام على الصواب والاحكام متعانة السور
يجمع على كل ما يصح على الآخر والذوق قادر على التمكن من كل ما وقوله في البقرة انما
سلا الله على من زعم ان الموحدين كان في المنام على ما روى عن معاوية انه سئل عن الموحدين
فقال كان روبا صالحا وروى عن عائشة رضي الله عنها قالت ما فقدت محمدا
ليلة الموحدين وقد قال الله وما جعلنا الله روبا لئلا ياتوا بالآفة الكائنات واعجب
في المنام

بان الموحدين

بان الموحدين بالعين والسمع ما فقدت محمدا عن الموحدين بل كان روحه
وكان الموحدين للروح والجسد جميعا وقوله بنحوه انما لا الله على من
انه كان للروح فقط ولا بنحوه الموحدين في المنام او بالروح ليس يمكنه عليه
كل الانكار والكثرة انكم واهل الموحدين غاية الانكار بل وكثير من المسلمين
قد ارتدوا بسبب ذلك وقوله الى السماء اشارة الى الله تعالى من ربه ان الموحدين
في البقرة لم يكن الا البيت المقدس على ما نطق به الكتاب وقوله ثم انما شاء الله
اشارة الى اختلاف اقوال السلف فيقول الى الله وقيل الى العرش وقيل الى السموات
العرش وقيل لاطراف العالم فالله هو من الموحدين الى البيت المقدس قطع
ثبت بالكتاب والموحدين من الارض الى السماء مشهور ومن السماء الى الجنة
او العرش او غير ذلك احادهم بالصحيح انه عم انما راى ربه عليه لا بعينه ولم انا
الاولياء حتى والولي هو العارف بالله وصفاته حسب ما يمكن الموحدين
على الطاعت المجتنب عن المعاصي المعروض عن الانكسار في الذات والشهوات
وكما انه مظهره خارق للعادة من قبله غير متناه له عوى النبوة في الا يكون
فما عرفوا بالايان والعمل الصالح يكون استعداده وما يكون معروفا بعوى النبوة
يكون معجزة والدليل على حقيقة الكرامة ما رواه من كثير من الصحابة ومن بعدهم حيث

في نسخة اخرى من نسخة ابن جرير
في نسخة اخرى من نسخة ابن جرير
في نسخة اخرى من نسخة ابن جرير

واما خلقت الحوت فقال الحسن سبحان الله فقال النبي ^ص ما انت بهذا او غير ذلك
 من الانبياء مثل روية عمر بن الخطاب عن النبي ^ص قال لا يمر علي
 من الانبياء الا قالوا سبحان الله فقال النبي ^ص ما انت بهذا او غير ذلك
 من الانبياء مثل روية عمر بن الخطاب عن النبي ^ص قال لا يمر علي

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the letter or a separate note. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

الماتة المدعى بوجه ان ابا بكر افضل من الانبياء ما صدر
فما افضل وهو فيكونا في قوله تعالى وانا اعلم
بما كانوا يعملون فاما قوله تعالى وانا اعلم بما
كانوا يعملون فاما قوله تعالى وانا اعلم بما
كانوا يعملون فاما قوله تعالى وانا اعلم بما

مناظره فرعون و ابراهیم با سبی
مناظره و کالیف و کی در راه الانبیاء مروجی

از وجود قبل وجود

لكنه اراد البعثة الغرامية وليس بعد نبينا نبي ومع ذلك لا يتحقق تخصيص
عيسى عم اذ لو اريد كل بشر يوجد نبينا انتقض بعيسى عم ولو اريد كل بشر
يولد بعده لم يُنفذ التفضيل على الصحابة ولو اريد كل بشر هو موجود على وجه الارض
لم يُنفذ التفضيل على التابعين ومن بعدكم ولو اريد كل بشر يوجد في الارض في الجملة
انتقض بعيسى عم ابو بكر الصديق الذي صدق النبي عم في النبوة من غير تعلم
وفي المراجع بلاتردد عم الفاروق الذي فرق بين الحق والباطل في القضايا
والمقصودات ثم عثمان ذو النورين لان النبي عم زوجته رقية ولما ماتت رقية
زوجها ام كلثوم قال عم لو كان عندي ثالثة لزوجتها ثم علي المرتضى
من عباده الله وخلص اصحاب رسول الله صلعم على ما وجدنا السلف والظاهر
انه لو لم يكن لهم دليل على ذلك لما حكموا بذلك واما نحن فقد وجدنا الدلائل الجانبين
متعارضة ولم نجد في المسئلة ما يتعلق به شيء من الاعمال او يكون التوفيق فيه محلا
شيء من الواجبات وكان السلف كانوا متفقين في تفضيل عثمان رضي
حيث جعلوا من علامات السنة والجماعة تفضيل الشجعي ومحبة الحسنين والاصحاب
انهم ان اريد بالافضل كثره الفراب فلهذا فف جهته وان اريد كثره ما بعدهم ودور
من الفضائل فلا خلافهم اي نياتهم عن الرسول عم في اقامته الدين بحيث يجب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and includes several lines of prose, some of which are crossed out or written over other text. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

الفقهية والعقوبات الشرعية والمالية
على ما فصل في النسخ
والمجلد

على كافي

عَلَيْكُمْ أَمَّا التَّبَاعُ فَتَابِتَةٌ عَلَى مَا تَرْتَبُ بِبَيَاضِ الْإِطْلَاقِ بَعْدَ الرُّسُولِ
لَا يَكْفُرُ لَكُمْ لَعْنَةُ الْعُقَاقِ ثُمَّ لَعْنَةُ رَضٍ وَكَذَلِكَ أَنَّ الصَّحَابَةَ قَدْ اجْتَمَعُوا يَوْمَ
تَوْفِي رَسُولِ اللَّهِ عَمَّ فِي سَقِيفَةِ بَيْتِ سَاعِدَةَ وَأَسْتَفَرَّ أَيْمَهُمْ بَعْدَ الْمَشَاوَرَةِ
وَالْمُتَارَعَةِ عَلَى خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضٍ فَاجْتَمَعُوا عَلَى ذَلِكَ وَبَايَعَهُ عَلَى رَضٍ وَعَلَى رَضٍ
الْأَشْهَادُ بَعْدَ تَوْفِيهِ كَانَ مِنْهُ وَلَوْ مَكُنَ الْإِطْلَاقُ حَقًّا لَمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ
رَضٍ وَلَمْ يَزْعِمِ عَلَيْهِ رَضٍ كَمَا نَارِضٌ مَعَاوِيَةُ رَضٍ وَلَا حُجَّ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ فِي حَقِّهِ
نَصٌّ لَمَا ذَعَبَتِ الشَّيْعَةُ وَكُفَّ بِنَصْرِ رَضٍ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ الْأَتَقَاءُ
عَلَى الْبَاطِلِ وَتَرَكَ الْعَمَلُ بِالنَّصِّ الْوَارِدِ أَنَّ أَبِي بَكْرٍ رَضٍ لَمَّا ابْتَسَنَ مِنْ حُجَّتِهِ
وَعَا عُمَانُ رَضٍ وَاعْلَى عَلَيْهِ كِتَابُ عَهْدِهِ لَعْنَةُ رَضٍ فَلَمَّا كَتَبَتْ خَتَمَ الصَّخْفِيَّةُ
وَأَخْرَجَهَا إِلَى النَّاسِ وَأَعَادَهُمْ أَنَا بَايَعُوا مَنْ فِي الصَّخْفِيَّةِ فَبَايَعُوا حَتَّى تَمَّتْ
لَعْنَةُ رَضٍ قَالُوا بَايَعُوا مَنْ فِيهَا وَإِنْ كَانَ عَمْرٌو بِالْجَمَلِ وَقَعَ الْأَتَقَاءُ عَلَى خِلَافَتِهِ رَضٍ
ثُمَّ اسْتَشْفَدَ عَمْرُوهُ وَتَرَكَ الْإِطْلَاقَ اسْتَشْفَدَ بَيْنَ شَتَّى عُمَانُ وَعَلَى وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ عَوْفٍ وَطَلْحَةَ وَزُبَيْرٍ وَسَعْدَ بْنَ ابْنِ الْوَقَاصِ ثُمَّ فُضِّضَ الْأَمْرُ خِشْمَهُ الْأَعْبِدُ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَرَضُوا بِحُكْمِهِ فَاصْطَارَ مِنْهُ عُثْمَانُ رَضٍ وَبَايَعَهُ مَجْزُءُ الصَّحَابَةِ
فَبَايَعُوهُ وَاتَّقَادُوا الْأَوَامِرَ وَصَلُّوا مَعَهُ لِمَجِّعٍ وَالْأَعْيَادُ كَانَ أَجْمَاعُهُ اسْتَشْفَدَ

ما یجوز لو لم یکن الخلافه ایاک حقا لانه علی رضی الله عنه
کما یازع معاونه لان خلافه
لم یکن حقا عنه حیث
علی رضه

الشفيع محمد بن النشاوي
سنه ١٢٠٠

۱۰۰۰ غریبین کا احاطہ

عن ان رضى وترك الامر مملوكا فاجتمع كبار المهاجرين والانصار على رضى
 والقسم منه قبول الخلافة وابعده لما كان افضل اهل عصره وادلام بالخلافة
 وما وقع من الخائف والمخاض لم يكن عن نزع في خلافة بل عن خلافة في الامور
 من الفريقين الفصل في باب الامامة وايراد الاسئلة والاجوبة من الجانبين فتذكر
 في المطولات والخلافة تلتحق سنة ثم بعد ذلك في خلافة امير المؤمنين
 بعدى تلتحق سنة ثم بعد ذلك في خلافة علي بن ابي طالب
 سنة من وفات النبي ثم معاوية ثم من بعده لا يكون خلفاء بل ملوكا وامراء
 وهذا مشكل لان اهل البيت والعقيد من الامم قد كانوا متفقين على خلافة خلفاء الملوك
 العباسية وبعض المروانية كعبد الله بن عبد العزيز رضي الله عنه مثلا ولعل المراد ان الخلافة الكاملة
 لا يشوبها شيء من الخلفاء وميل عن المعابعة يكون تلتحق سنة وبعد ذلك يكون
 وقد لا يكون ثم الاجماع على ان نصب الامام واجب وانما الخلاف في انه يجب
 على الله او على الخلق بدليل سمعي او عيني والمذهب انه يجب على الخلق سمعا
 لقوله من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية ولان الامة قد جعلوا
 امام المهدي بعد وفات النبي ثم نصب الامام حتى قدموه على الدنيا وقد اقبلوا

كل امام ولان كثرة ائمة الواجب الشرعية يتوقف عليه كما اشار اليه بقوله
 والمسلمون لا بد لهم من امام يقوم بتنفيذ احكامهم واقامة حدودهم وسد
 نفوذهم وجزية جيوشهم واخذ صدقاتهم وقهر المتغلبين والمتلصقة وقطاع
 الطريق واقامة الحج والاعباد وقطع المنازعات الواقعة بين العباد وقبول
 الشهادات القائمة على الحقوق وترويح الصغار والصغار الذين لا اولياء لهم
 وتسمية المقام وكذا ذكر من الامور التي لا يتوكلها احاد الامة فان قيل لم لا يجوز
 الائتفاء بذي شوك في كل ناحية ومن اين يجب نصب من له الرياسة العامة
 قلنا لانه يؤدي الى المنازعات ومخاضات متضاربة الى اضطراب امر الدين والدنيا
 كما شاهدت في زماننا هذا فان قيل فليكتف بذي شوك له الرياسة العامة
 اما كان او غير امام فان انتظام الامر يحصل بذلك كما في عهد الاشراك قلنا
 نعم يحصل بعض النظام في امور الدنيا لكن يخل امر الدين وهو المقصود والامر
 والعدو العظمى فان قيل فليعمل ما ذكرتم من ان مدة الخلافة تلتحق سنة يكون
 الزمان بعد الخلفاء الراشدين خاليا عن الامام فيحصل الامة محرومة ويكون مبتدئين
 ميتة جاهلية قلنا قد سبق ان المراد بالخلافة الكاملة ولو سلم فليعمل في الخلافة
 بقية دون دور الامامة بناء على ان الامام اهم لكن هذا الاصطلاح ظالم بخلاف المقدم

عن ان رضى وترك الامر مملوكا فاجتمع كبار المهاجرين والانصار على رضى
 والقسم منه قبول الخلافة وابعده لما كان افضل اهل عصره وادلام بالخلافة
 وما وقع من الخائف والمخاض لم يكن عن نزع في خلافة بل عن خلافة في الامور
 من الفريقين الفصل في باب الامامة وايراد الاسئلة والاجوبة من الجانبين فتذكر
 في المطولات والخلافة تلتحق سنة ثم بعد ذلك في خلافة امير المؤمنين
 بعدى تلتحق سنة ثم بعد ذلك في خلافة علي بن ابي طالب
 سنة من وفات النبي ثم معاوية ثم من بعده لا يكون خلفاء بل ملوكا وامراء
 وهذا مشكل لان اهل البيت والعقيد من الامم قد كانوا متفقين على خلافة خلفاء الملوك
 العباسية وبعض المروانية كعبد الله بن عبد العزيز رضي الله عنه مثلا ولعل المراد ان الخلافة الكاملة
 لا يشوبها شيء من الخلفاء وميل عن المعابعة يكون تلتحق سنة وبعد ذلك يكون
 وقد لا يكون ثم الاجماع على ان نصب الامام واجب وانما الخلاف في انه يجب
 على الله او على الخلق بدليل سمعي او عيني والمذهب انه يجب على الخلق سمعا
 لقوله من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية ولان الامة قد جعلوا
 امام المهدي بعد وفات النبي ثم نصب الامام حتى قدموه على الدنيا وقد اقبلوا

هذا هو الحق في الامامة
 لا يثبت بالانساب ولا بالاجداد
 بل بالحق والعدل والبر
 والامامة هي من صفات الله
 والامام هو من صفات الامامة

بل من الشيعة من يزعم ان المصلحة عام ولهذا يقولون بحلقة الامامة المصلحة دون
 امامتهم واما بعد للعلماء العباسية فالامر مشكل ثم ينبغي ان يكون الامام ظاهرا
 ليرجع اليه فيقيم بالعدل والحصول ما هو الغرض من نصب الامام لا يختصيا من غير
 الناس خيرة فاني الاعداء وما للعلماء من الاستيلاء منتظر اخر وجه عند صلاح الامان
 وانقطاع حواشي الشر والفساد والخلال نظام اهل العلم والعدا لا كما زعم الشيعة
 خصوصا الاسامية منهم ان الامام ليعتد رسول الله علي رضي الله عنه ثم انهم لم يثبتوا
 ثم اخذوا الحسين رضي الله عنه علي بن زين العابدين ثم ابنه محمد الباقر ثم ابنه جعفر الصادق
 ثم ابنه موسى الكاظم ثم ابنه علي الرضا ثم ابنه محمد التقي ثم ابنه علي الهادي
 العسكري ثم ابنه محمد القائم المنتظر المهدي وقد اختلفت حواشي اعداءه في سبيلهم
 الدنيا فسطحوا وعدل كما ملئت جورا وظلما ولا امتناع في طول عمره واستداد ايامه كعيسى
 والخضر وغيرهما وانت خبير بان احتياج الامام وعدمه سواء في عدم حصول الامانة
 المطلوبة من وجود الامام وان خالف من الاعداء لا يوجب الاختفاء بحيث لا يوجد
 الا الاسم بل غاية الامر ان يوجب اختفاء دعوى الامامة كما في حق ابائهم الذين كانوا
 ظاهرين بين الناس ولا يدعون الامامة وايضا فقد فسدا الزمان واختلاف
 الاراد واستيلاء الحكمة احتياج الناس الى الامام اشد واقبيح مما لا يسهل
 من غيرهم

هذا هو الحق في الامامة
 لا يثبت بالانساب ولا بالاجداد
 بل بالحق والعدل والبر
 والامامة هي من صفات الله
 والامام هو من صفات الامامة

هذا هو الحق في الامامة
 لا يثبت بالانساب ولا بالاجداد
 بل بالحق والعدل والبر
 والامامة هي من صفات الله
 والامام هو من صفات الامامة

ويكون

هذا هو الحق في الامامة
 لا يثبت بالانساب ولا بالاجداد
 بل بالحق والعدل والبر
 والامامة هي من صفات الله
 والامام هو من صفات الامامة

ويكون من قرينين ولا يجوز من غيرهم ولا يختص بيني ما شئت واو لا علي رضي الله
 عنه بشيئة طانه يكون الامام قرينيا لكونه من القرينين وهذا وان كان خروا
 لكن لما واه ابو بكر رضي الله عنه علي لانصاره لم يكره احد نصرا رجعا عليه
 لم يخالف فيه الا خوارج وبعض المعتزلة ولا يشترط ان يكون له شيعا او علويان وهو اخص من الهاشمي خلافا لبعض من قعد به في الماهم
 لما ثبت بالدليل من خلافة ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم لم يكونوا من بني هاشم
 وان كانوا من قرينين فان قرينيا اسم لا اولاد النضرين كقائمة وما شئت وما شئت
 المصلحة جبر رسول الله عم فانه عبد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد
 المطلب بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن
 مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار
 بن معد بن عدنان فالعلوية والعباسية من بني هاشم لان العباس وابا طالب
 ابنا عبد المطلب وابو بكر رضي الله عنه قرينيه لانه ابن ابي طالب بن عثمان بن عامر
 بن عمرو بن كعب بن لؤي وكذا عمر رضي الله عنه ابن المطلب بن قيس بن عبد الوهبي
 بن رباح بن عبد الله بن قحط بن رزاح بن عدي بن كعب وكذا عثمان رضي الله عنه
 ابن عفان بن ابي العاص بن أمية بن عبد الشمس بن عبد المطلب ولا يشترط في الامام
 ان يكون معصوما لانه من الدليل على امامته ابي بكر رضي الله عنه مع عدم الغلط في عصمته

هذا هو الحق في الامامة
 لا يثبت بالانساب ولا بالاجداد
 بل بالحق والعدل والبر
 والامامة هي من صفات الله
 والامام هو من صفات الامامة

وايضا الاشتراط هو المحتاج الى الدليل وامان عدم الاشتراط فيكفي عدم دليل
 الاشتراط واجتبه الخالف بقوله لا يقال بغيره في الظالمين وغير المعصوم ظالم
 فلا يقال عند الامانة والجرار بغيره فانه الظالم من اركب معصية مستقلة للعدالة
 مع عدم التوبة والاصلاح في غير المعصوم لا يلزم تكون ظالما حقيقة المعصية لا الخلق
 اسرع في العبد الذنب مع قلة قدرته واختياره وفضلهم في لطف من الله
 بحمله على فعل الخير ويزجره عن الشر مع بقاء الافتيا وتحققا لا يتلوا ولله اقال
 الشيخ ابو منصور رحمه المعصية لا تتركب للجنة وبعدها ينطرد فساد قوله من قال انما حاصلة
 في نفس الشخص او في بدنه تنبع بسببها صدور الذنب عنه كيف ولو كان الذنب متصفا
 كما صح تكليفه بترك الذنب ولما كان شابا عليم ولا ان يكون افضل من اهل زمانه لانه
 المساوي في الفضيلة بل المفضل الاقل على وعلا رجا كان اعرف بمصالح الامانة
 ومناصدها واقدر على القيام بها اجبرها خصيصا اذا كان يجب المفضلة اذ وقع للشر
 والبعث عن اشارة الفتنة ولهذا جعل عمر رضى الله عنه شورا بين ستة مع القطع
 بان بعضهم افضل من البعض فان قيل كيف صح جعل الامانة شورا بين ستة
 مع انه لا يجوز نصب امامين في زمان واحد قلنا غير جائز نصب امامين متساويين
 بحسب طاعة كل منهما على الاضداد لما يلزم في ذلك من امثال احكام متضادة والمادة

النور

واما في الشورى فالكلي بغير الامام واحد ويشترط ان يكون من اهل الولاية
 المطلقة العاملة اي مسلما حرا اذ كما عاقل بالغا اذ ما جعل الله للكتاب من على المؤمنين
 سبيلا والعبد مشغول بجملة المودة مستحضر في عين الناس والناس واقفا
 عقل ودين والصحة والحنون قاصرون عن تدبير الامور والفتنة في مصالح
 الجمهور عاينها في كل الفتنة في امور المسلمين بقية رايه ورويه ومعه في رايه
 وشركه قادر ابعده وعدله وكفايته وشجاعته على تنفيذ الاحكام وحفظ حدود
 دار الاسلام واستصلاح المظلم من الظالم اذا اخطأ بهذه الامور فخل
 بالخوض من نصب الامام ولا يغفل الامام بالفسق اي بالخروج من طاعة الله
 والجرار اى الظلم على عباد الله في المنة فظهر الفسق واشتد الجرح من الله والامور
 بعد الفتنة والراشدين والسلف كالوايضا دون لهم ويعينون الجميع والاعباد
 باذنهم ولا يبردون الخراج عليهم ولان العصمة ليست بشرط الامانة ابتداء
 فتضاء اوله وعن الشافعي رحمه ان الامام ينزل بالفسق والجرار وكذا كل قاض
 وامير واصل المسئلة ان الناس ليس من اهل الولاية عند الشافعي رحمه
 لانه لا ينظر لنفسه فكيف ينظر لغيره وعند ابي حنيفة رحمه من اهل الولاية
 حتى يفتح للمسلم الناس من رويج ابنته الصغيرة والمسورة في كتب الشافعية

ان القاضي يغير بالنقض بخلاف الامام والخير ان في انقضائه وجوب نصب غيره
اثارة الفتنة لانه من الشكوك بخلاف القاضي وفي رواية النوادر على العلماء الثلاثة لا يجوز
قضاء الناس وقال بعض المشايخ اذا قلنا الناس ابتداء يقع ولو قلنا وهو على
يغير بالنقض لان المقلد اعتمد على التمسك فلم يرض بقضائه بدونهما وفي فتاوى قاضي
خان اجمعوا على انه اذا ارشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى وانه اذا اخذ القضاة
القضاء بالمشورة لا بغير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه ويجوز الصلوة خلف
كل من فاجر لقوله لم يصلوا خلف كل من كان علماء الا انه كانوا يصلون خلف النفسفة
واهل الرداء والبيع من غير تكبير وانقل عن بعض السلف من المنع عن الصلوة
خلف الناس والبتدع يقول على الكرامة ولا طام في كرامته الصلوة خلف الناس
والبتدع هذا اذا لم يرد في الفجر والبدعة المذمومة الكفر واما الذي فلكلامه عدم
جواز الصلوة ثم المعصية وان جعلوا الناس غير مؤمنين لكنهم يجوزوا الصلوة
الصلوة خلفه لما ان شرط الصلوة عندهم عدم الكفر لا وجود الامة يعني
التصديق والاقرار والاعمال جميعا ونص على كل من فاجر اذ مات على
الايمان للاجماع ولقوله عدم لانه عموما الصلوة على من مات من اهل القبلة
فانه قيل امثال هذه المسائل انما هي من فروج الفقه فلا وجه لايها ادعى

هذا هو
المراد من قوله
كل من فاجر لقوله
لم يصلوا خلف كل من
كان علماء الا انه كانوا
يصلون خلف النفسفة

المسائل المذكورة من جواز الصلوة خلف
كل من فاجر ويطاها كل من فاجر
وغير ذلك من المذكورات في اصول الكلام

في اصول الكلام وان اراد ان اعتقاد حقيقة ذلك واجب واما في اصول الكلام
ففي مسائل الفقه كذلك قلنا انه لا فرق في مقاصد علم الكلام من مباحث
الذات والصفات والافعال والمعاد والنبوة والامارة على قانوه اصل
الاسلام وطريق اهل السنة والجماعة حاول التنبية على نبيذ من المسائل التي
يتميز بها اهل السنة عن غيرهم مما خالف فيه المقلد او لم يفته او الفلكنة
او الملائكة او غيرهم من اهل البدع والاصواء سواء كانت تلك المسائل
من فروج الفقه او غير ما من المباحث المتعلقة بالعقائد كلف عن ذكر العقيدة
الاجبية لا وروى الاحاديث الصحيحة في مناقبتهم ووجوب التكليف عن الحسن
الطعن فيهم لقوله لم لا تسبقوا اصحابه قلوا ان احكم انفسا مثل اخذوها غير
بالكثير من اهل البيت ولا تصيغه وكقوله دم اكرموا اصحابه فانهم صياره لاي
وكقوله دم الله الله في اصحابه الله في اصحابه لا تتخذوهم غرضا من بعد
فمن اجبتهم فمجتبي اجبتهم ومن البغضهم فبغض البغضهم ومن اذام فقد اذاني
ومن اذاني فقد اذاني الله ومن اذ الله فيهم فيك ان ياخذ الله ثم في عاقبة
كل من لم يكبر وعمر وعثمان وعلي والحسن والحسين وغيرهم من اصحاب الصحابة
رضي الله عنهم اجمعين احاديث صحيحة ما وقع بينهم من المنازعات والمخاربات

هذا هو
المراد من قوله
كل من فاجر لقوله
لم يصلوا خلف كل من
كان علماء الا انه كانوا
يصلون خلف النفسفة

هو في غير احدهم اي فاجرهم لم يفت
ان المجبة المتعلقة بهم عين المجبة
المتعلقة به حسنة

جواب من قال لا يفت في ذكر الصحابة الا في المنازعات
والمخاربات منهم فان ذلك لا يورث ان يفت فيهم به صفا قد يكون بغير
الخصم فلا يكون قول الحسن وكلف عن ذكر الصحابة الا في المنازعات
المتعلقة به حسنة
تخصيص الامم اصحاب الروايات والاصحاب
في سيرة اهل البيت والاصحاب

و افغانه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

اشیاء

۴۷۱

سید افغان اهل الجنة وسائر الصحابة لا یدکون الا بحجر ویرجى لهم اکثر
عاجز اخرهم من المؤمنين ولا تشهد بالجنة او النار الا بعد عینهم

بآلة المؤمنين من اهل الجنة والكافرين من اهل النار ونفري المسيح عليه السلام

علاء اصول أهل السنة والجماعة
جواز المسح على الخفين

في السفر والخبر لانه وان كان زيادة على الكتاب لكنه الخبر المشهور من علي

بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وليام بن النصارى ووليام بن النصارى وروحي ابوكم عن رسول الله صلى الله عليه وآله

رخص المسافر ثلثة ايام وليلتين وللقوم يوما وليلة اذا انظر فليست خفية

الذي يسمي عليه ما قال الحسن البصري رضي الله عنه سبعين نعم من الصلوة

يدعون المسح على الخطين وللهذا قال ابو حنيفة رحمه الله ما قلت في المسح على الخطين

فجاء في فيه مثل ضوء النهار وقال الكرمي اخاف الغم على من لا اله الا الله

على الخفين لأن الآثار التي جاءت فيها في جبر التواتر وبالجملة من الأسماء المسجورة

على الحسن فهو من أهل البدعة مع سئل أنس بن مالك رضي الله عنه والبيعة

تَعَالَى أَنْ تَجِبَ الشَّيْخَيْنِ وَالطَّعْنَ فِي الْحُسَيْنِ وَنَسَخَ عَلَى الْفَتَنِ وَالْأَحْرَامِ

نبيذا لتمر الحرة وهو ان يندثر اوز ربيبا في الماء فيجعل في اناء من الخفاف

فيحدث فيه نوع من القناع وكانه نهى عن ذلك في قوله السلام عليكم

النفقة ما لا

بازار لاله و زعفران

والصالحين

10

اول التمهيد
ثم بيان
ثم بيان
ثم بيان
ثم بيان

البغية ماء التي فيه دونه
ليصير حلا بجمعه

في الطوبى له

موسم

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
الهدى والنجاة

هو الذي يخرج عن الكواكب في مستقبل من الزمان ويتبع معرفة الاسرار ومطالعة علم
 الغيب وكان في العرب كنهية تدعون معرفة الامور غيبية من كان يزعم انهم راياء
 من الجن وتابعة يلقى اليه الاخبار ومنهم من كان يدعي انه يستدرك الامور بغير
 اعطيه والتمس اذا ادعى العلم بالحوادث الآتية فهو مثل الكاهن وبالجملة العلم
 بالغيب امر عظيم لا يدرى به الا الله لا سبيل اليه للعباد الا باعلام منه والهام بطريق المعجزة
 او الكرامة او ارشاده الى الاستدلال بالامارات فيها يمكن ذلك فيه ولهذا ذكره الفلاس
 انه قول القائل عند رؤية ماله الغير بكوه مطمئنا علم الغيب لا بعلمته كقولهم
 ليس ينبغي ان ارد بالشيء الثابت المتحقق على ما ذهب اليه المحققون من ان الغيب علمه
 شاقق الوجود والنفوت والعدم برادف النفي فهذا حكم ضروري لم ينزع فيه
 الا المقننة القائلون بانه المعلوم الممكن ثابت في الخارج وان اردوا ان المعلوم
 لا يثبت شيئا فهو بحث لغوي يفتقر على تفسيره بانه الموجد والمعلوم
 او ما يصح ان يعلم ويخرج عنه فالمرجع الى النقل وتبين موارد الاستعمال
 وفي دعاء الاحياء للاموات وصدقهم اي صدقة الاحياء عنهم اي عن الاموات
 نعم لهم اي للاموات خلافا للمفسدة فيتمسك بان القضاء لا يتبدل ولا يفسد
 مرمونة بالسبب والمراد بجري العمل لا بعمل غيره ولما ورد في الاحاديث
 قوله

من اعطى الله العلم بالامور الغيبية
 من اعطى الله العلم بالامور الغيبية
 من اعطى الله العلم بالامور الغيبية

في كتاب الامور الغيبية

في كتاب الامور الغيبية

في كتاب الامور الغيبية

الحق والصدق
 والصدق والحق
 والصدق والحق

الحق والصدق

الحق والصدق

الحق والصدق من الدعاء للاموات خصوصاً صلوة الفخارة وقد توارثه السلف
 فلم يكن للاموات فيه نفع كما كان له من قبل وقال ما من ميت يصل عليه اثم
 من المسلمين يبلغونه ما في قلبهم يشفعون له الا شفيعا فيه وعن سعد بن
 عباد انه قال يا رسول الله ان ام سعد ماتت فاي الصدقة افضل قال
 الماء قال فحفر بئر او قال هذه لام سعد وقال رسول الله صلى الله عليه واله
 والصدقة تطفي غضب الرب وقال ام ان العالم والمنعم اذا امر عجا
 خاة اثنى برفع الغداب عن مقبرة تلك القرية اربعين يوما والاحاديث والاثار
 في هذا الباب اكثر من ان تحصى والصدق بجيب الدعوات وينفع الحاجات
 لقوله تعالى ادعوه استجب لهم ولقوله دم يستجاب دعاء العبد ما لم يدع باثم
 او قطع رحم ما لم ينجل ولقوله دم ان تتركتم حبي كرم يستجى من عبده اذا رفع
 يديه اليه ان يرد صما صفا او اعلم ان العدة في ذلك صدق النية وخلوص الطوية واعتقاده
 وحضور القلب لقوله دم ادعوا الله وانتم موقنون بالاجابة واعلم ان الدعاء
 لا يجب الدعاء من قلب غافل او لا واعقل المشايخ في انه هل يجوز ان يقال استجب
 دعاء الكافر فتعجب لجهنم بقوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال ولما لا يدعوا الله
 لانه لا يعرفه لانه وان اقرب به علما وصفه بالالهيون به قد نقص الخلود وما دوى

من اعطى الله العلم بالامور الغيبية
 من اعطى الله العلم بالامور الغيبية
 من اعطى الله العلم بالامور الغيبية

في كتاب الامور الغيبية
 في كتاب الامور الغيبية
 في كتاب الامور الغيبية

الحق والصدق
 والصدق والحق
 والصدق والحق

امارات

[illegible]

والآثار الدالة على تربية الاجتهاد بين الصواب والخطأ بحيث صارت متواترة
 الخ قال آدم ان احببت فلكم غفر حسنا وان اخطارت فلكم حسنة وفي حديث
 آخر جعل للمصيب اجرين والخطيئة اجر واحد وعن ابن مسعود ان احببت
 غفر الله والافق من الشيطان وقد اشهرت خطيئة العجاجة ربة بعضا بعضا
 في الاجتهاد بات التلثة القياس مظهر لا يثبت فالثالث بالقياس كانت
 بالنقص مع وفيه مجمعا على ان الحق فيما ثبت بالنقص واحد لا غير الرابع انه لا تفرقة
 في العوامة الواردة في شريعة نبينا م بين الاشخاص فلو كان كل مجتهد مصيبا
 لزم انصاف الفعل الواحد بالتفايق من الخطر والاباحة والصحة والفساد
 او الوجود وعدمه وتام تحقيق هذه الآلة والاجوبة عن تسكات الخالدين
 يطلب من كتابنا التلويح في شرح التلويح ورسول البشر افضل من رسل
 الملائكة ورسول الملائكة افضل من عامة البشر وعامة البشر افضل من عامة
 الملائكة اما تفصيل رسل الملائكة على عامة البشر فالاجماع بل بالضرورة
 واما تفصيل رسل البشر على رسل الملائكة وعامة البشر على عامة الملائكة فلو جوه
 في الاول ان الله تعالى امر الملائكة بالسجود لآدم دم على وجه التعظيم والتكريم
 بدليل قوله تعالى حكاية ارايتك هذا الذي كرمك على وانا خير منه خلقت من نار

وخلقت

الذي خلقه الله تعالى من نور
 الذي خلقه الله تعالى من نور

والملائكة من جنس
 الملائكة من جنس
 الملائكة من جنس

الاربعون الكلام

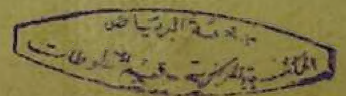
وخلقت من جنس ومقتضى الحكمة الامر للملاذ في السجود لا على دون العكس الثاني
 ان كل واحد من اجل اللسان يفهم من قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها الا ان القليل من الجن والانس
 منه الي تفصيل آدم دم على الملائكة وبيان زيادة علمه واستحقاقه التعظيم والتكريم
 الثالث قوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا واوليهم وآل عمران على العالمين
 والملائكة من جنس العالم وقد خص من ذلك بالاجماع عدم تفصيل عام البشر
 على رسل الملائكة ففيه معولا فيما عدا ذلك ولا يخفى ان هذه المسئلة طعن
 بكيفية فربا بالادلة الطنية الرابع ان الانس يحصل الفضائل والكمالات العالية
 والعلوية مع وجود العوايق والموانع من الشهوة والغضب وسنوح الحجاب
 القروية الشاغلة عن اكتساب الكمالات ولا شك ان العبادة وكسب الكمالات
 مع الشغل والصوارف اشق وادخل في الاخلاص فيكون افضل وذو رتب
 المعقولة والفلاسفة وبعض الاشاعة المتفضيل للملائكة ونسكو ابو جوه الاول
 ان الملائكة ارواح مجردة كاملة بالعقل مبرأة عن مبادي الشرور والآفات
 كالشهوة والغضب وعن ظلمات الهوى والصوره قويه على الافعال الحسنة
 عالمه بالكلية ما ضيما واثيرا من غير غلظ ولما اراد ان يبين ذلك على الاصول
 الفلسفية دون الكلامية الثاني ان الانبياء مع كونهم افضل البشر يتبعون من الملائكة

كل من طهر عن الشهوة والغضب
 الذي هو من صفات الاخلاق السنية

^{الملكوت} ويستفيدون من مكرم ^{عليه السلام} بديل قوله ^{عليه السلام} علمه شديد القدي وقوله نزل بالروح
 الامين ولا شك ان المعلم افضل من المتعلم ^{حسب} والجواب ان التعليم من الله والملا
 انهم المبلغون ^{من شفاعة} الثالث انه قد اورد في الكتاب والسنة تقديم ذكرهم عاذه
 الانبياء وما ذكره المتقدم في الشرف والترتبة ^{من تقدم} والجواب ان ذلك لتقديمهم
 في الوجوه اولان وجودهم اخف فالاعانهم اقوي ^{لأن وجود الملائكة تقدم على البشر} وبالتقديم اولي الكبر
 قوله نزل يستلزم ^{الملكوت} المسيح ان يكون عبد الله والملائكة المقربون
 فان اصل التفاضل يفهمون من ذلك افضلية الملائكة من عبيد
 اذ القياس في مثلثة الترتيب من الادنى الى الاعلى يقال لا يستلزم

من هذا الامر الوزير ولا السلطان ولا يقال السلطان ولا الوزير
 ثم لا يقال بالفضل بين عيسى وم وغيره من الانبياء والجواب
 ان النصارى استعملوا المسيح بحيث يرفع من ان يكون عبدا
 من عباد الله بل ينبغي ان يكون ابنه لانه مجرد لا اب له وقال الله
 تباركوا الاكتم والاصحاح برص وتجي المودة بخلاف ساير عباد الله

من بني آدم



من بني آدم فرد عليهم بانه لا يستلزم من ذلك المسيح والامن
 هو على منتهى هذا المعنى وهم الملائكة
 الذين لا اب لهم ولا ام ولقد يكون
 باذن الله على افعال اقوي
 واعجب من ابراي الاكتم والابرص
 واحياء الموتى فالتقدم في العلم

انما هو في امر التوجه
 واطراف الانوار
 القدي لاف
 مطلق الشرف
 والكمال
 فلا دالة
 على افضلية
 الملائكة
 لم لم

لم يكون الله وحده لو فقه على يد العبد الضعيف المحتاج
 الى رقة تدفع حزين بن خاضع على بن الحاج حزين
 غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين
 برحمتك يا ارحم الراحمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما كنا لنهتدي لولا

هدايتنا والصلوة على نبيه وعلى آله وصحبه



لم تطلق ثلثا وان لم ترضي بها جعك وراجعت امراته عابو
والاشها ومنذوب عليها ولو قال بعد العدة راجعتك
لا كرا جعك وقالت بجيبه مضت عذته وان قال زوجه لا
فيها وصدقته سيدا وكذبته او قالت مضت عذتي و
ان طهرت من الحيض لآخر عشرة وان لم تغسل ولا قل
يخضع وقت صلوة او يتم وتصلح ولو اغتسلت ونسيت
ولو غصوا لا ولو طلق ذات حمل او ولدت منه وقا
طالبها وقالم اجامعها ثم طلق لان راجعها ثم ولدت
للكم رجعة ان ولدت طالق فولدت ثم ولدت من بطن ا
قالت طالق فولدت ثلثة بطون فالولد الثاني وان ابيت